61

التقرير السنوي الحادي والستون

1446هـ | 2025م

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

البنك المركزي السعودي

التقرير السنوي
الحادي والستون
1446هـ (2025م)

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي السعودي

1- معالي المحافظ الأستاذ/ أيمن بن محمد السياري
الرئيس

2- معالي نائب المحافظ للرقابة والتقنية الدكتور/ خالد بن وليد الظاهر

3- معالي الأستاذ/ حمد بن سعود السياري

4- سعادة الأستاذ/ خالد بن أحمد الجفالي

5- سعادة المهندس/ راشد العبدالعزيز الراشد

6- سعادة الدكتور/ عبدالله بن حسن العبدالقادر

7- سعادة الأستاذة/ شيلا بنت عذيب الرويلي

أيمن بن محمد السياري

المحافظ ورئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أقدم نيابةً عن مجلس إدارة البنك المركزي السعودي التقرير السنوي الحادي والستين، الذي يستعرض بشكل رئيس التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية في المملكة خلال العام المالي 1446/1445هـ (2024م)، حيث يأتي هذا التقرير مكملًا للجهود المبذولة على مدى واحدٍ وستين عامًا في إعداد وإصدار التقرير السنوي، وتغطية العديد من التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية خلال تلك الفترة. كما يعطي التقرير إيجازًا عن آخر التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى الحسابات القومية، والأسعار القياسية، والمالية العامة، والتجارة الخارجية، وميزان المدفوعات. كذلك يتضمن التطورات النقدية، والنشاط المصرفي، والسوق المالية. كما يُقدم موجزًا مختصرًا عن بعض مهام البنك مثل: إصدار النقد وتنظيمه، والرقابة والإشراف على المؤسسات المالية، ووضع وإدارة السياسة النقدية، وتنظيم سوق صرف العملات الأجنبية، وإدارة واستثمار احتياطيات النقد الأجنبي، والقيام بوظيفة مصرف الحكومة، ومستشارها في الشؤون النقدية والمصرفية والمالية، ووضع وإدارة السياسات الاحترازية واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للمؤسسات المالية، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للمساهمة في مواجهة الاضطرابات والأزمات الاقتصادية والمالية. وختامًا، يتضمن تقرير البنك المركزي تقرير مراقبي حساباته الختامية للعام المالي المنتهي في 30 يونية 2024م. ويعتمد التقرير بصورة رئيسة على البيانات الرسمية من الوزارات والجهات الحكومية والمؤسسات العامة، إضافةً إلى البيانات التي يصدرها البنك المركزي. وأود أن أشكر جميع الوزارات والجهات المعنية على حسن تعاونهم وتوفيرهم معلومات قيّمة مكّنت البنك المركزي من إعداد هذا التقرير. كما أتقدم بجزيل الشكر لجميع منسوبي البنك المركزي على ما بذلوه من جهد في إعداد هذا التقرير وإنجاز كافة المهام المنوطة بالبنك.

للمراسلات والاستفسارات

عنوان البريد:
البنك المركزي السعودي
ص.ب 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (966+)
البريد الإلكتروني: **info@sama.gov.sa**

ولمتابعة أحدث ما ينشره البنك المركزي السعودي من تقارير، وتعليمات المؤسسات المالية التي يشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي وغير ذلك، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للبنك المركزي السعودي:
http://www.sama.gov.sa

المركز الرئيس للبنك المركزي وفروعه:

المركز الرئيس: الرياض.

الفروع: مكة المكرمة، المدينة المنورة، الرياض، جدة، الدمام، الطائف، بريدة، جازان، تبوك، أبها.

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

المحتويـــات

1 تطورات الاقتصاد العالمي 11

2 الاقتصاد المحلي 27

3 المالية العامة 47

4 القطاع الخارجي 55

5 القطاع النقدي والمصرفي 67

6 القطاع المالي 93

7 البنك المركزي السعودي؛ منجزات وتطلعات 107

8 القوائم المالية للبنك المركزي السعودي 123

1

تطورات الاقتصاد العالمي

مشهد الاقتصاد العالمي

استقر مشهد مسار الاقتصاد العالمي في عام 2024م بعد تحديات عميقة ومتعددة الأبعاد، وإن كانت معدلات النمو دون المستوى المأمول. حيث شهد الاقتصاد العالمي تأثيرات متزايدة نتيجة حالة عدم اليقين على عدة أصعدة، كالتوترات الجيوسياسية، والتغيرات في هيكل التجارة، وتدفقات رأس المال. وعلى ضوء التطورات الأخيرة بشأن التداعيات الاقتصادية للسياسات التجارية وانعكاساتها على النمو، فإنه من المتوقع تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وتصاعد حالة عدم اليقين وتأثيراتها على الطلب الاستهلاكي، والاستثماري، وتدفقات التجارة العالمية. وبالتالي فإن آفاق الاقتصاد العالمي تهيمن عليه مخاطر التطورات السلبية، حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2025م الصادر عن صندوق النقد الدولي.

النمو الاقتصادي

سجلت دول الاقتصادات المتقدمة في عام 2024م نموًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.8 في المئة مقابل نمو بلغ 1.7 في المئة في عام 2023م؛ إذ نما اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 2.8 في المئة في عام 2024م. كذلك نمت اقتصادات دول منطقة اليورو بنسبة 0.9 في المئة في عام 2024م. حيث سجلت كلٌ من فرنسا وإيطاليا معدلات نمو بلغت 1.1 في المئة و0.7 في المئة على التوالي، مقابل انكماش في الاقتصاد الألماني نسبته 0.2 في المئة في عام 2024م. وشهد اقتصاد المملكة المتحدة ارتفاعًا بنسبة 1.1 في المئة. وسجل الاقتصاد الياباني نموًا معدله 0.1 في المئة في عام 2024م.

وفيما يخص دول الاقتصادات الناشئة والنامية، فقد نمت اقتصاداتها بنسبة 4.3 في المئة في عام 2024م، حيث نمت اقتصادات دول آسيا الناشئة والنامية بنسبة 5.3 في المئة فسجلت الصين نموًا بلغت نسبته 5.0 في المئة، مقابل نموًا بنسبة 5.4 في المئة في العام السابق. وسجل الاقتصاد الهندي نموًا بلغت نسبته 6.5 في المئة، مقابل نمو بلغت نسبته 9.2 في المئة في العام السابق. وسجلت اقتصادات دول أوروبا الناشئة والنامية نموًا نسبته 3.4 في المئة في عام 2024م. كذلك نمت اقتصادات دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى واقتصادات دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بمعدل 2.4 في المئة في عام 2024م.

وحسب بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن يتباطأ معدل نمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى 2.8 في المئة في عام 2025م، مقارنة بنمو نسبته 3.3 في المئة في عام 2024م، حيث من المتوقع أن تنمو اقتصادات الدول المتقدمة بنسبة 1.4 في المئة، وكذلك يتوقع أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 1.8 في المئة، وأن يسجل اقتصاد منطقة اليورو نموًا بنسبة 0.8 في المئة. ومن المتوقع أيضًا أن تنمو اقتصادات الدول الناشئة والنامية بنسبة 3.7 في المئة، إذ يتوقع أن يرتفع نمو اقتصاد كلٍ من الهند والصين بنسبة 6.2 و4.0 في المئة على التوالي (جدول 1-1). ويوضح الرسم البياني (1-1) معدلات نمو الناتج الإجمالي الحقيقي لمجموعة من الاقتصادات خلال الفترة من عام 2021م إلى عام 2025م.

جدول رقم 1-1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(نسبة مئوية)

	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	توقعات 2025
الاقتصاد العالمي	**3.8**	**3.7**	**2.9**	**2.7-**	**6.6**	**3.6**	**3.5**	**3.3**	**2.8**
الاقتصادات المتقدمة	2.6	2.3	1.9	4.0-	6.0	2.9	1.7	1.8	1.4
الولايات المتحدة الأمريكية	2.5	3.0	2.6	2.2-	6.1	2.5	2.9	2.8	1.8
منطقة اليورو	2.6	1.8	1.6	6.0-	6.3	3.5	0.4	0.9	0.8
ألمانيا	2.7	1.1	1.0	4.1-	3.7	1.4	0.3-	0.2-	0.1-
فرنسا	2.3	1.6	2.1	7.6-	6.8	2.6	1.1	1.1	0.6
إيطاليا	1.6	0.8	0.4	8.9-	8.9	4.8	0.7	0.7	0.4
اليابان	1.7	0.6	0.4-	4.2-	2.7	0.9	1.5	0.1	0.6
المملكة المتحدة	2.7	1.4	1.6	10.3-	8.6	4.8	0.4	1.1	1.1
كندا	3.0	2.7	1.9	5.0-	6.0	4.2	1.5	1.5	1.4
الاقتصادات الناشئة والنامية	**4.8**	**4.7**	**3.7**	**1.7-**	**7.0**	**4.1**	**4.7**	**4.3**	**3.7**
إفريقيا جنوب الصحراء	3.0	3.3	3.2	1.5-	4.7	4.1	3.6	4.0	3.8
دول آسيا الناشئة والنامية	6.6	6.4	5.4	0.5-	7.8	4.7	6.1	5.3	4.5
الصين	6.9	6.8	6.1	2.3	8.6	3.1	5.4	5.0	4.0
الهند	6.8	6.5	3.9	5.8-	9.7	7.6	9.2	6.5	6.2
دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	2.6	2.7	1.9	2.2-	4.4	5.5	2.2	2.4	3.0
دول أوروبا الناشئة والنامية	4.2	3.7	2.5	1.8-	7.1	0.5	3.6	3.4	2.1
روسيا	1.8	2.8	2.2	2.7-	5.9	1.4-	4.1	4.1	1.5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	1.4	1.1	0.2	6.9-	7.4	4.2	2.4	2.4	2.0
البرازيل	1.3	1.8	1.2	3.3-	4.8	3.0	3.2	3.4	2.0

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2025م.

رسم بياني رقم 1-1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

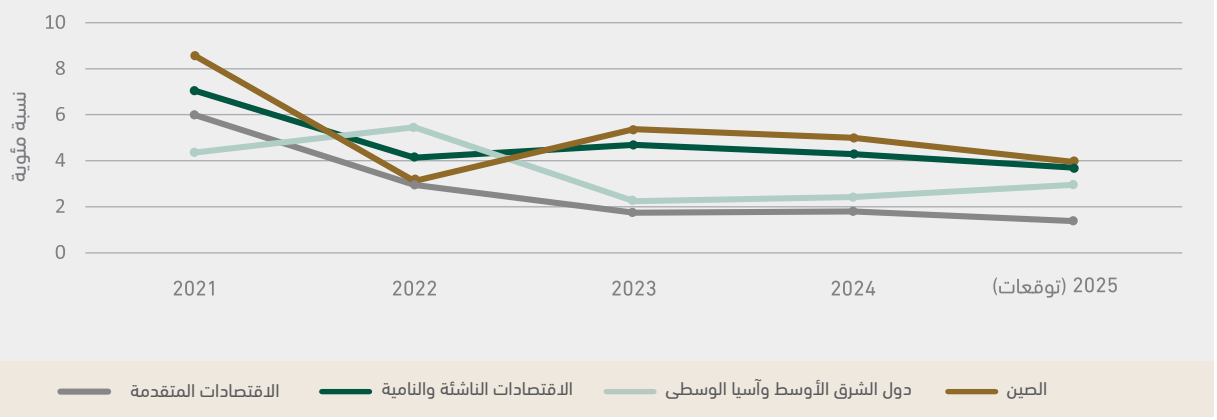

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2025م.

التضخم

تراجع معدل التضخم العالمي ليبلغ 5.7 في المئة في عام 2024م، مقارنة بنسبة 6.6 في المئة في عام 2023م، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 4.3 في المئة في عام 2025م. فسجلت مجموعة اقتصادات الدول المتقدمة معدل تضخم نسبته 2.6 في المئة في عام 2024م، مقارنة بنسبة 4.6 في المئة في العام السابق. وانخفض معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية من 4.1 في المئة لعام 2023م إلى 3.0 في المئة لعام 2024م. كذلك انخفض معدل التضخم في منطقة اليورو من 5.4 في المئة في عام 2023م إلى 2.4 في المئة في عام 2024م. أما بالنسبة إلى الاقتصادات الناشئة والنامية، فقد انخفض معدل التضخم فيها ليصل إلى ما نسبته 7.7 في المئة في عام 2024م مقارنة بنسبة 8.0 في المئة في عام 2023م. وبالنسبة إلى معدل التضخم في دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فقد انخفض ليبلغ 14.4 في المئة في عام 2024م، مقارنة بـ 15.5 في المئة في عام 2023م (جدول 1-2). ويوضح الرسم البياني (1-2) نسب التغير في أسعار المستهلكين لمجموعات من الدول خلال الفترة من عام 2023م إلى عام 2025م.

جدول رقم 1-2: التضخم

(نسبة مئوية)

	2022	2023	2024	توقعات 2025
التضخم العالمي	8.6	6.6	5.7	4.3
الاقتصادات المتقدمة	7.3	4.6	2.6	2.5
الولايات المتحدة الأمريكية	8.0	4.1	3.0	3.0
منطقة اليورو	8.4	5.4	2.4	2.1
الاقتصادات الناشئة والنامية	9.5	8.0	7.7	5.5
دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	13.4	15.5	14.4	11.1
إفريقيا جنوب الصحراء	15.2	17.6	18.3	13.3

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2025م.

رسم بياني رقم 1-2: نسب التغير في أسعار المستهلكين في مجموعة دول مختارة

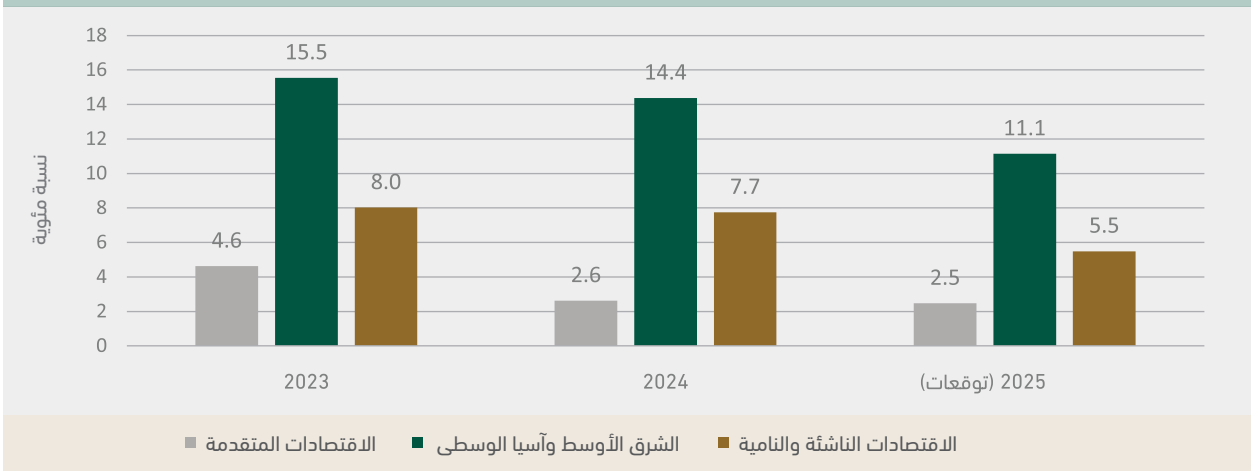

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2025م.

البطالة

سجلت أغلب الاقتصادات المتقدمة في عام 2024م ارتفاعًا في معدلات البطالة. حيث ارتفع معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة ليصل إلى ما يقارب 4.6 في المئة في عام 2024م مقارنة بمعدل 4.4 في المئة في العام السابق؛ إذ سجل معدل البطالة في كندا ارتفاعًا ليبلغ ما نسبته 6.4 في المئة في عام 2024م مقارنة بمعدل 5.4 في المئة في عام 2023م. وكذلك ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية من 3.6 في المئة في عام 2023م إلى 4.0 في المئة في عام 2024م، وارتفع معدل البطالة في ألمانيا ليصل إلى 3.4 في المئة في عام 2024م مقارنة بمعدل 3.0 في المئة في العام السابق. أما في فرنسا، سجل معدل البطالة ارتفاعًا طفيفًا ليصل إلى 7.4 في المئة في عام 2024م مقارنة بمعدل 7.3 في المئة في عام 2023م. في حين انخفض معدل البطالة في إيطاليا ليسجل نسبة بلغت 6.6 في المئة في عام 2024م. وشهدت منطقة اليورو انخفاضًا في معدل البطالة ليصل إلى 6.4 في المئة في عام 2024م، مقارنةً بمعدل 6.6 في المئة في العام السابق (جدول 1-3). ويوضح الرسم البياني (1-3) معدلات البطالة في مجموعتين مختارتين من الدول خلال الفترة من عام 2023م إلى عام 2025م.

جدول رقم 1-3: الاقتصادات المتقدمة : معدلات البطالة

(نسبة مئوية، بالنسبة لحجم القوى العاملة)

	2022	2023	2024	توقعات 2025
الاقتصادات المتقدمة	4.5	4.4	4.6	4.7
الولايات المتحدة الأمريكية	3.6	3.6	4.0	4.2
منطقة اليورو	6.7	6.6	6.4	6.4
ألمانيا	3.1	3.0	3.4	3.5
فرنسا	7.3	7.3	7.4	7.7
إيطاليا	8.1	7.7	6.6	6.7
اليابان	2.6	2.6	2.6	2.6
المملكة المتحدة	3.8	4.1	4.3	4.5
كندا	5.3	5.4	6.4	6.6

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2025م.

رسم بياني رقم 1-3: معدلات البطالة في مجموعتين مختارتين من الدول

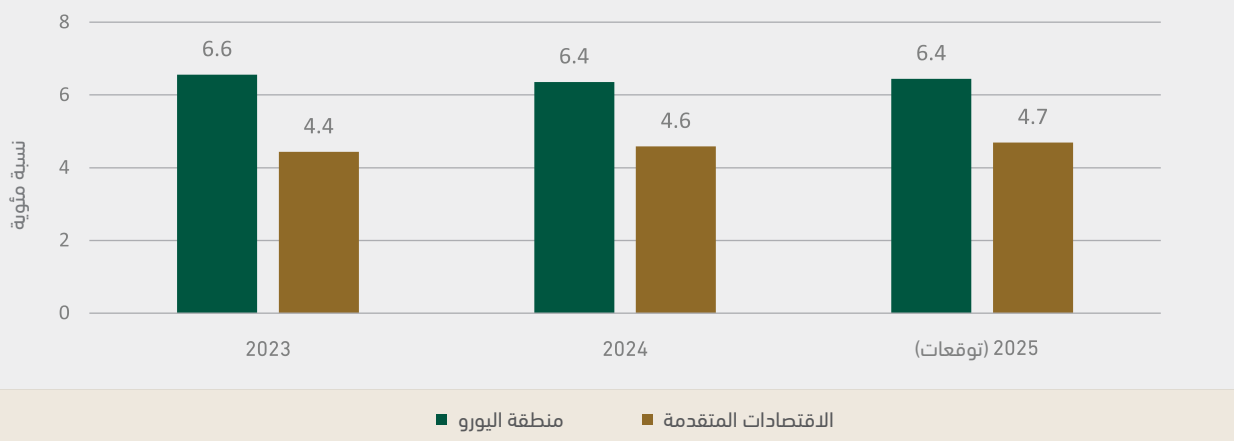

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2025م.

المالية العامة

سجلت أغلب الاقتصادات المتقدمة عجزًا في ماليتها العامة، حيث ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية من 7.2 في المئة في عام 2023م إلى 7.3 في المئة في عام 2024م. كذلك ارتفع العجز في كلٍ من ألمانيا وفرنسا من 2.5 و 5.4 في المئة في عام 2023م إلى 2.8 و 5.8 في المئة على التوالي في عام 2024م. وسجلت اليابان عجزًا في عام 2024م نسبته 2.5 في المئة بعد تسجيل فائض في عام 2023م. وفي كندا من فائض 0.1 في المئة في عام 2023م إلى عجز نسبته 2.1 في المئة في عام 2024م. وفي المقابل، انخفض العجز في إيطاليا من 7.2 في المئة في عام 2023م إلى 3.4 في المئة في عام 2024م. كذلك انخفض العجز في المملكة المتحدة من 6.1 في المئة في عام 2023م إلى 5.7 في المئة في عام 2024م (جدول 1-4).

جدول رقم 1-4: الاتجاهات في الميزانيات العامة*

(نسبة مئوية)

	2022	2023	2024	توقعات 2025
الولايات المتحدة الأمريكية	3.7-	7.2-	7.3-	6.5-
ألمانيا	2.1-	2.5-	2.8-	3.0-
فرنسا	4.7-	5.4-	5.8-	5.5-
إيطاليا	8.1-	7.2-	3.4-	3.3-
اليابان	4.2-	2.3	2.5-	2.9-
المملكة المتحدة	4.6-	6.1-	5.7-	4.4-
كندا	0.6	0.1	2.1-	1.9-

*نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.
المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل2025م.

التطورات النقدية والمالية

أسعار الفائدة وأسعار الصرف

شهد سعر الفائدة المرجعي (معدل ثلاثة أشهر) انخفاضًا في عام 2024م ليبلغ ما نسبته 5.1 في المئة مقابل 5.3 في المئة في عام 2023م (جدول 1-5). وبالنسبة لسعر صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي، فقد سجل الدولار الأمريكي في نهاية عام 2024م ارتفاعًا مقابل عدد من العملات الرئيسة. وجاء الين الياباني في مقدمة العملات التي انخفض سعر صرفها مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 11.5 في المئة. كما سجل سعر صرف اليورو انخفاضًا مقابل الدولار الأمريكي بنسبة بلغت 6.6 في المئة. وانخفض سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 2.8 في المئة. أما الجنيه الإسترليني فقد سجل انخفاضًا طفيفًا مقابل الدولار الأمريكي بنسبة بلغت 1.7 في المئة في نهاية عام 2024م (جدول 1-5).

جدول رقم 1-5: أسعار الفائدة

(نسبة مئوية)

	2023	2024
أسعار الفائدة المرجعية*		
ودائع الدولار الأمريكي	5.3	5.1
سعر صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي		
الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي	141.0	157.2
الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي	0.8	0.8**
اليورو مقابل الدولار الأمريكي	0.9	1.0
اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي	7.1	7.3

*معدل ثلاثة أشهر. ** انخفاض طفيف (بالفواصل العشرية) مقارنة بالعام السابق.
المصدر: بلومبيرغ.

الأسواق المالية للأسهم والسندات

أسواق الأسهم

سجلت معظم مؤشرات أسواق الأسهم العالمية ارتفاعًا في الأداء بنهاية عام 2024م بالمقارنة مع نهاية عام 2023م، حيث شهد مؤشر نيكاي (Nikkei-225) للأسهم اليابانية ارتفاعًا نسبته 19.2 في المئة في نهاية عام 2024م ليغلق المؤشر عند 39,894.54 نقطة. وارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز (S&P-500) للأسهم الأمريكية بنسبة 23.3 في المئة ليغلق عند حوالي 5,881 نقطة بنهاية العام. للأسهم الأمريكية بنسبة 12.9 في المئة ليغلق عند حوالي 42,544.22 نقطة بنهاية العام. وارتفع مؤشر مورغن ستانلي للأسهم الأوروبية (MSCI-EURO) بنسبة 5.8 في المئة ليغلق عند حوالي 169.88 نقطة. وسجل مؤشر فوتسي-100 البريطاني (FTSE-100) ارتفاعًا بلغت نسبته 5.7 في المئة ليغلق عند 8,173.02 نقطة في نهاية عام 2024م (جدول 1-6).

جدول رقم 1-6: أسواق الأسهم

	نقطة الإغلاق		التغير (نسبة مئوية)
	2023	2024	
مؤشر ستاندارد آند بورز 500	4,769	5,881	23.3
مؤشر نيكاي (Nikkei-225) للأسهم اليابانية	33,464.17	39,894.54	19.2
مؤشر (MSCI-EURO) للأسهم الأوروبية	160.64	169.88	5.8
مؤشر فوتسي-100 (FTSE-100) البريطاني	7,733.24	8,173.02	5.7

المصدر: بلومبيرغ.

أسواق السندات

سجل العائد على معظم السندات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام 2024م ارتفاعًا، حيث سجل العائد نسبة 4.2 و4.6 في المئة لاستحقاق سنتين وعشر سنوات على التوالي. وسجل العائد على السندات الحكومية في المملكة المتحدة ارتفاعًا، تصدره العائد على سندات استحقاق عشر سنوات بنسبة بلغت 4.6 في المئة. أما بالنسبة للعائد على السندات في منطقة اليورو، فقد سجل العائد نسبة 2.1 و2.4 في المئة لاستحقاق سنتين وعشر سنوات على التوالي. وارتفع العائد على السندات الحكومية في اليابان بنهاية عام 2024م، حيث بلغ العائد على سندات استحقاق سنتين نسبة 0.6 في المئة، والعائد على سندات استحقاق عشر سنوات نسبة 1.1 في المئة (جدول 1-7).

جدول رقم 1-7: أسواق السندات الحكومية

(نسبة مئوية)

	*2023	*2024
الولايات المتحدة		
عوائد سندات استحقاق سنتين	4.2	4.2
عوائد سندات استحقاق 10 سنوات	3.9	4.6
اليابان		
عوائد سندات استحقاق سنتين	0.1	0.6
عوائد سندات استحقاق 10 سنوات	0.6	1.1
منطقة اليورو		
عوائد سندات استحقاق سنتين	2.4	2.1
عوائد سندات استحقاق 10 سنوات	2.0	2.4
المملكة المتحدة		
عوائد سندات استحقاق سنتين	4.0	4.4
عوائد سندات استحقاق 10 سنوات	3.5	4.6

*الأرقام مُقربة لأقرب فاصلة عشرية.
المصدر: بلومبيرغ.

الطاقة

استمرت أسعار النفط في التذبذب في عام 2024م وذلك بسبب التوترات الجيوسياسية المستمرة وتقلبات مخزونات النفط العالمية، حيث انخفض متوسط سعر النفط العربي الخفيف بنسبة 4.0 في المئة خلال العام ليصل إلى حوالي 81.5 دولارًا للبرميل، مقارنةً بحوالي 84.9 دولارًا للبرميل في عام 2023م. كما شهد المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط الخام انخفاضًا بنسبة 6.8 في المئة، ليصل إلى متوسط يومي مقداره 9.0 مليون برميل.

الطلب العالمي على النفط

وفقًا للتقديرات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية في شهر مارس 2025م، شهد متوسط إجمالي الطلب العالمي على النفط ارتفاعًا بنسبة 0.7 في المئة ليبلغ 102.8 مليون برميل يوميًا في عام 2024م، مقارنة بـ 102.1 مليون برميل يوميًا في عام 2023م (جدول 1-8، ورسم بياني 1-4). ويُعزى هذا النمو إلى تحسن الطلب العالمي من خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 1.4 في المئة ليبلغ حوالي 57.2 مليون برميل يوميًا في عام 2024م، مقارنة بـ 56.4 مليون برميل يوميًا في عام 2023م. أما في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد سجّل متوسط الطلب انخفاضًا طفيفًا بنسبة 0.2 في المئة ليبلغ 45.6 مليون برميل يوميًا في عام 2024م، مقارنة بـ 45.7 مليون برميل يوميًا في عام 2023م (جدول 1-8).

وبالنظر إلى الطلب على النفط من الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2024م، فقد شهد نموًا بنسب متفاوتة، إذ بلغ في دول آسيا الأخرى 14.9 مليون برميل يوميًا بارتفاع قدره 3.5 في المئة، وفي دول أمريكا الجنوبية 6.4 مليون برميل يوميًا بزيادة 1.6 في المئة. وفي دول الشرق الأوسط 9.2 مليون برميل يوميًا بارتفاع قدره 1.1 في المئة، وفي الصين 16.6 مليون برميل يوميًا بزيادة قدرها 0.6 في المئة مقارنة بالعام السابق. من ناحية أخرى، ظلّ الطلب على النفط في عام 2024م عند نفس مستوياته في كلٍّ من دول إفريقيا ودول أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي (سابقًا)، دون تسجيل أي تغيير يُذكر مقارنةً بالعام السابق (جدول 1-8).

رسم بياني رقم 1-4: متوسط الطلب العالمي على النفط

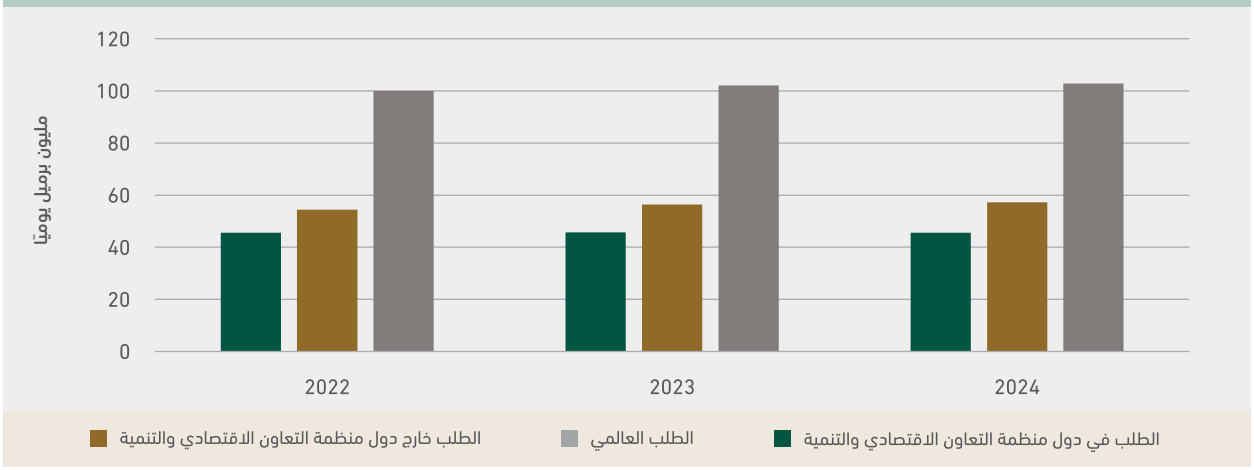

المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية، مارس 2025م.

جدول رقم 1-8: متوسط الطلب العالمي على النفط*

	(مليون برميل يوميًا)			التغير (نسبة مئوية)	
	2022	2023	2024	2023	2024
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**45.6**	**45.7**	**45.6**	**0.2**	**0.2-**
دول أمريكا الشمالية	24.7	25.0	24.9	1.2	0.4-
دول أوروبا الغربية	13.6	13.5	13.5	0.7-	0.0
دول منطقة المحيط الهادي	7.3	7.2	7.2	1.4-	0.0
دول خارج المنظمة					
دول الاتحاد السوفيتي (سابقًا)	4.9	5.0	5.0	2.0	0.0
الصين	15.1	16.5	16.6	9.3	0.6
دول أوروبا الشرقية	0.8	0.8	0.8	0.0	0.0
دول أمريكا الجنوبية	6.1	6.3	6.4	3.3	1.6
دول آسيا الأخرى	14.1	14.4	14.9	2.1	3.5
دول الشرق الأوسط	9.0	9.1	9.2	1.1	1.1
دول إفريقيا	4.4	4.3	4.3	2.3-	0.0
إجمالي الطلب خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**54.4**	**56.4**	**57.2**	**3.7**	**1.4**
إجمالي الطلب العالمي	**100.0**	**102.1**	**102.8**	**2.1**	**0.7**

*يشمل المخزون الرئيس، وزيت وقود السفن إضافة إلى زيوت التكرير.

المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية، مارس 2025م.

الإنتاج العالمي من النفط

تُشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية الصادرة في شهر مارس 2025م إلى ارتفاع متوسط الإنتاج العالمي من النفط (يشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي) بنسبة 0.7 في المئة، إذ بلغ ما يقارب 103.0 مليون برميل يوميًا في عام 2024م، مقارنة بـ 102.3 مليون برميل يوميًا في عام 2023م (جدول 1-9). وفي المقابل، شهد متوسط إنتاج دول منظمة أوبك تراجعًا بنسبة 0.4 في المئة، مقارنة بتراجع نسبته 1.1 في المئة في عام 2023م. في حين سجّل متوسط إنتاج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفاعًا نسبته 2.5 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 6.1 في المئة في عام 2023م. بالإضافة إلى ذلك، شهد متوسط إنتاج الدول من خارج منظمة أوبك ارتفاعًا بنسبة 1.3 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 3.9 في المئة في عام 2023م، إذ ارتفع متوسط إنتاج كندا بنسبة 4.3 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 1.2 في المئة في عام 2023م، وسجل متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعًا بنسبة 3.7 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 8.9 في المئة في عام 2023م. وفي الصين، شهد متوسط إنتاج النفط ارتفاعًا بنسبة 1.6 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 2.2 في المئة في عام 2023م. من ناحية أخرى، سجّل متوسط إنتاج المكسيك انخفاضًا بنسبة 6.2 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 4.5 في المئة في العام السابق. وسجّل متوسط إنتاج المملكة المتحدة انخفاضًا بنسبة 4.1 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته 12.0 في المئة في العام السابق. كما سجّل متوسط إنتاج دول الاتحاد السوفيتي (سابقًا) انخفاضًا نسبته 2.6 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته 0.4 في المئة في العام السابق، وسجّل متوسط إنتاج النرويج انخفاضًا بنسبة 1.0 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 6.3 في المئة في العام السابق (جدول 1-9، ورسم بياني 1-5).

رسم بياني رقم 1-5: متوسط إنتاج العالم من النفط الخام

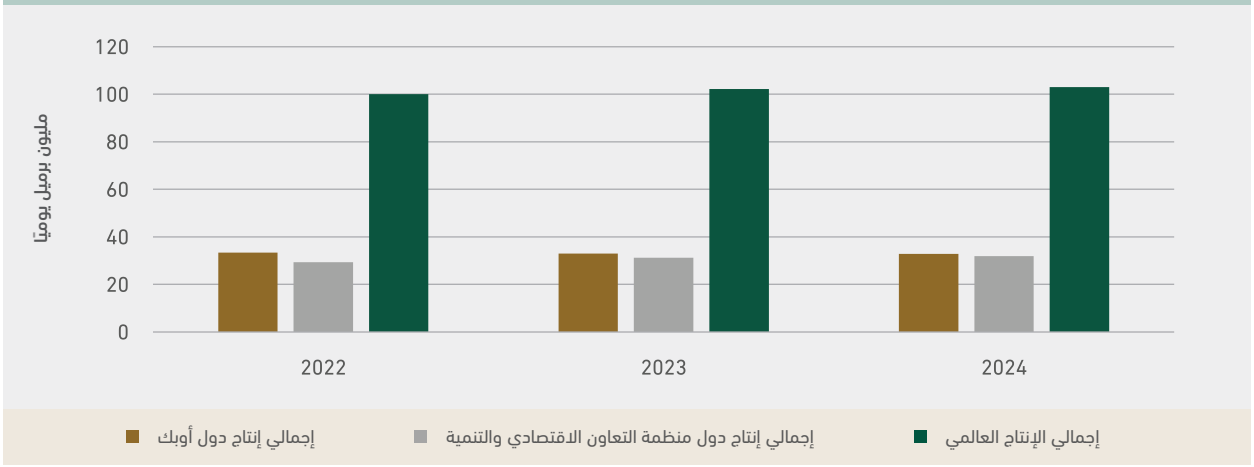

المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية، مارس 2025م.

جدول رقم 1-9: متوسط إنتاج العالم من النفط*

	(مليون برميل يوميًا)			التغير (نسبة مئوية)	
	2023	2024	2025**	2023	2024
دول منظمة أوبك	**33.3**	**32.9**	**32.8**	**1.1-**	**0.4-**
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	29.4	31.1	31.9	6.1	2.5
الإنتاج من خارج أوبك	**66.7**	**69.3**	**70.2**	**3.9**	**1.3**
دول الاتحاد السوفيتي (سابقًا)	13.9	13.8	13.5	0.4-	2.6-
الولايات المتحدة الأمريكية	17.9	19.5	20.2	8.9	3.7
الصين	4.2	4.3	4.3	2.2	1.6
كندا	5.8	5.8	6.1	1.2	4.3
المكسيك	2.0	2.1	2.0	4.5	6.2-
المملكة المتحدة	0.8	0.7	0.7	12.0-	4.1-
النرويج	1.9	2.0	2.0	6.3	1.0-
مجموع الإنتاج العالمي	**100.1**	**102.3**	**103.0**	**2.2**	**0.7**

*يشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.
**توقعات.
المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية، مارس 2025م.

الأسعار العالمية للنفط

شهد متوسط أسعار النفط العالمية انخفاضًا في عام 2024م، إذ بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف نحو 81.5 دولارًا للبرميل، مقارنة بمتوسط سعر 84.9 دولارًا للبرميل في عام 2023م، بانخفاض مقداره 3.5 دولارًا للبرميل أو ما نسبته 4.0 في المئة. كما انخفض متوسط سعر نفط بحر الشمال (برنت) بنسبة 2.4 في المئة ليبلغ 80.6 دولارًا للبرميل. كذلك بلغ متوسط سعر نفط سلة أوبك في عام 2024م نحو 79.9 دولارًا للبرميل، مقارنة بنحو 83.0 دولارًا للبرميل في عام 2023م، أي بانخفاض نسبته 3.7 في المئة. وسجّل أيضًا متوسط سعر نفط غرب تكساس انخفاضًا نسبته 2.2 في المئة، ليبلغ 75.9 دولارًا للبرميل في عام 2024م، مقارنة بنحو 77.6 دولارًا للبرميل في عام 2023م (جدول 1-10 وجدول 1-11، ورسم بياني 1-6).

رسم بياني رقم 1-6: متوسط الأسعار الفورية للنفط

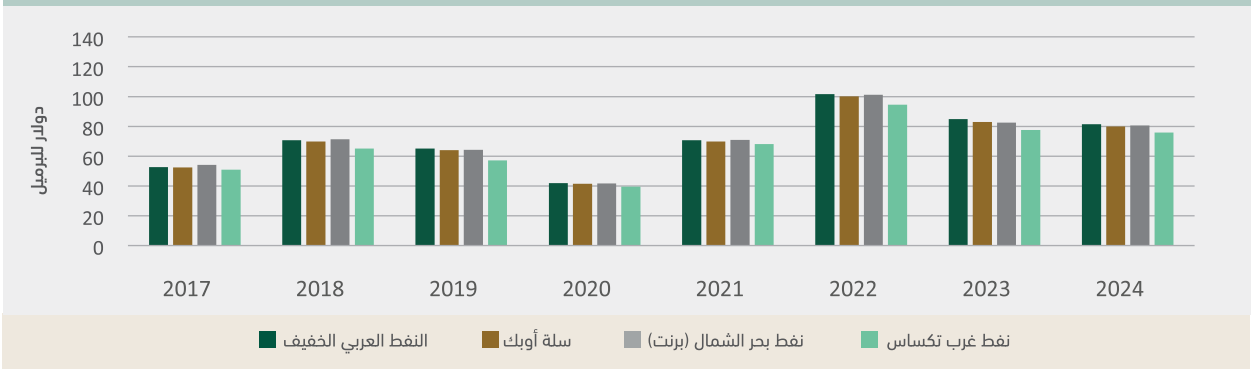

المصدر: منظمة أوبك.

الأسعار الحقيقية للنفط

شهد عام 2024م انخفاضًا في الأسعار الحقيقية للنفط (سنة الأساس=2005م)، إذ انخفض متوسط السعر الحقيقي للنفط العربي الخفيف بنسبة 4.3 في المئة، ليبلغ 73.3 دولارًا للبرميل، مقارنة بـ 76.6 دولارًا للبرميل في عام 2023م (جدول 1-10). كذلك انخفض متوسط السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال (برنت) بنسبة 2.7 في المئة ليبلغ 72.51 دولارًا للبرميل في عام 2024م، مقارنة بنحو 74.5 دولارًا للبرميل في العام السابق. وانخفض متوسط السعر الحقيقي لنفط سلة أوبك بنسبة 4.0 في المئة، ليبلغ 71.8 دولارًا للبرميل، مقارنة بـ 74.8 دولارًا للبرميل في العام السابق (جدول 1-10، ورسم بياني 1-7).

رسم بياني رقم 1-7: الأسعار الحقيقية للنفط (سنة الأساس = 2005م)

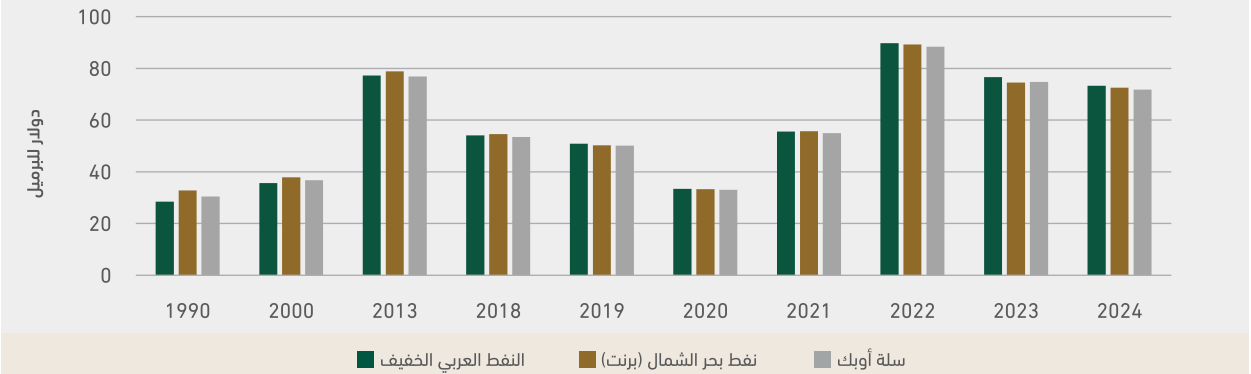

المصدر: منظمة أوبك.

جدول رقم 1-10: الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط (سنة الأساس = 2005م)

(دولار أمريكي/ برميل)

العام	الأسعار الاسمية للنفط			الأسعار الحقيقية للنفط*		
	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك
1980	28.7	37.9	28.6	62.9	83.1	62.8
1990	20.8	24.0	22.3	28.4	32.7	30.4
2000	26.8	28.4	27.6	35.6	37.8	36.7
2013	106.5	108.6	105.9	77.3	78.8	76.8
2014	97.2	99.1	96.3	69.7	71.0	69.0
2015	49.9	52.4	49.5	38.5	40.5	38.2
2016	41.0	43.8	40.8	31.9	34.1	31.8
2017	52.6	54.2	52.4	40.7	41.9	40.6
2018	70.6	71.2	69.8	54.1	54.6	53.5
2019	65.0	64.2	64.0	50.8	50.2	50.1
2020	41.9	41.7	41.5	33.4	33.2	33.0
2021	70.7	70.8	69.9	55.6	55.7	55.0
2022	101.6	101.1	100.1	89.7	89.3	88.4
2023	84.9	82.6	83.0	76.6	74.5	74.8
2024	81.5	80.6	79.9	73.3	72.5	71.8

* تم حساب الأسعار الحقيقية باستخدام معامل تخفيض سلة أوبك لسنة أساس عام 2005م.

المصدر: منظمة أوبك.

جدول رقم 1-11: الأسعار الفورية لبعض أنواع النفط (متوسط الفترة)

(دولار أمريكي/ برميل)

العام	النفط العربي الخفيف	سلة أوبك	نفط بحر الشمال (برنت)	نفط غرب تكساس
2008	95.2	94.5	97.4	100.0
2009	61.4	61.1	61.7	61.9
2010	77.8	77.5	79.6	79.4
2011	107.8	107.5	111.4	95.0
2012	110.2	109.5	111.6	94.1
2013	106.5	105.9	108.6	98.0
2014	97.2	96.3	99.1	93.3
2015	49.9	49.5	52.4	48.7
2016	41.0	40.8	43.8	43.3
2017	52.6	52.4	54.2	50.8
2018	70.6	69.8	71.2	65.2
2019	65.0	64.0	64.2	57.0
2020	41.9	41.5	41.7	39.4
2021	70.7	69.9	70.8	68.2
2022	101.6	100.1	101.1	94.6
2023	84.9	83.0	82.6	77.6
2024	81.5	79.9	80.6	75.9

المصدر: منظمة أوبك.

التجارة الدولية

ارتفع حجم التجارة العالمية في عام 2024م بنسبة 3.8 في المئة مقارنة بنسبة ارتفاع بلغت 1.0 في المئة في العام السابق، ومن المتوقع أن يتباطأ معدل النمو ليسجل 1.7 في المئة في عام 2025م. وبالنسبة إلى حجم الصادرات من السلع والخدمات، فقد سجلت دول الاقتصادات المتقدمة ارتفاعًا نسبته 2.1 في المئة في عام 2024م، ومن المتوقع أن تنمو صادراتها بمعدل 1.2 في المئة في عام 2025م. وسجلت صادرات الاقتصادات الناشئة والنامية ارتفاعًا نسبته 6.7 في المئة في عام 2024م، في حين يُتوقع أن تنمو بنسبة 1.6 في المئة في عام 2025م.

أما بالنسبة إلى حجم الواردات، فقد ارتفعت الواردات من السلع والخدمات في دول الاقتصادات المتقدمة بنسبة 2.4 في المئة في عام 2024م، ومن المتوقع أن تنمو بمعدل 1.9 في المئة في عام 2025م. وارتفع حجم الواردات في الاقتصادات الناشئة والنامية بنسبة 5.8 في المئة في عام 2024م، ومن المتوقع أن تسجل نسبة نمو 2.0 في المئة في عام 2025م (جدول1-12).

ميزان المدفوعات

أ-الحساب الجاري

ارتفع فائض الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول الاقتصادات المتقدمة إلى 0.2 في المئة في عام 2024م. ومن المتوقع أن يسجل عجزًا نسبته 0.1 في المئة في عام 2025م. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ارتفعت نسبة العجز في الحساب الجاري لتبلغ 3.9 في المئة في عام 2024م مقارنة بعجز نسبته 3.3 في المئة في عام 2023م، ومن المتوقع أن ينخفض المعدل إلى 3.7 في المئة في عام 2025م. وأما في منطقة اليورو، فقد ارتفع فائض الحساب الجاري من 1.7 في المئة في عام 2023م إلى 2.8 في عام 2024م، ويُتوقع أن ينخفض إلى 2.3 في المئة في عام 2025م. وحقق الحساب الجاري في فرنسا فائضًا نسبته 0.4 في عام 2024م، مقارنة بعجز نسبته 1.0 في المئة في عام 2023م، ومن المتوقع أن ينخفض الفائض ليصل إلى 0.2 في المئة في عام 2025م. وسجل فائض الحساب الجاري في إيطاليا ما نسبته 1.1 في المئة في عام 2024م، مقارنة بفائض نسبته 0.1 في المئة في عام 2023م، ويُتوقع أن ينخفض ليصل إلى 0.9 في المئة في عام 2025م. كذلك ارتفع الفائض بشكل طفيف في ألمانيا من 5.6 في المئة في عام 2023م إلى 5.7 في المئة في عام 2024م، ومن المتوقع أن ينخفض في عام 2025م ليصل إلى 5.2 في المئة. وفي اليابان، ارتفع الفائض للحساب الجاري من 3.8 في المئة في عام 2023م ليصل إلى 4.8 في المئة في عام 2024م، ويُتوقع أن ينخفض ليبلغ ما نسبته 3.4 في المئة في عام 2025م. وانخفض العجز بشكل طفيف في المملكة المتحدة من 3.5 في المئة في عام 2023م إلى 3.4 في المئة في عام 2024م، ومن المتوقع أن يرتفع العجز ليصل إلى 3.7 في المئة في عام 2025م.

وفي الاقتصادات الناشئة والنامية، ارتفع فائض الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.9 في المئة في عام 2024م. ومن المتوقع أن ينخفض الفائض إلى 0.3 في المئة في عام 2025م. وبالنسبة إلى دول آسيا الناشئة والنامية، فقد ارتفع معدل فائض الحساب الجاري ليصل إلى 1.5 في المئة في عام 2024م نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو 1.0 في المئة في عام 2023م، ومن المتوقع أن ينخفض ليصل إلى 1.1 في المئة في عام 2025م. وفي المقابل، انخفض معدل فائض الحساب الجاري في دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ليصل إلى 2.0 في المئة من الناتج المحلي في عام 2024م، مقارنة بمعدل نسبته 3.9 في المئة في عام 2023م. ومن المتوقع أن يسجل الحساب الجاري عجزًا نسبته 0.1 في المئة في عام 2025م (جدول 1-12).

جدول رقم 1-12: التجارة العالمية والحساب الجاري

(نسبة مئوية)

	2022	2023	2024	توقعات 2025
نمو التجارة العالمية	5.7	1.0	3.8	1.7
الصادرات (سلع وخدمات)				
الاقتصادات المتقدمة	5.9	1.1	2.1	1.2
الاقتصادات الناشئة والنامية	4.6	1.1	6.7	1.6
الواردات (سلع وخدمات)				
الاقتصادات المتقدمة	7.3	0.6-	2.4	1.9
الاقتصادات الناشئة والنامية	4.0	3.1	5.8	2.0
الحساب الجاري*				
الاقتصادات المتقدمة	**0.5-**	**0.0**	**0.2**	**0.1-**
الولايات المتحدة	3.9-	3.3-	3.9-	3.7-
منطقة اليورو	0.1-	1.7	2.8	2.3
ألمانيا	3.8	5.6	5.7	5.2
فرنسا	1.2-	1.0-	0.4	0.2
إيطاليا	1.7-	0.1	1.1	0.9
اليابان	2.1	3.8	4.8	3.4
المملكة المتحدة	2.1-	3.5-	3.4-	3.7-
الاقتصادات الناشئة والنامية	**1.6**	**0.7**	**0.9**	**0.3**
دول آسيا الناشئة والنامية	1.3	1.0	1.5	1.1
دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	8.3	3.9	2.0	0.1-
إفريقيا جنوب الصحراء	2.1-	2.6-	1.7-	2.5-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2.2-	1.1-	0.9-	1.1-

*نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي.
المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2025م.

ب-الحساب المالي

سجل الحساب المالي لميزان المدفوعات في اقتصادات الدول المتقدمة صافي تدفقًا للخارج بلغ 26.5 مليار دولار أمريكي في عام 2024م، مقارنة بصافي تدفق للداخل مقداره 44.3 مليار دولار أمريكي في عام 2023م، لكن وفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2025م، من المتوقع أن يحقق الحساب المالي صافي تدفق للخارج قدره 65.1 مليار دولار أمريكي في عام 2025م. وسجلت منطقة اليورو ارتفاعًا في صافي التدفق للداخل في الحساب المالي من 348.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023م إلى 532.1 مليار دولار أمريكي في عام 2024م. وفي دول الاقتصادات الناشئة والنامية، سجل الحساب المالي لميزان المدفوعات صافي تدفقًا للداخل بلغ 340.6 مليار دولار أمريكي في عام 2024م، مقارنة بصافي تدفق للداخل مقداره 187.6 مليار دولار أمريكي في عام 2023م. وفي دول آسيا الناشئة والنامية، ارتفع صافي التدفق للداخل في الحساب المالي من 216.3 مليار دولار أمريكي في عام 2023م إلى 406.1 مليار دولار أمريكي في عام 2024م. وسجل الحساب المالي لميزان مدفوعات دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى انخفاضًا في صافي التدفق للداخل من 156.0 مليار دولار أمريكي في عام 2023م إلى صافي تدفق للداخل بلغ مقداره 73.9 مليار دولار أمريكي في عام 2024م. أما في دول إفريقيا جنوب الصحراء فقد انخفض صافي التدفق للخارج في الحساب المالي والبالغ 62.0 مليار دولار أمريكي في عام 2023 م إلى 27.5 مليار دولار أمريكي في عام 2024م (جدول 1-13).

جدول رقم 1-13: الحساب المالي لميزان المدفوعات

(مليار $)

	2022	2023	2024	توقعات 2025
الاقتصادات المتقدمة	96.8-	44.3	26.5-	65.1-
منطقة اليورو	61.0	348.4	532.1	--
الاقتصادات الناشئة والنامية	564.3	187.6	340.6	137.8
إفريقيا جنوب الصحراء	48.7-	62.0-	27.5-	40.3-
دول آسيا الناشئة والنامية	207.2	216.3	406.1	316.4
دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	395.5	156.0	73.9	8.5-
دول أوروبا الناشئة والنامية	159.8	25.2-	26.0-	39.1-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	149.5-	97.6-	85.8-	90.7-

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2025م.

2 الاقتصاد المحلي

القطاع الحقيقي

الحسابات القومية

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وفقًا لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء، ارتفاعًا نسبته 2.0 في المئة ليبلغ حوالي 4,660.9 مليار ريال في عام 2024م، مقارنةً بارتفاع قدره 0.5 في المئة في عام 2023م. ويُعزى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل رئيس إلى ارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.2 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 7.0 في المئة في عام 2023م، إضافة إلى نمو الأنشطة الحكومية بنسبة 2.3 في المئة، مقارنةً بنمو نسبته 1.1 في المئة في عام 2023م. في حين سجّلت الأنشطة النفطية انخفاضًا نسبته 4.4 في المئة، مقارنةً بانخفاض نسبته 9.0 في المئة في العام السابق (جدول 2-1).

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

تشير البيانات الأولية إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعًا بنسبة 1.7 في المئة لعام 2024م ليبلغ 4,649.3 مليار ريال، مقابل انخفاض نسبته 1.7 في المئة في العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 7.3 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 10.9 في المئة في العام السابق. بينما سجلت الأنشطة النفطية انخفاضًا بنسبة 11.0 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 22.2 في المئة في العام السابق، وسجّلت الأنشطة الحكومية ارتفاعًا نسبته 4.3 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 3.2 في المئة في العام السابق. في المقابل، سجّل معامل الانكماش الضمني للأنشطة غير النفطية ارتفاعًا قدره 2.0 في المئة في عام 2024م، مقابل ارتفاع قدره 3.7 في المئة في العام السابق (جدول 2-1).

جدول رقم 2-1: الناتج المحلي الإجمالي

(مليون ﷼)

	2023		2024*	
	القيمة	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)	القيمة	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)
بالأسعار الجارية				
الأنشطة النفطية	1,279,333	22.2-	1,138,430	11.0-
الأنشطة غير النفطية	2,431,784	10.9	2,608,553	7.3
الأنشطة الحكومية	621,772	3.2	648,652	4.3
القيمة المضافة الإجمالية	**4,332,889**	**2.4-**	**4,395,635**	**1.4**
صافي الضرائب على المنتجات	236,804	14.4	253,632	7.1
إجمالي الناتج المحلي	**4,569,693**	**1.7-**	**4,649,267**	**1.7**
بالأسعار الحقيقية (السلاسل المتحركة 100=2023)**				
الأنشطة النفطية	1,279,333	9.0-	1,222,953	4.4-
الأنشطة غير النفطية	2,431,784	7.0	2,557,263	5.2
الأنشطة الحكومية	621,772	1.1	636,289	2.3
القيمة المضافة الإجمالية	**4,332,889**	**0.2**	**4,416,505**	**1.9**
صافي الضرائب على المنتجات	236,804	7.1	244,423	3.2
إجمالي الناتج المحلي	**4,569,693**	**0.5**	**4,660,928**	**2.0**
معامل الانكماش الضمني (100=2023)				
الناتج المحلي الإجمالي	100.00	2.2-	99.7	0.3-
الأنشطة النفطية	100.00	14.4-	93.1	6.9-
الأنشطة غير النفطية	100.00	3.7	102.0	2.0

*بيانات أولية.
**تعتبر منهجية السلاسل المتحركة نموذج غير جمعي، لذا لا تتطابق المكونات الفرعية مع المجاميع.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مساهمة الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ارتفعت نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفقًا لمنهجية السلاسل المتحركة (100= 2023) لتبلغ 54.9 في المئة في عام 2024م، مقابل 53.2 في المئة في العام السابق. وارتفعت نسبة مساهمة الأنشطة الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتبلغ 13.7 في المئة في عام 2024م، مقابل 13.6 في المئة في العام السابق. فيما انخفضت نسبة مساهمة الأنشطة النفطية في الناتج المحلي الحقيقي لتبلغ 26.2 في المئة في عام 2024م، مقابل نسبة مساهمة بلغت 28.0 في المئة في العام السابق (جدول 2-2، ورسم بياني 2-1).

جدول رقم 2-2: مساهمة الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(السلاسل المتحركة 100=2023)

(مليون ﷼)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الأنشطة غير النفطية			الأنشطة الحكومية			الأنشطة النفطية		
	القيمة	القيمة	النصيب المئوي	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)	القيمة	النصيب المئوي	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)	القيمة	النصيب المئوي	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)
2019	3,960,350	1,891,987	47.8	4.9	584,671	14.8	1.7	1,298,209	32.8	3.9-
2020	3,809,668	1,834,873	48.2	3.0-	581,174	15.3	0.6-	1,208,773	31.7	6.9-
2021	4,058,043	2,022,528	49.8	10.2	587,734	14.5	1.1	1,223,553	30.2	1.2
2022	4,545,032	2,273,487	50.0	12.4	615,021	13.5	4.6	1,406,618	30.9	15.0
2023	4,569,693	2,431,784	53.2	7.0	621,772	13.6	1.1	1,279,333	28.0	9.0-
*2024	4,660,928	2,557,263	54.9	5.2	636,289	13.7	2.3	1,222,953	26.2	4.4-

*بيانات أولية.
ملاحظة: تعتبر منهجية السلاسل المتحركة نموذج غير جمعي، لذا لا تتطابق المكونات الفرعية مع المجاميع.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب نوع النشاط الاقتصادي

ارتفعت نسبة مساهمة نشاط الخدمات (يشمل تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، والخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية، بالإضافة إلى الخدمات الحكومية) في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (السلاسل المتحركة 100=2023) لتبلغ 46.0 في المئة في عام 2024م، مقابل 44.8 في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة نمو نشاط الخدمات لعام 2024م نحو 4.7 في المئة، مقابل نمو قدره 5.8 في المئة في العام السابق (جدول 2-3، ورسم بياني 2-2).

في المقابل، تراجعت نسبة مساهمة نشاط التعدين والتحجير (يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي) في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (السلاسل المتحركة 100=2023) لتبلغ 21.1 في المئة في عام 2024م، مقابل 22.9 في المئة في العام السابق، حيث سجّل نشاط التعدين والتحجير لعام 2024م انخفاضًا بلغت نسبته 6.2 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 9.2 في المئة في العام السابق. من جهة أخرى، ارتفعت بشكل طفيف نسبة مساهمة النشاط الصناعي (يشمل تكرير النفط) في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (السلاسل المتحركة 100=2023) لتبلغ 16.2 في المئة في عام 2024م، مقابل 15.9 في المئة في العام السابق. وسجّل النشاط الصناعي لعام 2024م ارتفاعًا بلغت نسبته 3.7 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 0.2 في المئة في العام السابق (جدول 2-3، ورسم بياني 2-2).

رسم بياني رقم 2-1: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2024م
(السلاسل المتحركة 100=2023)

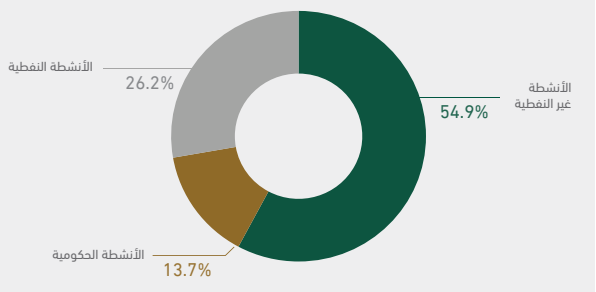

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 2-2: نسبة مساهمة الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2024م
(السلاسل المتحركة 100=2023)

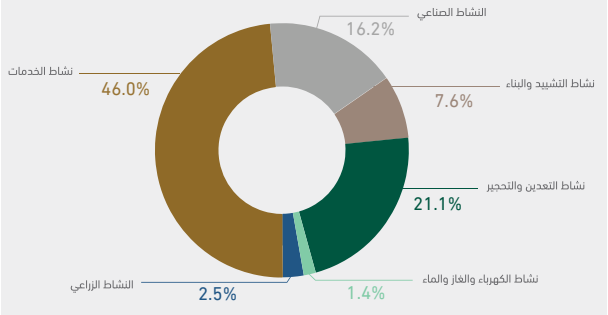

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 2-3: مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(السلاسل المتحركة 100=2023)

(مليون ﷼)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	نشاط الخدمات			نشاط التعدين والتحجير			النشاط الصناعي		
	القيمة	القيمة	النصيب المئوي	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)	القيمة	النصيب المئوي	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)	القيمة	النصيب المئوي	التغير (نسبة مئوية)
2019	3,960,350	1,706,854	43.1	4.2	1,069,448	27.0	3.9-	605,915	15.3	2.8
2020	3,809,668	1,665,658	43.7	2.4-	1,006,223	26.4	5.9-	577,750	15.2	4.6-
2021	4,058,043	1,789,963	44.1	7.5	995,757	24.5	1.0-	651,941	16.1	12.8
2022	4,545,032	1,932,422	42.5	8.0	1,153,267	25.4	15.8	724,704	15.9	11.2
2023	4,569,693	2,045,163	44.8	5.8	1,047,126	22.9	9.2-	726,201	15.9	0.2
*2024	4,660,928	2,141,824	46.0	4.7	982,075	21.1	6.2-	744,358	16.2	3.7

*بيانات أولية.

ملاحظة: تعتبر منهجية السلاسل المتحركة نموذج غير جمعي، لذا لا تتطابق المكونات الفرعية مع المجاميع.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

بلغت نسبة مساهمة النشاط الزراعي (يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك) في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (السلاسل المتحركة 100=2023) نحو 2.5 في المئة في عام 2024م، وهي النسبة ذاتها المُسجّلة في العام السابق. وبلغت نسبة النمو في النشاط الزراعي في عام 2024م نحو 5.1 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 4.6 في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة مساهمة نشاط التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (السلاسل المتحركة 100=2023) نحو 7.6 في المئة في عام 2024م، مقابل 7.4 في المئة في العام السابق. وسجّل نشاط التشييد والبناء نموًا نسبته 4.8 في المئة في عام 2024م، مقابل نمو نسبته 7.5 في المئة في العام السابق. كما بلغت نسبة مساهمة نشاط الكهرباء والغاز والماء في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (السلاسل المتحركة 100=2023) نحو 1.4 في المئة في عام 2024م، دون تغيير عن نسبة مساهمته في العام السابق، حيثُ سجل هذا النشاط نموًا بنسبة 5.4 في المئة في عام 2024م، مقابل نمو نسبته 3.5 في المئة في العام السابق (جدول 2-4، ورسم بياني 2-2).

جدول رقم 2-4: مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (السلاسل المتحركة 100=2023)

(مليون ﷼)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	النشاط الزراعي			نشاط التشييد والبناء			نشاط الكهرباء والغاز والماء		
	القيمة	القيمة	النصيب المئوي	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)	القيمة	النصيب المئوي	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)	القيمة	النصيب المئوي	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)
2019	3,960,350	102,508	2.6	0.7	227,138	5.7	3.0	56,102	1.4	2.5
2020	3,809,668	104,013	2.7	1.5	212,793	5.6	6.3-	55,667	1.5	0.8-
2021	4,058,043	105,547	2.6	1.5	234,260	5.8	10.1	58,334	1.4	4.8
2022	4,545,032	107,401	2.4	1.8	314,689	6.9	34.3	61,631	1.4	5.7
2023	4,569,693	112,308	2.5	4.6	338,275	7.4	7.5	63,815	1.4	3.5
*2024	4,660,928	117,988	2.5	5.1	354,462	7.6	4.8	67,266	1.4	5.4

*بيانات أولية.

ملاحظة: تعتبر منهجية السلاسل المتحركة نموذج غير جمعي، لذا لا تتطابق المكونات الفرعية مع المجاميع.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حسب نوع النشاط الاقتصادي

حسب البيانات الأولية، حققت معظم الأنشطة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2024م نموًا بنسب متفاوتة، إذ حقق نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال أعلى نسبة نمو بـ 10.1 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 12.4 في المئة في العام السابق، تلاه نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة نمو تُقدّر بـ 8.5 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 12.7 في المئة في العام السابق، تلاه نشاط الكهرباء و الغاز والماء بنسبة نمو وصلت إلى 7.1 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 4.0 في المئة في العام السابق، ثم نشاط التشييد والبناء بنسبة نمو 6.9 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 12.6 في المئة في العام السابق، ثم نشاط النقل والتخزين والاتصالات بنسبة نمو 5.7 في المئة مقارنة بارتفاع قدره 10.7 في المئة، تلاه نشاط خدمات جماعية واجتماعية وشخصية بنسبة نمو 5.1 في المئة مقابل ارتفاع بنسبة 14.6 في المئة في العام السابق، ثم نشاط الزراعة والغابات والأسماك بنسبة نمو بلغت 5.0 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 9.1 في المئة في العام السابق، ثم الأنشطة الحكومية بنسبة نمو بلغت 4.3 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 3.2 في المئة في العام السابق. بينما سجل نشاط الصناعات التحويلية انخفاضًا بنسبة 0.5 مقابل ارتفاع بنسبة 3.4 في المئة في العام السابق. بينما حققت أنشطة التعدين والتحجير انخفاضًا نسبته 11.4 في المئة، مقابل انخفاض بنسبة 25.4 في المئة في العام السابق (جدول 2-5).

جدول رقم 2-5: الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي (بالأسعار الجارية)

(مليون ﷼)

	2021	2022	2023			2024*		
			القيمة	النصيب المئوي	التغير (نسبة مئوية)	القيمة	النصيب المئوي	التغير (نسبة مئوية)
1- الزراعة و الغابات والأسماك	90,214	102,912	112,308	2.5	9.1	117,893	2.5	5.0
2- التعدين والتحجير	900,673	1,404,388	1,047,126	22.9	25.4-	928,024	20.0	11.4-
3- الصناعات التحويلية **	521,034	702,350	726,201	15.9	3.4	730,954	15.7	0.5-
4- الكهرباء و الغاز والماء	57,741	61,346	63,815	1.4	4.0	68,366	1.5	7.1
5- التشييد والبناء	214,071	300,330	338,275	7.4	12.6	361,777	7.8	6.9
6- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	389,104	445,141	501,614	11.0	12.7	544,202	11.7	8.5
7- النقل والتخزين والاتصالات	192,691	225,972	250,234	5.5	10.7	264,583	5.7	5.7
8- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	405,218	452,390	508,609	11.1	12.4	559,919	12.0	10.1
9- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	123,680	142,142	162,934	3.6	14.6	171,265	3.7	5.1
10- الأنشطة الحكومية	577,095	602,572	621,772	13.6	3.2	648,652	14.0	4.3
القيمة المضافة الإجمالية	**3,471,520**	**4,439,541**	**4,332,889**	**94.8**	**2.4-**	**4,395,635**	**94.5**	**1.4**
صافي الضرائب على المنتجات	213,458	206,990	236,804	5.2	14.4	253,632	5.5	7.1
إجمالي الناتج المحلي	**3,684,979**	**4,646,532**	**4,569,693**	**100.0**	**1.7-**	**4,649,267**	**100.0**	**1.7**

*بيانات أولية. **تشمل تكرير النفط.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

تشير البيانات الأولية إلى ارتفاع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2024م بنسبة 1.7 في المئة ليبلغ 4,649.3 مليار ريال، مقابل انخفاض نسبته 1.7 في المئة في العام السابق. ويرجع ذلك إلى الارتفاع في الاستهلاك النهائي الخاص بنسبة 4.9 في المئة ليصل إلى 2,087.6 مليار ريال، مقابل ارتفاع بنسبة 9.3 في المئة في العام السابق. وارتفع الاستهلاك النهائي الحكومي بنسبة 3.6 في المئة ليبلغ نحو 991.3 مليار ريال، مقابل ارتفاع بنحو 7.6 في المئة في العام السابق. وبذلك ارتفع إجمالي الاستهلاك النهائي بنسبة 4.5 في المئة ليصل إلى 3,078.9 مليار ريال، مقابل ارتفاع بنسبة 8.7 في المئة في العام السابق. وحقق إجمالي تكوين رأس المال ارتفاعًا بنسبة 5.3 في المئة ليبلغ 1,405.8 مليار ريال، مقابل ارتفاع بنسبة 8.3 في المئة في العام السابق (جدول 2-6، ورسم بياني 2-3).

جدول رقم 2-6: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي حسب مكونات الإنفاق (بالأسعار الجارية)

(مليون ﷼)

	2021			2022			2023			2024*		
	القيمة	النصيب المئوي	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)	القيمة	النصيب المئوي	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)	القيمة	النصيب المئوي	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)	القيمة	النصيب المئوي	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)
إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي	2,440,560	66.2	10.6	2,710,702	58.3	11.1	2,946,647	64.5	8.7	3,078,907	66.2	4.5
أ) الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	798,667	21.7	1.3	889,304	19.1	11.3	956,607	20.9	7.6	991,336	21.3	3.6
ب) الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	1,641,893	44.6	15.8	1,821,398	39.2	10.9	1,990,039	43.5	9.3	2,087,570	44.9	4.9
تكوين رأس المال الإجمالي**	970,721	26.3	44.6	1,232,074	26.5	26.9	1,334,425	29.2	8.3	1,405,789	30.2	5.3
صافي صادرات السلع والخدمات***	273,698	7.4	10887.5	703,756	15.1	157.1	288,622	6.3	59.0-	164,571	3.5	43.0-
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي	**3,684,979**	**100.0**	**28.0**	**4,646,532**	**100.0**	**26.1**	**4,569,693**	**100.0**	**1.7-**	**4,649,267**	**100.0**	**1.7**

*بيانات أولية. **يشمل التغير في المخزون.

***صافي صادرات السلع والخدمات = إجمالي صادرات السلع والخدمات - إجمالي واردات السلع والخدمات.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 2-3: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي* (بالأسعار الجارية)

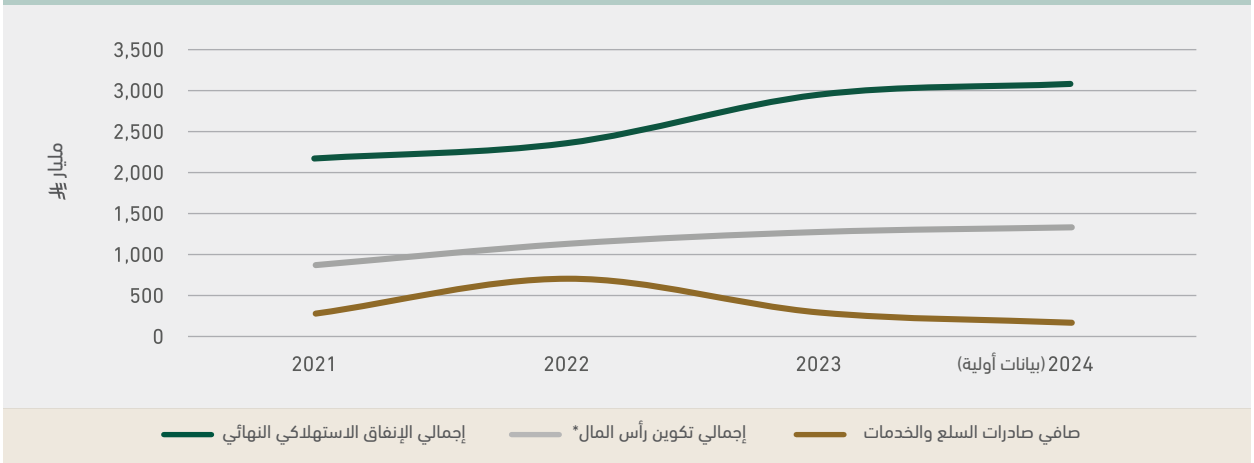

*لا يشمل التغير في المخزون.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

إنتاج المملكة من النفط الخام

شهد إنتاج المملكة من النفط الخام في عام 2024م انخفاضًا ملحوظًا بحوالي 6.8 في المئة، حيث بلغ متوسط الإنتاج اليومي حوالي 8.96 مليون برميل يوميًا، مقارنةً بحوالي 9.61 مليون برميل يوميًا في عام 2023م. ويعزى هذا الانخفاض إلى التخفيضات الطوعية التي التزمت بها المملكة في إطار جهود تحالف أوبك+ (جدول 2-7).

جدول رقم 2-7: إنتاج المملكة من النفط الخام

	(مليون برميل)				معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)	
	2021	2022	2023	2024	2023	2024
إجمالي الإنتاج	3,330.6	3,865.7	3,506.2	3,268.6	9.3-	6.8-
المتوسط اليومي	9.13	10.59	9.61	8.96	9.3-	6.8-

المصدر: منظمة أوبك.

الثروة المعدنية

أصدرت وزارة الصناعة والثروة المعدنية في عام 2024م تراخيص لإنشاء 1,351 مصنعًا جديدًا، وبذلك بلغ إجمالي المصانع المنتجة في عام 2024م نحو 9,062 مصنعًا منتجًا مقارنة بإجمالي 8,422 مصنعًا منتجًا في عام 2023م مما يعكس دورًا حيويًا ونموًا ملحوظًا في القطاع الصناعي. كما بلغ العدد الإجمالي التراكمي للمصانع القائمة بنهاية عام 2024م والذي يشمل المصانع المنتجة والمصانع تحت الإنشاء، حوالي 11,314 مصنعًا، حيث وفرت هذه المصانع أكثر من 920 ألف فرصة عمل، مما يؤكد على الدور المحوري الذي تؤديه الصناعة في تعزيز وتنمية الاقتصاد وتوفير فرص العمل في المملكة.

التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

التعليم العام

بلغ إجمالي عدد طلبة التعليم العام (يشمل مراحل الابتدائي، والمتوسط، والثانوي) في نهاية العام الدراسي 2024/2023م نحو 6.3 مليون طالب وطالبة. كما بلغ عدد المعلمين في مراحل التعليم العام 485.5 ألف معلم ومعلمة، وبلغ عدد المدارس 26.1 ألف مدرسة، منها قرابة 14.2 ألف مدرسة للبنات تُشكل 54.3 في المئة من إجمالي عدد المدارس. وبلغ عدد طلبة التعليم الخاص (يشمل مراحل الابتدائي، والمتوسط، والثانوي) في العام الدراسي 2024/2023م نحو 950.1 ألف طالب وطالبة. وبلغ عدد المعلمين في مراحل التعليم العام والأهلي والعالمي والأجنبي 71.2 ألف معلم ومعلمة، فيما بلغ عدد المدارس 5.6 آلاف مدرسة، منها قرابة 2.9 ألف مدرسة للبنات تشكل 51.8 في المئة من إجمالي عدد المدارس. وبلغ إجمالي عدد المبتعثين في الخارج في عام 2024م حوالي 55.0 ألف مبتعث، شكل منهم الذكور 62.0 في المئة والإناث 38.0 في المئة.

التدريب التقني المهني والإداري

بلغ إجمالي عدد المتدربين في كليات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ومعاهدها في العام الدراسي 2024م نحو336.1 ألف متدرب ومتدربة، منهم 301.7 ألفًا في التدريب التقني و34.4 ألفًا في التدريب المهني، يتلقون تعليمهم وتدريبهم التقني والمهني في 314 وحدة تدريبية في مختلف مناطق المملكة. وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريب في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني حوالي 11.3 ألف عضو، وبلغ عدد الخريجين في العام الدراسي 2024/2023م نحو 98.4 ألف خريج وخريجة. من ناحية أخرى، استمر معهد الإدارة العامة في تقديم برامجه التدريبية الهادفة لتحقيق التنمية الإدارية وتلبية احتياجات العملاء.

الشؤون الصحية

تُشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة لعام 2024م إلى ارتفاع عدد المستشفيات في المملكة إلى 516 مستشفى، بارتفاع قدره 17 مستشفى عن عام 2023م، حيث يتبع 290 مستشفى منها لوزارة الصحة، و60 مستشفى للجهات الحكومية الأخرى، و166 مستشفى للقطاع الخاص. في حين بلغ إجمالي عدد المراكز الصحية في وزارة الصحة 2,172 مركزًا صحيًا، بينما بلغ عدد المجمعات الطبية الخاصة 3,607 مجمعًا طبيًا. ومن جانب آخر، ارتفع عدد الأطباء العاملين في المملكة (يشمل أطباء الأسنان) إلى حوالي 163.5 ألف طبيب وطبيبة أي بمعدل 4.6 طبيب لكل ألف نسمة. إضافةً إلى ذلك، ارتفع عدد الممرضين العاملين ليبلغ حوالي 249.5 ألف ممرض وممرضة، وارتفع عدد الفئات الطبية المساعدة (يشمل الفئات الطبية المساعدة بدون التمريض والصيادلة) ليبلغ حوالي 222.0 ألفًا. بينما ارتفع إجمالي عدد الأسرة في مستشفيات المملكة ليبلغ 82.7 ألف سرير، أي بمعدل 2.3 سرير لكل ألف نسمة.

حساب المواطن

أقرت الحكومة برنامج حساب المواطن في الربع الأخير من عام 2017م لإعادة توجيه الدعم الحكومي وتلبية احتياجات المواطنين من المنافع الحكومية بأسلوب يضمن رفع كفاءة الإنفاق، وتخفيف آثار الإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى تشجيع ترشيد الاستهلاك وتوفير الحماية اللازمة للأسر المستحقة، وتقديم الدعم بشكل نقدي ومتغير حسب حجم الأسرة. وتشير نتائج الأهلية والاستحقاق الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بنهاية عام 2024م إلى أن إجمالي المستحقين بلغ 11 مليون مستحق كامل وجزئي، وبإجمالي دعم بلغ 41.1 مليار ريال. وحصل 39.0 في المئة من المستحقين على الاستحقاق الكامل، و61.0 في المئة على استحقاق جزئي من دعم حساب المواطن.

الإسكان

استمرارًا لدور وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان في تحقيق أهدافها الإستراتيجية من دعم العرض وتمكين الطلب على الوحدات السكنية للمواطنين، وللمساهمة في رفع نسبة الأسر السعودية التي تمتلك وحدة سكنية للوصول إلى 70.0 في المئة بنهاية عام 2030م؛ عملت الوزارة مع شركائها في القطاعين الحكومي والخاص على بناء منظومة سكنية تتكامل فيها جميع المرافق والموارد والخدمات، ورفع قدرات المطورين العقاريين، وإعداد المطورين الأكفاء. وأفضت جهود الوزارة في مجال الدعم السكني إلى أن أكثر من 85 ألف أسرة سعودية انتقلت إلى مساكنها المملوكة خلال عام 2024م. وبنهاية عام 2024م بلغت نسبة تملك الأسر السعودية للمسكن 65.4 في المئة متجاوزةً بذلك مستهدف العام المُقدر بـ 64.0 في المئة حيث وصل عدد المستفيدين من خدمات الدعم السكني إلى أكثر من 101 ألف أسرة سعودية. وبلغ عدد عقود المنتجات السكنية لعام 2024م حوالي 27.7 ألف عقد بيع على الخارطة، وحوالي 49.5 ألف عقد للوحدات الجاهزة، و16.5 ألف عقد بناء ذاتي، وحوالي 13.2 ألف عقد للأراضي. وفيما يخص مجال التطوير العقاري، بلغ المحقق التراكمي لعدد الوحدات المتاحة للمستفيدين ما يقارب 85.9 ألف وحدة سكنية. ونجحت الوزارة في إطلاق التيار الكهربائي لعدد 116 مخططًا سكنيًّا حتى نهاية عام 2024م.

وفي إطار أتمتة إجراءات التوثيق لتسهيل العملية التعاقدية، تم توثيق أكثر من 3.1 مليون عقد إيجار إلكتروني، بارتفاع نسبة 7.0 في المئة عن العام الماضي، منها ما يزيد عن 2.5 مليون عقد سكني وأكثر من 553 ألف عقد تجاري.

التأمينات الاجتماعية والتقاعد

بلغ عدد المشتركين المدنيين في نظام التقاعد المدني للمؤسسة العامة للتقاعد في نهاية عام 2024م حوالي 1.1 مليون مشترك، وارتفعت المبالغ المحصلة (الحسميات والحصص المناظرة) من المشتركين على رأس العمل بنسبة 1.2 في المئة لتبلغ 51.5 مليار ريال، مقابل 50.8 مليار ريال في العام السابق. وفي المقابل، بلغ إجمالي المبالغ المصروفة على المستفيدين 105.9 مليار ريال، بارتفاع نسبته 5.8 في المئة عن العام السابق. وارتفع عدد المتقاعدين الأحياء بنسبة 4.6 في المئة ليبلغ 865.0 ألف متقاعد. كذلك ارتفع عدد المتقاعدين المتوفين بنسبة 4.2 في المئة ليبلغ 328.6 ألف متقاعد، حيث ارتفع عدد المستفيدين عن المتقاعدين المتوفين بنسبة 7.2 في المئة ليبلغ 625.5 ألف مستفيد. وارتفع عدد المنشآت الخاصة المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية بنسبة 17.4 في المئة ليبلغ حوالي 1.5 مليون منشأة، بينما انخفض عدد المنشآت الحكومية بنسبة 2.1 في المئة ليبلغ 1.6 ألف منشأة. إلى جانب ذلك، ارتفع عدد المشتركين على رأس العمل بنسبة 14.7 في المئة ليبلغ حوالي 12.4 مليون مشترك مقارنة بحوالي 10.8 مليون مشترك في نهاية العام السابق.

السكان

تُشير تقديرات الهيئة العامة للإحصاء إلى بلوغ سكان المملكة في عام 2024م نحو 35.3 مليون نسمة، بنمو نسبته 4.7 في المئة، مقارنةً بعام 2023م المقدر بـ 33.7 مليون نسمة. شكل السكان السعوديون 55.6 في المئة أي 19.6 مليون نسمة. وبناءً على نتائج التقديرات، يتوزع سكان المملكة حسب الجنس إلى 62.1 في المئة ذكور، و37.9 في المئة إناث من جملة السكان، وشكّل السكان السعوديون الذكور ما نسبته 50.1 في المئة، والإناث ما نسبته 49.9 في المئة من إجمالي السعوديين. في حين شكل السكان الذكور غير السعوديين ما نسبته 77.2 في المئة، والإناث غير السعوديات ما نسبته 22.8 في المئة من إجمالي السكان غير السعوديين (جدول 2-8).

سوق العمل

العاملون في القطاع الحكومي

تشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى بلوغ عدد العاملين السعوديين وغير السعوديين في القطاع الحكومي بنهاية عام 2024م نحو 1.2 مليون عامل، وبلغت نسبة السعوديين العاملين في القطاع الحكومي إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي 96.7 في المئة. وبلغ عدد الذكور السعوديين العاملين في القطاع الحكومي بنهاية عام 2024م حوالي 654.4 ألف عامل، وبلغ عدد الإناث حوالي 505.0 ألف عاملة. أما العاملين غير السعوديين في القطاع الحكومي، فقد بلغ عدد الذكور منهم 20.7 ألف عامل، وبلغ عدد الإناث 18.6 ألف عاملة (جدول 2-8).

العاملون في القطاع الخاص

تشير الأرقام الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى بلوغ عدد العاملين السعوديين وغير السعوديين في القطاع الخاص بنهاية عام 2024م نحو 11.8 مليون عامل، بارتفاع نسبته 15.0 في المئة عن العام السابق. وبلغت نسبة السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي 20.3 في المئة. بلغ عدد الذكور 1.4 مليون عامل، بارتفاع نسبته 4.0 في المئة عن العام السابق، في حين بلغ عدد الإناث

السعوديات قرابة 996.9 ألف عاملة، بارتفاع نسبته 5.9 في المئة عن العام السابق. أما العاملين غير السعوديين، فقد بلغ عدد الذكور منهم 9.0 مليون عامل، بارتفاع نسبته 17.3 في المئة عن العام السابق، وبلغ عدد الإناث غير السعوديات 433.8 ألف عاملة، بارتفاع نسبته 34.7 في المئة عن العام السابق (جدول 2-8).

البطالة

تشير أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى انخفاض معدل البطالة الإجمالي في المملكة إلى 3.5 في المئة من إجمالي القوى العاملة في عام 2024م، وهو أقل معدل للبطالة تاريخيًا. وبلغت نسبة السعوديين العاطلين عن العمل 7.4 في المئة من إجمالي القوى العاملة، حيث سجّل معدل بطالة السعوديين الذكور 4.3 في المئة، في حين بلغت نسبة السعوديات العاطلات عن العمل قرابة 13.1 في المئة. أما نسبة العاطلين غير السعوديين، فقد بلغت 1.3 في المئة من إجمالي القوى العاملة (جدول 2-8).

جدول رقم 2-8: مؤشرات مختارة عن السكان والقوى العاملة في المملكة

		2023			2024		
		ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
السكان	سعوديون	9,641,422	9,604,507	19,245,929	9,827,595	9,807,663	19,635,258
	غير سعوديين	11,153,512	3,303,290	14,456,802	12,088,577	3,576,445	15,665,022
	الإجمالي	**20,794,934**	**12,907,797**	**33,702,731**	**21,916,172**	**13,384,108**	**35,300,280**
معدلات البطالة **(نسبة مئوية)**	سعوديون	4.7	15.7	8.4	4.3	13.1	7.4
	غير سعوديين	1.0	5.8	1.4	0.9	5.9	1.3
	الإجمالي	**2.1**	**12.8**	**4.0**	**1.9**	**11.2**	**3.5**
موظفو القطاع الحكومي	سعوديون	675,236	498,722	1,173,958	654,352	504,814	1,159,166
	غير سعوديين	21,799	19,674	41,473	20,704	18,595	39,299
	الإجمالي	**697,035**	**518,396**	**1,215,431**	**675,056**	**523,409**	**1,198,465**
موظفو القطاع الخاص	سعوديون	1,359,560	941,031	2,300,591	1,411,231	996,929	2,408,160
	غير سعوديين	7,669,713	321,966	7,991,679	8,995,587	433,772	9,429,359
	الإجمالي	**9,029,273**	**1,262,997**	**10,292,270**	**10,406,818**	**1,430,701**	**11,837,519**
موظفو القطاع المصرفي	**الإجمالي**	**35,414**	**9,007**	**44,421**	**35,360**	**9,602**	**44,962**

ملاحظة: معدلات البطالة من واقع نتائج مسح القوى العاملة.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، التأمينات الاجتماعية والبنك المركزي السعودي.

التجارة والاستثمار

حسب بيانات وزارة التجارة عن تراخيص الشركات، بلغ عدد السجلات التجارية القائمة للشركات حتى نهاية عام 2024م 416.4 ألف سجل تجاري، وبإجمالي رأس مال بلغ 6,757.4 مليار ريال، مقارنة بـ 286.9 ألف سجل تجاري في العام الماضي وإجمالي رأس مال قدره 8,576.9 مليار ريال. وارتفع عدد السجلات القائمة للشركات في عام 2024م بنسبة 45.1 في المئة مقارنة بالعام السابق، في حين انخفض رأس المال بنسبة 21.2 في المئة.

وفيما يتعلق بالسجلات التجارية الجديدة الخاصة بالشركات، فقد أصدرت وزارة التجارة في عام 2024م حوالي 155 ألف سجلًا تجاريًا برأس مال يزيد عن 95.8 مليار ريال مقابل حوالي 51.2 ألف سجلًا تجاريًا برأس مال يزيد عن 190.9 مليار ريال خلال عام 2023م.

وفيما يتعلق بتراخيص المؤسسات، بلغ عدد السجلات التجارية القائمة للمؤسسات حتى نهاية عام 2024م نحو 1.2 مليون سجل تجاري، وبإجمالي رأس مال بلغ حوالي 34.3 مليار ريال، مقابل 1.1 مليون سجل تجاري، وبإجمالي رأس مال بلغ حوالي 62.1 مليار ريال في العام السابق. وفيما يتعلق بالسجلات التجارية الجديدة الخاصة بالمؤسسات فقد أصدرت وزارة التجارة في عام 2024م حوالي 369.2 ألف سجلًا تجاريًا لمؤسسات جديدة برأس مال يزيد عن 7.8 مليار ريال، مقابل 275.7 ألف سجلًا تجاريًا أصدر في عام 2023م برأس مال يقارب 82.5 مليار ريال، أي بارتفاع في عدد السجلات الجديدة للمؤسسات نسبته 33.9 في المئة، وانخفاض في رأس المال بلغ ما نسبته 90.5 في المئة. ومن حيث توزيع عدد السجلات التجارية الجديدة للمؤسسات في مختلف مناطق المملكة، تصدرت منطقة الرياض بنسبة 31.5 في المئة من إجمالي عدد السجلات التجارية الجديدة للمؤسسات حتى نهاية عام 2024م، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 20.8 في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 14.0 في المئة.

السياحة والترفيه

شهد قطاع السياحة والترفيه نموًا ملحوظًا في عام 2024م، حيث ارتفع عدد السياح الوافدين بنسبة 8.4 في المئة ليبلغ 29.7 مليون سائح مقارنة بـ 27.4 مليون في العام السابق. ساهم هذا النمو في زيادة الإنفاق السياحي إلى 168.5 مليار ريال مقابل 141.2 مليار ريال في العام السابق (ما يمثل ارتفاعًا بمعدل 19.3 في المئة)، حيث يعزز هذا النمو من مكانة المملكة كوجهة سياحية عالمية، خاصة مع جهود تنويع مصادر الإيرادات الوطنية والتركيز على تطوير قطاعات السياحة والثقافة والترفيه ضمن رؤية السعودية 2030. ومازالت المملكة تواصل جهودها لتعزيز البنية التحتية السياحية وتقديم تجارب ثقافية وترفيهية فريدة تعكس الثقافة السعودية. وتأتي هذه الجهود بالتنسيق مع وزارة الثقافة ووزارة الاقتصاد والتخطيط، وذلك بما يضمن التكامل بين الأنشطة السياحية والثقافية وتحقيق الأهداف الوطنية المشتركة. وتستهدف هذه الجهود رفع مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في القطاع.

المياه

واصل قطاع المياه في عام 2024م جهوده في تحقيق أمن الإمداد بالإضافة إلى الاستدامة البيئية والاقتصادية؛ إذ بلغت كميات المياه المنتجة لعام 2024م ما يزيد عن 2 مليار متر مكعب، كما بلغ عدد منظومات الإنتاج العاملة 31 منظومة لإنتاج المياه المحلاة وعدد 139 محطة تنقية بنهاية عام 2024م. وبذلك تم رفع القدرة الإنتاجية في مجال إنتاج المياه من خلال تحلية وتنقية المياه من 11.5 إلى 11.6 مليون متر مكعب في اليوم. وكذلك بلغت كميات الطاقة الكهربائية المولدة من منظومات الإنتاج لعام 2024م حوالي 42 مليون ميجاوات لكل ساعة.

كما تشير البيانات الصادرة عن الهيئة السعودية للمياه عن الالتزام بالمعايير البيئية بنسبة 100 بالمئة. حيث تعمل الهيئة على تحقيق الاستدامة البيئية في أعمال تحلية المياه من خلال العمل على تنفيذ خطة الوصول إلى الحياد الكربوني، إذ ساهمت الهيئة في خفض الانبعاثات الكربونية في عام 2024 بمقدار 16.4 مليون طن متري من ثاني أكسيد الكربون.

النقل والاتصالات

سجل نشاط النقل والتخزين والاتصالات نسبة مشاركة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2024م بحوالي 5.7 في المئة، أي 264.6 مليار ريال، مقارنة بنسبة مشاركة بلغت 5.5 في المئة العام السابق.

النقل

أشارت أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للنقل إلى أن الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية تستهدف تنفيذ عدد من مشاريع السكك الحديدية والانتهاء منها بحلول عام 2033م ومنها مشروع الجسر البري ومشروع سكة حديد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويهدف مشروع شبكة الجسر البري إلى ربط موانئ المملكة على ساحل الخليج العربي بالموانئ على ساحل البحر الأحمر مرورًا بعدد من المناطق الصناعية والتعدينية ومراكز الأنشطة الاقتصادية، بمجمل أطوال ومسارات مزدوجة تصل إلى أكثر من 2,600 كم، مما يساهم في جعل المملكة مركزًا استراتيجيًا في اقتصاديات النقل الدولي محورًا لربط النقل بين القارات الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا. وفيما يتعلق بمشروع سكة حديد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية البالغ طوله حوالي 2,117 كم، يستهدف المشروع ربط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالسكك الحديدية، وتم الانتهاء من تنفيذ 200 كم من السكك الحديدية وهي تحت التشغيل حاليًا.

حسب بيانات الهيئة العامة للموانئ، وقعت الهيئة أربعة عقود مشروعات توسعة لبعض الموانئ السعودية، حيث تستهدف ثلاثة من هذه العقود مشروعات توسعة لميناء جدة الإسلامي كإنشاء طريق يربط الميناء بالمنطقة اللوجستية بالخمرة، بالإضافة إلى تعميق وتوسعة قناتي الاقتراب وحوضي الدوران والممرات البحرية وحوض المحطة الجنوبية بميناء جدة الإسلامي، علاوة على إنشاء أرصفة بحرية جديدة. كما استهدفت المشروعات مشروعًا لتوسعة ميناء ينبع التجاري عن طريق تعميق حوض الدوران والقناة الملاحية بالميناء. كما أوكلت الهيئة بعض الأنشطة لإدارتها من قبل القطاع الخاص بما يقارب أربعة عقود لتشغيل وتطوير الخدمات البحرية في الموانئ في عام 2024م.

ووفقًا لبيانات وزارة النقل والخدمات اللوجستية، فقد أشارت الوزارة إلى تشغيل مشروع النقل العام بالحافلات في منطقة القصيم، بالإضافة إلى تشغيل مشروع النقل العام بالحافلات في منطقة جازان في عام 2024م. وبحسب أحدث إحصاءات الرحلات والركاب لعام 2024م، فقد بلغ عدد الركاب عبر الخطوط الحديدية أكثر من 13.0 مليون راكب، وبلغ وزن البضائع والمعادن المنقولة أكثر من 28.0 مليون طن. وأما رحلات الحافلات، فقد بلغ عدد الركاب داخل المدن ما يقارب 104.3 مليون راكب، في حين بلغ عدد الركاب بين المدن 3.5 مليون راكب. وبالنظر إلى نسب التوطين، فقد بلغت نسبة التوطين للنقل البري 20.0 في المئة، والنقل البحري 58.0 في المئة والنقل السككي 77.0 في المئة.

الاتصالات وتقنية المعلومات

شهد عام 2024م العديد من التطورات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث يعد سوق الاتصالات والتقنية في المملكة الأكبر والأسرع نموًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بحجم قدره 180 مليار ريال، وبنسبة نمو سنوي مركب بلغت 7.5 في المئة خلال الخمسة أعوام الماضية. إضافة إلى ذلك، حققت المملكة المركز الأول على مستوى دول مجموعة العشرين في إجمالي الترددات المرخصة لشبكات الاتصالات المتنقلة في النطاقات الأقل من 6 جيجاهرتز. كما حصلت المملكة على المركز الثاني على مستوى دول مجموعة العشرين في مؤشر الأمم المتحدة للبنية التحتية للاتصالات (TII) الذي يقيم تطور البنية التحتية الرقمية في الدول ويعد عنصرًا أساسيًا في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية. علاوة على ذلك، حصلت المملكة على المركز الأول في مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت وذلك بحسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2024م، والذي يعكس مدى التطور في تقديم الخدمات الرقمية وضمان تغطية السكان بخدمات الاتصالات والإنترنت. وفي جانب تطور تقنية المعلومات بالمملكة والجهود المبذولة في تطوير سوق التقنية خلال عام 2024م، فقد وصل عدد الشركات التقنية المدرجة في السوق المالية إلى 22 شركة بزيادة قدرها 22.0 في المئة مقارنة بعام 2023م وبقيمة سوقية تتجاوز 153 مليار ريال، بالإضافة إلى تسجيل أكثر من 1445 شركة تقنية في خمسة أسواق تقنية رئيسة (البرمجيات، الأجهزة، خدمات تقنية المعلومات، التقنيات الناشئة، والحوسبة السحابية، مراكز البيانات) بزيادة تسجيل وصلت إلى 33.0 في المئة مقارنة بعام 2023م. وبلغ عدد المنتجات التقنية المحلية المسجلة بدليل المنتجات التقنية المحلية 285 منتج بزيادة قدرها 68.0 في المئة مقارنة بعام 2023م (رسم بياني 2-4).

وبحسب بيانات هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، بلغ عدد خدمات الاتصالات المتنقلة حوالي 68.2 مليون خدمة، وبنسبة انتشار على مستوى المساكن تُقدر بحوالي 211.9 في المئة. من جانب آخر، بلغ عدد خدمات الإنترنت الثابت عالي السرعة حوالي 2.81 مليون خدمة، وبنسبة انتشار على مستوى المساكن تُقدر بحوالي 32.5 في المئة. وارتفعت نسبة انتشار الإنترنت بالنسبة للسكان في المملكة لتصل إلى 99.0 في المئة بنهاية عام 2024م. وتصدرت المنطقة الشرقية مناطق المملكة من حيث نسبة انتشار استخدام الإنترنت للأفراد والشركات بنسبة 99.9 في المئة.

رسم بياني رقم 2-4: إيرادات أكبر 3 شركات مدرجة في قطاع الاتصالات

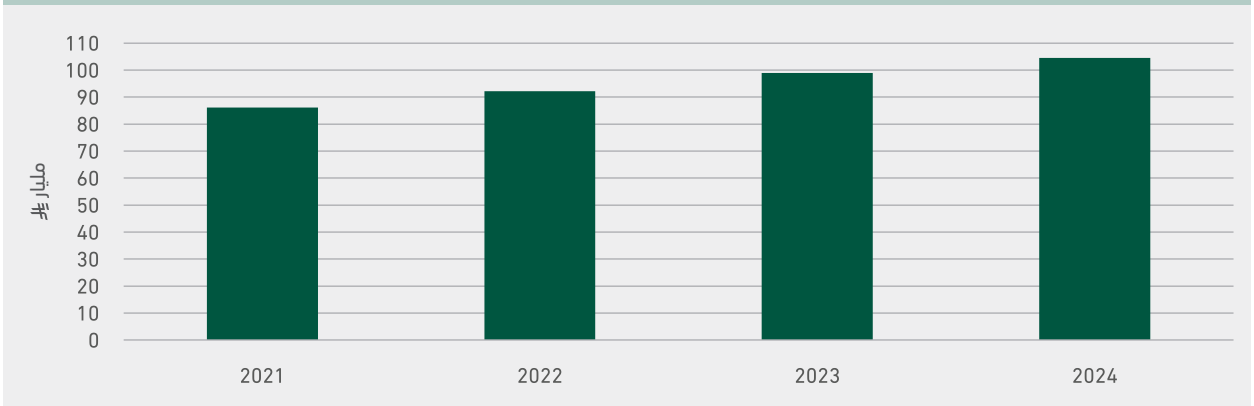

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

الأرقام القياسية

شهد متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المملكة في عام 2024م ارتفاعًا بنسبة 1.7 في المئة على أساس سنوي، مقابل ارتفاع بلغت نسبته 2.3 في المئة في عام 2023م. ووفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أبريل من عام 2025م، سجلت الدول المتقدمة متوسط ارتفاع في أسعار المستهلك بنسبة 2.6 في المئة خلال عام 2024م، في حين بلغ الارتفاع في الدول النامية والناشئة نسبة 7.7 في المئة.

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2024م

شهدت المملكة في عام 2024م ارتفاعًا في متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بنسبة 1.7 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 2.3 في المئة في عام 2023م. أمّا بالنسبة لمعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية الذي يعبّر عن متوسط أسعار كافة السلع والخدمات التي تنتجها الأنشطة غير النفطية خلال العام، فقد سجل ارتفاعًا سنويًا بنسبة 2.0 في المئة في عام 2024م، مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 3.7 في المئة في عام 2023م (جدول 2-9).

جدول رقم 2-9: معدلات النمو السنوية لمؤشرات مختارة

(نسبة مئوية)

	2020	2021	2022	2023	2024*
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة غير النفطية (السلاسل المتحركة 100=2023)	0.9-	2.4	4.8	3.7	2.0
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (100=2018)	3.4	3.1	2.5	2.3	1.7
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة غير النفطية (السلاسل المتحركة 100=2023)	3.0-	10.2	12.4	7.0	5.2
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (السلاسل المتحركة 100=2023)	3.8-	6.5	12.0	0.5	2.0
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (السلاسل المتحركة 100=2023)	10.2-	20.1	12.6	2.2-	0.3-
الإنفاق الحكومي	1.5	-3.4	12.1	11.1	6.3
عرض النقود (ن3)	8.3	7.4	8.1	7.6	8.8

*بيانات أولية للناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ووزارة المالية، والبنك المركزي السعودي.

أظهرت معظم الأقسام الرئيسة المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2024م معدلات تضخم تقل عن متوسط التغير السنوي المُسجل خلال الفترة من 2021م إلى 2023م، باستثناء قسمين شهدا معدلات تضخم أعلى من المتوسط السنوي خلال الفترة، وهما: قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، بالإضافة إلى قسم التعليم (جدول 2-10).

وبالنظر إلى الأقسام الرئيسة المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2024م، فقد شهدت بعض الأقسام ارتفاعًا سنويًا في أرقامها القياسية بدرجات متفاوتة، وتضمّنت: قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 8.8 في المئة، وقسم المطاعم والفنادق بنسبة 2.0 المئة، وقسم التعليم بنسبة 1.3 في المئة، وقسم الأغذية والمشروبات بنسبة 0.8 في المئة، وقسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة بنسبة 0.4 في المئة. من ناحية أخرى، سجلت بقية الأقسام انخفاضًا في أرقامها القياسية، وهي: قسم الملابس والأحذية بنسبة 3.4 في المئة، وقسم تأثيث وتجهيزات المنزل بنسبة 3.4 في المئة، وقسم النقل بنسبة 2.4 في المئة، وقسم الاتصالات بنسبة 1.7 في المئة، وقسم الترفيه والثقافة بنسبة 1.3 في المئة، وقسم التبغ بنسبة 1.2 في المئة، وقسم الصحة بنسبة 1.1 في المئة (جدول 2-10).

جدول رقم 2-10: الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (2018=100)

	2020	2021	2022	2023	2024	متوسط التغير السنوي للفترة (2021-2023) (نسبة مئوية)	التغير 2024 (نسبة مئوية)
الرقم القياسي العام	101.3	104.4	107.0	109.5	111.3	2.6	1.7
الأغذية والمشروبات	111.3	117.3	121.6	123.4	124.4	3.5	0.8
التبغ	108.1	114.9	114.8	115.0	113.6	2.1	1.2-
الملابس والأحذية	101.5	103.7	102.4	99.3	95.9	0.7-	3.4-
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	90.8	88.6	90.2	97.4	106.0	2.5	8.8
تأثيث وتجهيزات المنزل	104.0	108.2	109.6	107.2	103.6	1.0	3.4-
الصحة	101.3	102.9	103.4	103.8	102.7	0.8	1.1-
النقل	102.4	112.9	117.5	118.7	115.8	5.1	2.4-
الاتصالات	103.5	111.2	111.6	110.3	108.4	2.2	1.7-
الترفيه والثقافة	100.1	103.2	106.0	107.5	106.2	2.4	1.3-
التعليم	100.5	95.5	100.7	102.8	104.1	0.9	1.3
المطاعم والفنادق	107.7	112.5	118.2	123.1	125.5	4.6	2.0
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	103.5	106.4	108.2	107.6	108.1	1.3	0.4

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

تأثير الأقسام الرئيسة في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

كان للأقسام الرئيسة تأثيرات مختلفة على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال عام 2024م؛ إذ تصدر قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى أعلى نسبة تأثير وقدرها 65.4 في المئة، تلاه قسم النقل بنسبة تأثير قدرها 9.2 في المئة، ثم قسم تأثيث وتجهيزات المنزل بنسبة 6.6 في المئة، جاء بعدها قسم الأغذية والمشروبات بنسبة 4.4 في المئة، ثم قسم الملابس والأحذية بنسبة 4.1 في المئة، ثم قسم المطاعم والفنادق بنسبة 3.2 في المئة، تلاه قسم الاتصالات 2.8 في المئة، وكان تأثير السلع والخدمات الشخصية المتنوعة بنسبة 1.5 في المئة، بينما أثّر قسم الترفيه والثقافة بنسبة 1.2 في المئة، فيما كان تأثير قسم التعليم بنسبة 1.0 في المئة، وتأثير قسم الصحة بنسبة 0.4 في المئة، وجاء قسم التبغ في المرتبة الأخيرة من ناحية التأثير مساهمًا بنسبة 0.2 في المئة (جدول 2-11، ورسم بياني 2-5).

جدول رقم 2-11: تأثير الأقسام الرئيسة في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (2018=100)

	التغير 2024 (نسبة مئوية)	الأوزان النسبية	مقدار تأثير الأقسام الرئيسة على الرقم القياسي 2024*
الرقم القياسي العام	1.7	100.0	100.0
الأغذية والمشروبات	0.8	18.8	4.4
التبغ	1.2-	0.6	0.2
الملابس والأحذية	3.4-	4.2	4.1
السكن والمياه والكهرباء والغاز و أنواع الوقود الأخرى	8.8	25.5	65.4
تأثيث وتجهيزات المنزل	3.4-	6.7	6.6
الصحة	1.1-	1.4	0.4
النقل	2.4-	13.0	9.2
الاتصالات	1.7-	5.6	2.8
الترفيه والثقافة	1.3-	3.1	1.2
التعليم	1.3	2.9	1.0
المطاعم والفنادق	2.0	5.6	3.2
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	0.4	12.6	1.5

*البنك المركزي السعودي.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء ، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 2-5: نسبة تأثير الأقسام الرئيسة في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لعام 2024م

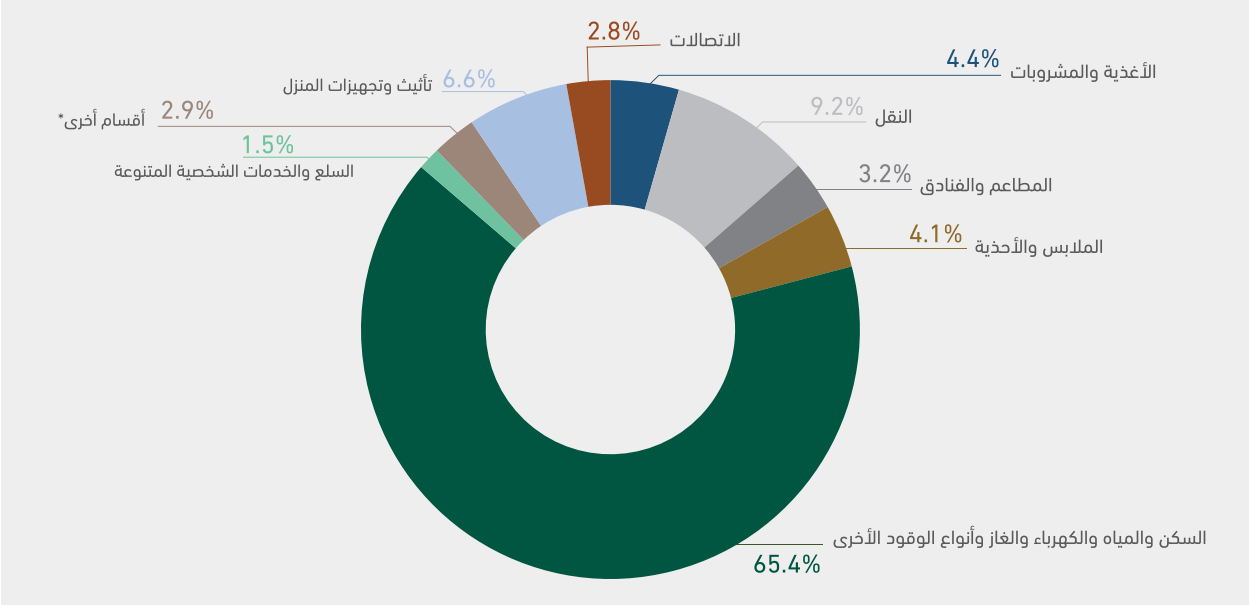

*الأقسام الأخرى تشمل قسم الصحة، وقسم الترفيه والثقافة، وقسم التبغ، وقسم التعليم.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الرقم القياسي العام لأسعار الجملة في عام 2024م

يقيس الرقم القياسي العام لأسعار الجملة نسبة التغير في أسعار السلع المحلية والمستوردة في الأسواق الأولية (أسواق الجملة) بين فترتين مختلفتين، وذلك عبر تتبع عينة تضم 343 بندًا مصنفة تحت خمسة أبواب رئيسة وفقًا للتصنيف المركزي للمنتجات (CPC2[1]). وشهد الرقم القياسي العام لأسعار الجملة في عام 2024م ارتفاعًا نسبته 2.9 في المئة، مقارنة بارتفاع في عام 2023م بمعدل 0.9 في المئة. وسجّلت معظم الأبواب الرئيسة المكونة للرقم القياسي العام لأسعار الجملة ارتفاعًا في عام 2024م؛ إذ تصدر باب سلع أخرى بأعلى نسبة ارتفاع قدرها 7.1 في المئة، تلاه المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات بنسبة 1.0 في المئة، بينما شهد باب منتجات الزراعة وصيد الأسماك أقل معدل تغير لعام 2024م بنسبة 0.5 في المئة (جدول 2-12).

جدول رقم 2-12: الرقم القياسي العام لأسعار الجملة (2014م = 100)

(مليار ﷼)

	الأوزان النسبية	القيمة			التغير (نسبة مئوية)	
		2022	2023	2024	2023	2024
الرقم القياسي العام	100.0	148.7	150.1	154.5	0.9	2.9
منتجات الزراعة وصيد الأسماك	8.7	139.0	139.1	139.8	0.0	0.5
الخامات والمعادن	0.6	116.1	116.0	112.7	0.0	2.9-
المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات	17.3	130.4	135.2	136.6	3.7	1.0
سلع أخرى*	33.7	174.9	177.5	190.2	1.5	7.1
المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	39.7	137.2	136.1	135.7	0.8-	0.3-

*تشمل السلع الأخرى: المنتجات الخشبية، والعجائن الورقية، والمنتجات النفطية المكررة، والمواد الكيمائية الأساس، والمنتجات الكيمائية الأخرى والألياف الاصطناعية، والمطاط ومنتجات اللدائن، والمنتجات الزجاجية وغير الفلزية، والأثاث والسلع الأخرى القابلة للنقل وغير المصنفة في موضع آخر.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء. قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

[1] التصنيف المركزي للمنتجات (CPC2): معيار دولي، لتجميع وتبويب جميع أنواع البيانات التي تتطلب تفاصيل عن المنتج.

تطورات الأسعار العالمية

تشير بيانات تقرير آفاق السلع الصادر عن البنك الدولي في شهر أبريل من العام 2025م إلى انخفاض الرقم القياسي للمنتجات الغذائية خلال عام 2024م بنسبة 7.6 في المئة. وسجل الرقم القياسي لمنتجات الطاقة انخفاضًا نسبته 5.1 في المئة، بينما سجّل الرقم القياسي للمعادن الثمينة ارتفاعًا نسبته 22.3 في المئة، في حين ارتفع الرقم القياسي للمواد الأولية بنسبة 5.9 في المئة (جدول 2-13).

وتشير معدلات التضخم لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسين للمملكة في عام 2024م حسب بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2025م إلى ارتفاع متوسط أسعار المستهلك في الهند في عام 2024م بنسبة 4.7 في المئة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 3.0 في المئة، وفي اليابان بنسبة 2.7 في المئة، وفي المملكة المتحدة بنسبة 2.5 في المئة، وفي ألمانيا بنسبة 2.5 في المئة، وفي فرنسا بنسبة 2.3 في المئة، وفي جمهورية كوريا بنسبة 2.3 في المئة، وفي إيطاليا بنسبة 1.1 في المئة، وفي الصين فقد ارتفع بنسبة 0.2 في المئة (جدول 2-14).

وأما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد ارتفع معدل التضخم في عام 2024م في دولة الكويت بنسبة 2.9 في المئة، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 1.7 في المئة، وفي دولة قطر بنسبة 1.1 في المئة، وفي مملكة البحرين بنسبة 0.9 في المئة، وأخيرًا في سلطنة عُمان بنسبة 0.6 في المئة (جدول 2-15).

جدول رقم 2-13: أرقام قياسية مختارة لأهم السلع الرئيسة

	2022	2023	2024	2023	2024
الواردات السلعية للمملكة		**مليون ريال**		**التغير (نسبة مئوية)**	
الواردات السلعية	712,038	776,024	873,024	9.0	12.5
الأرقام القياسية لأهم السلع الرئيسة		**(100=م2010)**		**التغير (نسبة مئوية)**	
منتجات الطاقة	152.6	107.0	101.5	29.9-	5.1-
المنتجات الغذائية	138.1	125.4	115.8	9.2-	7.6-
المواد الأولية	80.3	77.1	81.6	3.9-	5.9
المعادن الثمينة	136.8	147.3	180.2	7.7	22.3
أسعار صرف الريال الفعلية الاسمية والحقيقية		**ريال**		**التغير (نسبة مئوية)**	
سعر صرف الريال الفعلي الاسمي*	126.9	131.4	134.9	3.6	2.7
سعر صرف الريال الفعلي الحقيقي**	117.8	118.8	119.6	0.9	0.6

* يمثل متوسط الفترة لسعر صرف الريال السعودي منسوباً إلى متوسط هندسي لأسعار الصرف لعملات الشركاء التجاريين الرئيسين للمملكة.
** يمثل سعر الصرف الفعلي الاسمي بعد تعديله وفقاً للتغير في المستوى العام للأسعار.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، تقرير آفاق أسواق السلع - البنك الدولي - أبريل 2025م، نشرة الإحصاءات المالية الدولية (IFS) - صندوق النقد الدولي.

جدول رقم 2-14: معدلات التضخم لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسين

(نسبة مئوية)

	2020	2021	2022	2023	2024
الدول المتقدمة	0.7	3.1	7.3	4.6	2.6
الدول الناشئة والنامية	5.2	5.8	9.5	8.0	7.7
أهم الشركاء التجاريين					
الولايات المتحدة الأمريكية	1.3	4.7	8.0	4.1	3.0
اليابان	0.0	0.2-	2.5	3.3	2.7
المملكة المتحدة	0.9	2.6	9.1	7.3	2.5
الصين	2.5	0.9	2.0	0.2	0.2
ألمانيا	0.4	3.2	8.7	6.0	2.5
الهند	6.2	5.5	6.7	5.4	4.7
فرنسا	0.5	2.1	5.9	5.7	2.3
إيطاليا	0.1-	1.9	8.7	5.9	1.1
الإمارات العربية المتحدة	2.1-	0.1-	4.8	1.6	1.7
جمهورية كوريا	0.5	2.5	5.1	3.6	2.3

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي- أبريل 2025م.

جدول رقم 2-15: معدلات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(نسبة مئوية)

	2020	2021	2022	*2023	*2024
الإمارات العربية المتحدة	2.1-	0.1-	4.8	1.6	1.7
مملكة البحرين	2.3-	0.6-	3.6	0.1	0.9
قطر	2.5-	2.3	5.0	3.1	1.1
الكويت	2.1	3.4	4.0	3.6	2.9
سلطنة عُمان	0.4-	1.7	2.5	1.0	0.6

*بيانات أولية.
المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي- أبريل 2025م.

3 المالية العامة

المالية العامة

أقرّ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء 24 جمادى الأولى 1446هـ الموافق 26 نوفمبر 2024م الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1447/1446هـ (2025م). وتعكس الميزانية العامة للمملكة التزام الحكومة بمواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية على المستويين الاقتصادي والمالي، وذلك في إطار تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 بهدف تعزيز الاستدامة المالية على المديين المتوسط والطويل، بما يسهم في ترسيخ متانة الاقتصاد الوطني، وزيادة قدرته على مواجهة التحديات الاقتصادية، والتطورات العالمية. استهدفت هذه الميزانية استمرار التوسع في الإنفاق الإستراتيجي على مختلف القطاعات والمناطق، مع التركيز على البرامج والمشروعات الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام. وتستهدف الميزانية تسريع تنفيذ المشروعات التنموية؛ وذلك بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية وجعلها أكثر استدامة، مع تعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إضافةً إلى ذلك، تركّز الميزانية على رفع جودة الخدمات العامة، وتمكين المستفيدين عبر تعزيز منظومة الخدمات الاجتماعية، ممّا يسهم في تحسين جودة الحياة وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، مع الحفاظ على الاستدامة المالية. علاوةً على ذلك؛ تمضي الحكومة قدمًا في تمكين القطاع الخاص، وتحفيز البيئة الاستثمارية، وتعزيز منظومة الدعم، والإعانات الاجتماعية، إلى جانب دعم كفاءة الإنفاق، والتخطيط المالي من خلال المراجعات الدورية لسياساتها المالية؛ سعيًا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبناء هيكل اقتصادي مستدام. وتهدف الميزانية أيضًا إلى الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطيات الحكومية؛ لتعزيز قدرة المملكة على التعامل مع الصدمات الخارجية، وضمان استقرارها المالي على المدى الطويل. تجدر الإشارة إلى أنّ مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وافق على إنهاء برنامج الاستدامة المالية (التوازن المالي سابقًا) المعلن عنه في عام 2016م، وذلك بعد استكمال تنفيذ خطته التي أسهمت في تحقيق التقدّم، والإنجاز، وترسيخ أسس الاستدامة المالية في مختلف القطاعات الرئيسة.

وفقًا لبيان الميزانية العامة للدولة؛ فقد قُدّرت الإيرادات في الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2025م بما يناهز 1,184.0 مليار ريال، بارتفاع نسبته 1.0 في المئة عن الميزانية المقدّرة للعام المالي 2024م، وبلغ إجمالي النفقات المُقدّرة في الميزانية 1,285.0 مليار ريال، بارتفاع نسبته 2.7 في المئة عن تقديرات العام المالي السابق. وعليه، قُدّر العجز بـ 101.0 مليار ريال، مقارنةً بالعجز المقدّر للعام المالي السابق البالغ 79.0 مليار ريال.

الميزانية الفعلية للعام المالي 1446/1445هـ (2024م)

وفقًا للتقديرات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، حقّق الاقتصاد السعودي لعام 2024م نموًا نسبته 2.0 في المئة مقارنةً بالعام السابق 2023م؛ إذ يُعزى ذلك النمو إلى ارتفاع الأنشطة غير النفطية بمعدل 5.2 في المئة، ونمو الأنشطة الحكومية بنسبة 2.3 في المئة. وعلى إثر ذلك، ارتفعت الإيرادات عمّا كان مُقدّرًا لها في الميزانية.

إجمالي الإيرادات

بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية للعام المالي 2024م نحو 1,259.1 مليار ريال، محققًا زيادة بنسبة 7.4 في المئة مقارنةً بالإيرادات المُقدّرة. وبلغت إيرادات الضرائب 380.5 مليار ريال، مشكّلةً بذلك نسبة 30.2 في المئة من إجمالي الإيرادات؛ إذ يُعزى هذا الارتفاع إلى الإصلاحات الهيكلية التي تستهدف تنويع مصادر الدخل في المملكة من خلال تعزيز الإيرادات غير النفطية، وتحسين كفاءة الإدارة الضريبية. وفي المقابل، بلغت الإيرادات الأخرى التي تشمل الإيرادات النفطية، والأرباح من استثمارات الحكومة، ومبيعات السلع والخدمات، إضافةً إلى الجزاءات، والغرامات، نحو 878.6 مليار ريال، مشكّلةً بذلك نسبة 69.8 في المئة من إجمالي الإيرادات (جدول 3-1).

إجمالي النفقات

بلغ إجمالي النفقات الفعلية للعام المالي 2024م نحو 1,374.7 مليار ريال، مسجّلًا زيادةً بنسبة 9.9 في المئة مقارنةً بالنفقات المُقدّرة؛ إذ بلغت النفقات التشغيلية 1,184.1 مليار ريال، وهو ما يمثّل نسبة 86.1 في المئة من إجمالي الإنفاق العام. وشكّل بند تعويضات العاملين الحصة الكبرى من النفقات التشغيلية؛ إذ بلغ 562.3 مليار ريال، ليشكّل بذلك نسبة 47.5 في المئة من إجمالي النفقات التشغيلية. في المقابل، بلغت النفقات الرأسمالية 190.7 مليار ريال ليبلغ نصيبها من إجمالي النفقات 13.9 في المئة (جدول 3-1).

جدول رقم 3-1: إجمالي الإيرادات والمصروفات الفعلية والتقديرية للميزانية العامة للدولة

(مليار ﷼)

	1446/1445هـ (2024م)			
	الميزانية التقديرية	الميزانية الفعلية	الفرق	نسبة الفرق إلى المقدر (نسبة مئوية)
إجمالي الإيرادات	**1,172.0**	**1,259.1**	**87.1**	**7.4**
الضرائب	**360.5**	**380.5**	**20.0**	**5.5**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	30.6	31.6	1.0	3.3
الضرائب على السلع والخدمات	279.3	288.8	9.5	3.4
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	21.0	24.5	3.5	16.5
ضرائب أخرى	29.6	35.6	6.1	20.5
الإيرادات الأخرى*	**812.0**	**878.6**	**66.6**	**8.2**
إجمالي المصروفات	**1,251.0**	**1,374.7**	**123.7**	**9.9**
النفقات التشغيلية	**1,062.2**	**1,184.1**	**121.9**	**11.5**
تعويضات العاملين	544.5	562.3	17.8	3.3
استخدام السلع والخدمات	276.6	313.0	36.4	13.2
نفقات التمويل	46.9	44.6	2.3-	5.0-
الإعانات	37.6	34.0	3.6-	9.5-
المنح	3.5	4.2	0.7	20.1
المنافع الاجتماعية	62.0	101.4	39.4	63.4
مصروفات أخرى	91.1	124.6	33.5	36.8
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**188.8**	**190.7**	**1.8**	**1.0**

*تشمل الإيرادات النفطية والأرباح من استثمارات الحكومة، ومبيعات السلع والخدمات.

المصدر: وزارة المالية.

تم تقريب الأرقام التي تظهر بالجدول لأقرب فاصلة عشرية.

عجز/فائض الميزانية

شهد إجمالي الإيرادات في عام 2024م نموًا بنسبة 3.9 في المئة مقارنةً بالعام السابق. وفي المقابل، ارتفع إجمالي النفقات بنسبة 6.3 في المئة مقارنةً بالعام السابق. وأسفر ذلك عن تسجيل عجز في الميزانية العامة للدولة بلغ 115.6 مليار ريال، ما يعادل 2.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي 2024م، مقارنةً بعجز العام المالي السابق الذي بلغ مقداره 80.9 مليار ريال، أي ما نسبته 1.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (جدول 3-2، ورسم بياني 3-1).

جدول رقم 3-2: الإيرادات والمصروفات الفعلية

(مليون ﷼)

	1444/1443هـ (2022م)			1445/1444هـ (2023م)			1446/1445هـ (2024م)		
	القيمة	التغير (نسبة مئوية)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*	القيمة	التغير (نسبة مئوية)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*	القيمة	التغير (نسبة مئوية)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*
إجمالي الإيرادات	1,268,164	31.3	27.3	1,212,290	4.4-	26.5	1,259,095	3.9	27.1
إجمالي المصروفات	1,164,309	12.1	25.1	1,293,236	11.1	28.3	1,374,720	6.3	29.6
الفائض/العجز	103,855	--	2.2	80,946-	--	1.8-	115,625-	--	2.5-

*يشمل صافي الضرائب على المنتجات (بالأسعار الجارية).

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني رقم 3-1: الميزانية التقديرية والفعلية للعام المالي 1446/1445هـ (2024م)

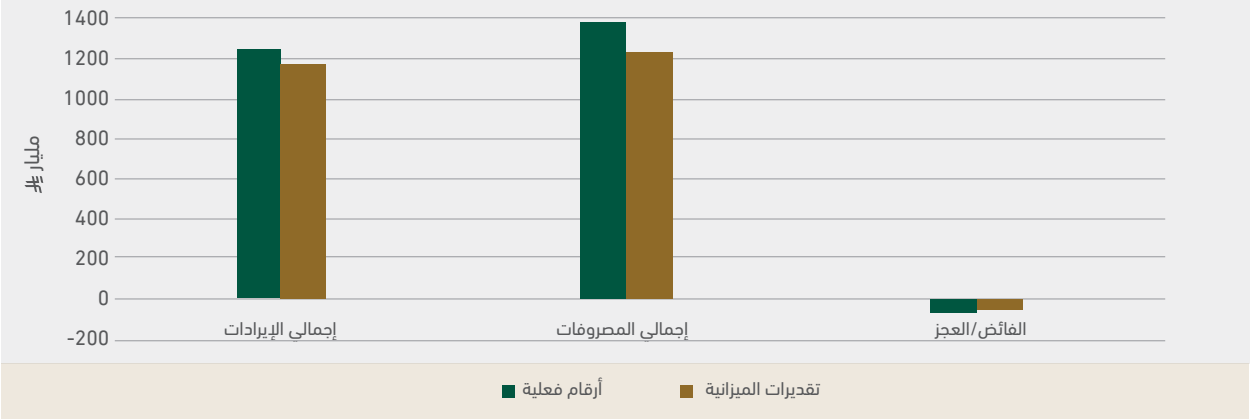

المصدر: وزارة المالية.

الدين العام

أظهرت بيانات العام المالي 2024م ارتفاعًا في إجمالي الدين العام القائم بنسبة 15.8 في المئة، ليصل بنهاية العام إلى قرابة 1,215.9 مليار ريال، ليمثل 26.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 1,050.3 مليار ريال في نهاية عام 2023م، أي ما نسبته 23.0 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وعند تحليل تركيبة الدين العام لعام 2024م، شكّل الدين الداخلي 60.7 في المئة من إجمالي الدين العام القائم ليبلغ 738.3 مليار ريال، في حين بلغ الدين الخارجي ما يقارب 39.3 في المئة من إجمالي الدين العام القائم ليصل إلى 477.7 مليار ريال بنهاية عام 2024م (جدول 3-3).

جدول رقم 3-3 الدين العام

(مليون ﷼)

العام المالي	المقترض		المسدد		حجم الدين العام القائم في نهاية العام			التغير (نسبة مئوية)	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)*	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	إجمالي الدين العام			
1440/1439 (2018)	48,750	71,250	3,272	--	304,980	255,000	559,980	26.3	3,324,619	16.8
1441/1440 (2019)	69,839	50,161	2,055	--	372,764	305,161	677,925	21.1	3,333,338	20.3
1442/1441 (2020)	174,253	45,747	44,360	49.8	502,656	350,859	853,515	25.9	2,879,817	29.6
1443/1442 (2021)	108,754	49,144	52,663	20,739	558,747	379,264	938,011	9.9	3,684,979	25.5
1444/1443 (2022)	106,649	18,750	50,441	22,886	614,955	375,128	990,083	5.6	4,646,532	21.3
1445/1444 (2023)	87,983	101,250	58,533	70,132	644,405	405,876	1,050,281	6.1	4,569,693	23.0
1446/1445 (2024)	167,681	77,186	73,834	5,397	738,252	477,666	1,215,918	15.8	4,649,267	26.2

*بيانات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024م أولية.
المصدر: وزارة المالية والهيئة العامة للإحصاء.

ميزانية العام المالي 1447/1446هـ (2025م)

الإيرادات والنفقات

تعتزم الحكومة خلال عام 2025م مواصلة تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية على الصعيدين الاقتصادي والمالي؛ بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز الإيرادات غير النفطية، مما يسهم في تحقيق استقرار السياسة المالية وتقليل التعرّض لتقلبات الأسواق النفطية، ودعم التحوّل نحو اقتصاد أكثر صلابة ومرونة على المدى الطويل. وقد أسهمت الإصلاحات الاقتصادية والمالية المنفذة خلال السنوات الماضية في تنمية الإيرادات غير النفطية، حتى أصبحت مصدرًا مستدامًا لتمويل الإنفاق الحكومي. وتشير التقديرات في بيان الميزانية إلى ارتفاع نسبة تغطية الإيرادات غير النفطية لإجمالي النفقات في الميزانية من 17.0 في المئة عام 2015م إلى 37.0 في المئة بحلول نهاية عام 2024م.

وتعكس بيانات الميزانية العامة للعام 2025م ارتفاعًا في إجمالي الإيرادات بنسبة 1.0 في المئة عن الميزانية العامة للعام المالي السابق لتصل إلى ما يناهز 1,184.0 مليار ريال، ومن المتوقع أن تصل إيرادات الضرائب إلى قرابة 379.5 مليار ريال، بينما يُتوقع أن تصل الإيرادات الأخرى التي تشمل الإيرادات النفطية، والأرباح من استثمارات الحكومة، ومبيعات السلع، والخدمات، إضافةً إلى الجزاءات، والغرامات، إلى 804.3 مليار ريال. إضافةً إلى ذلك، تشير الميزانية إلى ارتفاع إجمالي النفقات بنسبة 2.7 في المئة عن الميزانية العامة للعام المالي السابق؛ لتصل إلى 1,285.0 مليار ريال. وبلغت تقديرات النفقات التشغيلية 1,101.2 مليار ريال، إذ من المتوقع أن يستحوذ بند تعويضات العاملين على النصيب الأكبر بنسبة 50.9 في المئة من إجمالي النفقات التشغيلية ليبلغ 560.9 مليار ريال. أما النفقات الرأسمالية فمن المتوقع أن تبلغ 183.8 مليار ريال.

نتيجةً لذلك؛ يُتوقع أن يبلغ العجز المالي في نهاية عام 2025م حوالي 101.0 مليار ريال مقارنةً بعجز بلغ 79.0 مليار ريال في الميزانية العامة للعام المالي السابق (جدول 3-4).

جدول رقم 3-4: تقديرات الميزانية العامة للدولة

(مليار ﷼)

	العام المالي 1446/1445هـ (2024م)	العام المالي 1447/1446هـ (2025م)	التغير (نسبة مئوية)
إجمالي الإيرادات	1,172.0	1,184.0	1.0
إجمالي النفقات	1,251.0	1,285.0	2.7
العجز	79.0-	101.0-	--

المصدر: وزارة المالية.

توزيع النفقات حسب القطاعات الرئيسة

يُعدّ الإنفاق الحكومي في المملكة المحفز الأساسي للنمو الاقتصادي، مما يجعل رفع كفاءة الإنفاق العام وتخفيف عبء الميزانية من الأولويات الإستراتيجية لتحقيق الاستدامة المالية. ويهدف هذا التوجه إلى إيجاد مصادر دخل مستدامة تضمن مستويات إنفاق متوازنة ومستقرة على المدى الطويل. وفي هذا الإطار، خُصِّص إجمالي النفقات المتوقعة لعام 2025م لدعم مختلف القطاعات سواءً من خلال استكمال تنفيذ المشروعات القائمة أو إطلاق برامج ومبادرات جديدة بما يتماشى مع مستهدفات التنمية الاقتصادية المستدامة.

وبأخذ أعلى ثلاثة قطاعات في الاعتبار من حيث المبالغ المخصصة، نجد أنّ القطاع العسكري حاز على النصيب الأكبر من إجمالي النفقات بنسبة بلغت 21.2 في المئة ليبلغ إجمالي ما خُصِّص له 272.3 مليار ريال. يليه قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية بنصيب نسبته 20.2 في المئة بإجمالي بلغ 259.8 مليار ريال، ثم يليه قطاع التعليم بنصيب نسبته 15.7 في المئة ليبلغ إجمالي ما خُصِّص له 201.1 مليار ريال (جدول 3-5، ورسم بياني 3-2).

جدول رقم 3-5: توزيع اعتمادات الميزانية العامة التقديرية للدولة (حسب القطاعات الرئيسة)

(مليار ﷼)

القطاع	1446/1445هـ (2024م)			1447/1446هـ (2025م)		
	القيمة	النصيب المئوي	التغير (نسبة مئوية)	القيمة	النصيب المئوي	التغير (نسبة مئوية)
الإدارة العامة	42.7	3.4	15.4	44.4	3.5	4.0
القطاع العسكري	269.0	21.5	3.8	272.3	21.2	1.2
قطاع الأمن والمناطق الإدارية	112.2	9.0	6.4	121.3	9.4	8.1
الخدمات البلدية	81.2	6.5	28.7	64.8	5.0	20.2-
التعليم	195.1	15.6	3.2	201.1	15.7	3.1
الصحة والتنمية الاجتماعية	213.7	17.1	12.9	259.8	20.2	21.6
الموارد الاقتصادية	83.7	6.7	16.6	86.8	6.8	3.8
التجهيزات الأساسية والنقل	37.9	3.0	11.3	41.9	3.3	10.7
البنود العامة	215.5	17.2	30.5	192.5	15.0	10.7-
المجموع	**1,251.0**	**100.0**	**12.3**	**1,285.0**	**100.0**	**2.8**

المصدر: وزارة المالية.

تم تقريب الأرقام التي تظهر بالجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 3-2: توزيع اعتمادات ميزانية العام المالي 1447/1446هـ (2025م) حسب القطاعات الرئيسة

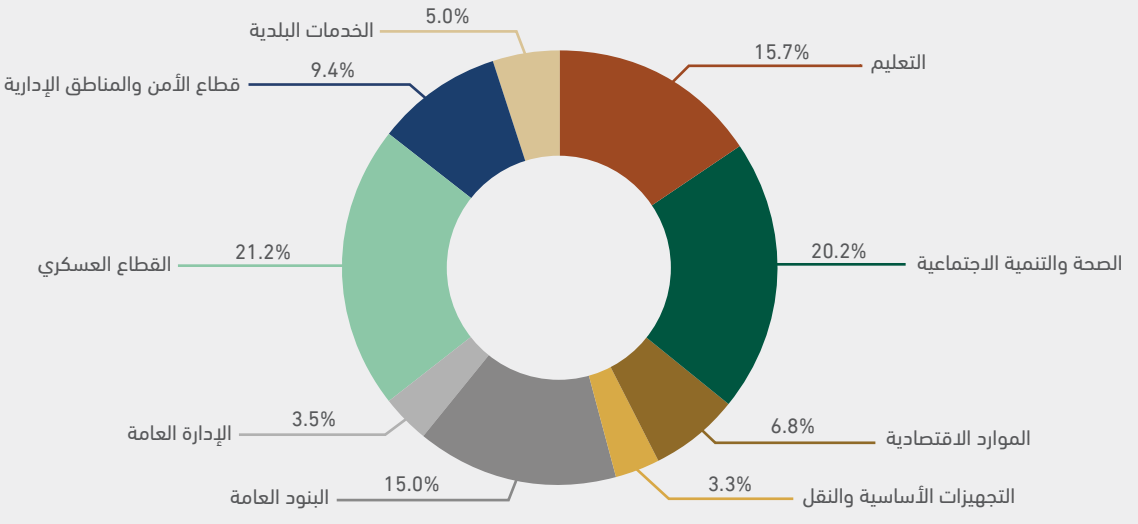

المصدر: وزارة المالية.

4 القطاع الخارجي

القطاع الخارجي

وفقًا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، بلغت الصادرات النفطية 837.7 مليار ريال في عام 2024م ممثلةً ما نسبته 73.1 في المئة من إجمالي صادرات المملكة. وشكّلت الصادرات النفطية ما نسبته 18.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. بينما بلغت الصادرات غير النفطية (ومنها إعادة التصدير) 308.0 مليار ريال، ممثلة ما نسبته 26.9 في المئة من إجمالي صادرات المملكة لعام 2024م. وبلغت قيمة إجمالي الواردات السلعية (سيف)[2] 873.0 مليار ريال، وشكّلت ما نسبته 18.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير تقديرات ميزان المدفوعات إلى تحقيق عجز في الحساب الجاري بلغ 21.3 مليار ريال في عام 2024م، يمثل ما نسبته 0.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

التجارة الخارجية

تُوضح أرقام التجارة الخارجية في عام 2024م ارتفاع حجم التجارة السلعية للمملكة (الصادرات والواردات) بنحو 2.2 في المئة لتبلغ حوالي 2,018.6 مليار ريال، مقابل حوالي 1,976.1 مليار ريال في العام السابق، وبلغت نسبة حجم التجارة الخارجية السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة حوالي 43.5 في المئة في عام 2024م، مقارنةً بنسبة 43.2 في المئة في العام السابق.

الصادرات السلعية

حسب البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية حوالي 1,145.6 مليار ريال في عام 2024م، مقابل حوالي 1,200.1 مليار ريال في عام 2023م، مسجلًا انخفاضًا نسبته 4.5 في المئة مقارنةً بانخفاض نسبته 22.2 في المئة في العام السابق (جدول 4-1).

الصادرات النفطية

بلغت قيمة صادرات المملكة النفطية في عام 2024م حوالي 837.7 مليار ريال، بانخفاض نسبته 9.7 في المئة مقارنةً بانخفاض نسبته 24.3 في المئة في العام السابق، وبلغ نصيبها 73.1 في المئة من إجمالي الصادرات (جدول 4-1). ويعزى الانخفاض في قيمة الصادرات النفطية إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف في عام 2024م حوالي 81.5 دولارًا للبرميل، مقابل 84.9 دولارًا للبرميل في عام 2023م، وذلك حسب بيانات منظمة أوبك. وانخفض أيضًا متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام من 9.6 مليون برميل يوميًا في عام 2023م إلى حوالي 9.0 مليون برميل يوميًا في عام 2024م. وتُشير بيانات الصادرات النفطية حسب النوع إلى انخفاض قيمة صادرات النفط الخام بنسبة 10.2 في المئة، من حوالي 749.8 مليار ريال في عام 2023م إلى حوالي 673.1 مليار ريال في عام 2024م، وبنصيب مقداره 58.8 في المئة من إجمالي الصادرات. كذلك انخفضت قيمة صادرات المنتجات المكررة بنسبة 7.5 في المئة، من حوالي 177.9 مليار ريال في عام 2023م إلى حوالي 164.6 مليار ريال في عام 2024م، وبنصيب مقداره 14.4 في المئة من إجمالي الصادرات. ويوضح (الرسم البياني 4-1) تطور قيمة صادرات المملكة النفطية.

[2] سيف: قيمة الواردات السلعية تشمل قيمة الشحن والتأمين.

الصادرات غير النفطية

تُشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى ارتفاع قيمة صادرات المملكة غير النفطية بنسبة 13.1 في المئة في عام 2024م لتصل إلى 308.0 مليار ريال، وبنصيب مقداره 26.9 في المئة من إجمالي الصادرات (جدول 4-1). ويأتي هذا الارتفاع مدفوعًا بارتفاع قيمة صادرات المملكة من صادرات السلع الأخرى (ومنها إعادة التصدير)، إذ سجلت ارتفاعًا نسبته 35.6 في المئة لتبلغ حوالي 121.3 مليار ريال، وبنصيب مقداره 10.6 في المئة من إجمالي الصادرات. كما ارتفعت قيمة صادرات المنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية بنسبة 14.8 في المئة لتبلغ 20.6 مليار ريال، وبنصيب مقداره 1.8 في المئة من إجمالي الصادرات. وكذلك ارتفعت قيمة صادرات البتروكيماويات بنسبة 1.8 في المئة لتبلغ حوالي 148.7 مليار ريال، وبنصيب مقداره 13.0 في المئة من إجمالي الصادرات. في المقابل، انخفضت صادرات مواد البناء بنسبة 7.9 في المئة لتبلغ حوالي 17.3 مليار ريال، وبنصيب مقداره 1.5 في المئة من إجمالي الصادرات. ويوضح (الرسم البياني 4-2) قيمة مكونات الصادرات غير النفطية وتطورها خلال الفترة من 2021-2024م.

جدول رقم 4-1: صادرات المملكة السلعية

	مليون ﷼			النصيب المئوي			التغير (نسبة مئوية)	
	2022	2023	2024	2022	2023	2024	2023	2024
الصادرات النفطية	**1,226,277**	**927,697**	**837,671**	**79.5**	**77.3**	**73.1**	**24.3-**	**9.7-**
النفط الخام	969,542	749,844	673,103	62.9	62.5	58.8	22.7-	10.2-
المنتجات المكررة	256,735	177,853	164,568	16.7	14.8	14.4	30.7-	7.5-
الصادرات غير النفطية	**315,664**	**272,372**	**307,952**	**20.5**	**22.7**	**26.9**	**13.7-**	**13.1**
بتروكيماويات	198,531	146,150	148,715	12.9	12.2	13.0	26.4-	1.8
مواد البناء	21,618	18,845	17,349	1.4	1.6	1.5	12.8-	7.9-
منتجات زراعية وحيوانية وغذائية	16,997	17,929	20,589	1.1	1.5	1.8	5.5	14.8
سلع أخرى*	78,517	89,448	121,299	5.1	7.5	10.6	13.9	35.6
المجموع	**1,541,941**	**1,200,069**	**1,145,623**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**22.2-**	**4.5-**

*تشمل إعادة التصدير.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 4-1: قيمة صادرات المملكة النفطية

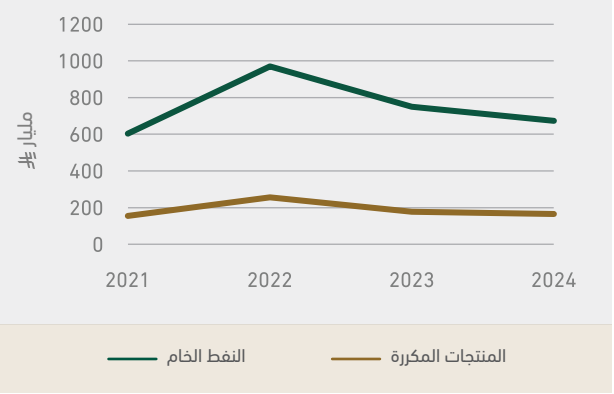

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 4-2: قيمة مكونات صادرات المملكة السلعية

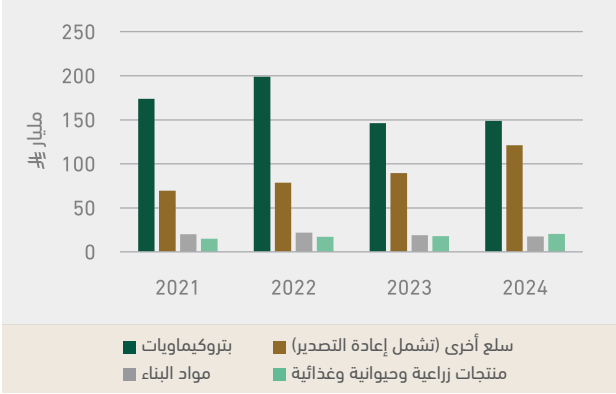

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الواردات السلعية

تُوضح بيانات الهيئة العامة للإحصاء ارتفاع قيمة واردات المملكة السلعية (سيف) في عام 2024م بنسبة 12.5 في المئة لتبلغ 873.0 مليار ريال، مقابل حوالي 776.0 مليار ريال في العام السابق (جدول 4-2). وتشير البيانات التفصيلية لواردات المملكة حسب مكوناتها الرئيسية في عام 2024م (الرسم البياني 4-3) إلى استحواذ الواردات من الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها على المرتبة الأولى لتبلغ 220.9 مليار ريال بنصيب نسبته 25.3 في المئة من إجمالي الواردات، وبارتفاع نسبته 28.5 في المئة عن العام السابق. وحلّت في المرتبة الثانية الواردات من المنتجات الكيماوية وما يتصل بها بحوالي 131.9 مليار ريال بنصيب نسبته 15.1 في المئة، وبانخفاض نسبته 0.6 في المئة عن العام السابق. وجاءت الواردات من السلع الأخرى في المرتبة الثالثة بحوالي 128.2 مليار ريال بنصيب بلغ 14.7 في المئة، وبارتفاع نسبته 12.6 في المئة عن العام السابق. وجاءت الواردات من معدات النقل وأجزاؤها في المرتبة الرابعة لتبلغ 125.1 مليار ريال بنصيب بلغ 14.3 في المئة، وبارتفاع نسبته 5.5 في المئة عن العام السابق. أما الواردات من المواد الغذائية بلغت حوالي 114.4 مليار ريال، واحتلّت المرتبة الخامسة مُشَكّلةً ما نسبته 13.1 في المئة من إجمالي الواردات، وبارتفاع نسبته 8.2 في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة السادسة جاءت الواردات من المعادن العادية ومصنوعاتها بحوالي 83.5 مليار ريال بنصيب نسبته 9.6 في المئة، وبارتفاع نسبته 20.9 في المئة عن العام السابق. واحتلّت الواردات من الأخشاب والمجوهرات المرتبة السابعة لتبلغ حوالي 45.5 مليار ريال بنصيب بلغ 5.2 في المئة، وبارتفاع نسبته 13.2 في المئة عن العام السابق. أما الواردات من المنسوجات والملبوسات، فقد احتلّت المرتبة الأخيرة لتبلغ 23.6 مليار ريال بنصيب بلغ 2.7 في المئة، وبانخفاض نسبته 1.6 في المئة عن العام السابق.

جدول رقم 4-2: واردات المملكة السلعية (سيف) حسب مكوناتها الرئيسة

	مليون ﷼			النصيب المئوي			التغير (نسبة مئوية)
	2022	2023	2024	2022	2023	2024	2024
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها	138,267	171,923	220,863	19.4	22.2	25.3	28.5
المواد الغذائية	112,048	105,681	114,367	15.7	13.6	13.1	8.2
المنتجات الكيماوية وما يتصل بها	126,859	132,632	131,850	17.8	17.1	15.1	0.6-
منسوجات وملبوسات	23,942	24,001	23,610	3.4	3.1	2.7	1.6-
معادن عادية ومصنوعاتها	67,029	69,027	83,462	9.4	8.9	9.6	20.9
أخشاب ومجوهرات	35,442	40,201	45,496	5.0	5.2	5.2	13.2
معدات نقل وأجزاؤها	102,996	118,665	125,138	14.5	15.3	14.3	5.5
سلع أخرى	105,455	113,894	128,238	14.8	14.7	14.7	12.6
المجموع	**712,038**	**776,024**	**873,024**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**12.5**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 4-3: نصيب واردات المملكة السلعية (سيف) حسب مكوناتها الرئيسة من الإجمالي

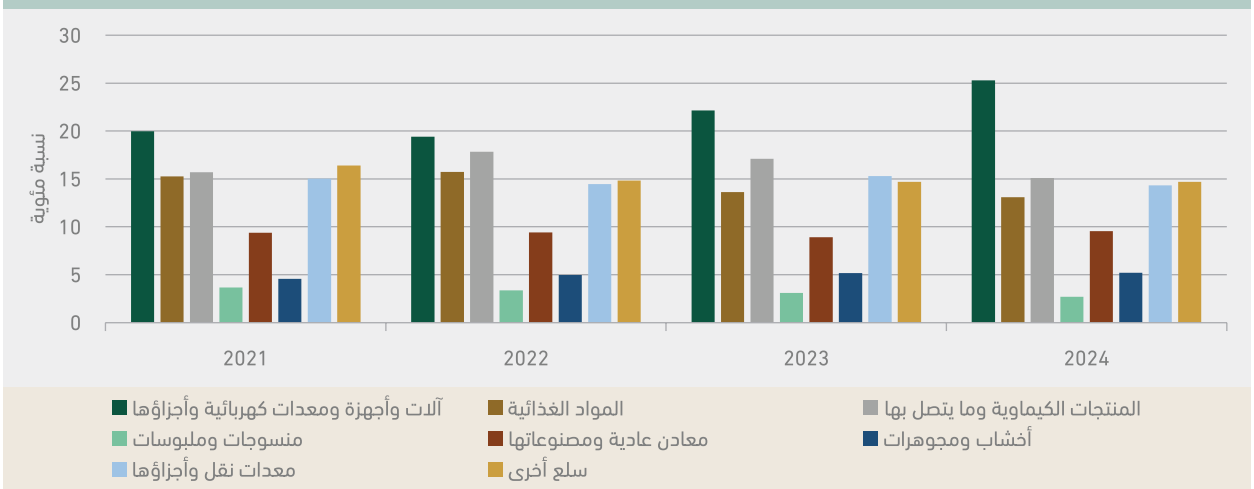

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وجهة صادرات المملكة ومنشأ وارداتها

تُصنف وجهة الصادرات ومنشأ الواردات إلى أربع مجموعات، حيث تضم المجموعة الأولى أعلى خمس دول من غير الدول العربية. وتضم المجموعة الثانية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في حين تضم المجموعة الثالثة الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتأتي بقية دول العالم في المجموعة الرابعة (جدول 4-3).

وجهة صادرات المملكة

تشير بيانات الصادرات لأعلى خمس دول مستوردة من المملكة في عام 2024م إلى انخفاض الصادرات إلى دول هذه المجموعة بنسبة 10.3 في المئة لتبلغ 538.5 مليار ريال، وقد بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة حوالي 47.0 في المئة. وقد احتلّت الصين المرتبة الأولى (174.5 مليار ريال) بنصيب بلغ 15.2 في المئة من إجمالي صادرات المملكة، وبانخفاض نسبته 12.5 في المئة عن العام السابق. وجاءت جمهورية كوريا في المرتبة الثانية (107.4 مليار ريال) بنصيب بلغ 9.4 في المئة وبارتفاع نسبته 0.2 في المئة عن العام السابق، تلتها في المرتبة الثالثة اليابان (106.3 مليار ريال) بنصيب بلغ 9.3 في المئة وبانخفاض نسبته 12.7 في المئة. وحلّت الهند في المرتبة الرابعة (102.3 مليار ريال) بنصيب بلغ 8.9 في المئة، وبانخفاض نسبته 9.8 في المئة عن العام السابق. وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الخامسة (48.0 مليار ريال) بنصيب بلغ 4.2 في المئة من إجمالي صادرات المملكة، وبانخفاض نسبته 18.0 في المئة عن العام السابق. ويوضح الرسم البياني (4 - 4 - أ) وجهة صادرات المملكة في عام 2024م. كذلك سجلت صادرات المملكة إلى مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعًا نسبته 17.2 في المئة لتبلغ حوالي 152.7 مليار ريال في عام 2024م، وبنصيب بلغ 13.3 في المئة من إجمالي الصادرات. وكذلك ارتفعت صادرات المملكة إلى مجموعة الدول العربية الأخرى بنسبة 9.1 في المئة لتبلغ 77.6 مليار ريال، وبنصيب بلغ 6.8 في المئة من إجمالي الصادرات، في حين سجلت صادرات المملكة إلى بقية دول العالم انخفاضًا نسبته 5.4 في المئة لتبلغ حوالي 376.9 مليار ريال، وبنصيب بلغ 32.9 في المئة.

الواردات حسب المنشأ

تُظهر البيانات التفصيلية لإجمالي الواردات من أعلى خمس دول مُصدِّرة إلى المملكة في عام 2024م ارتفاعًا نسبته 16.9 في المئة ليبلغ 399.4 مليار ريال، تمثل حوالي 45.7 في المئة من إجمالي واردات المملكة. واحتلّت الصين المرتبة الأولى (208.7 مليار ريال) بنصيب بلغ 23.9 في المئة من إجمالي واردات المملكة، وبارتفاع نسبته 28.4 في المئة عن العام السابق، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية (73.7 مليار ريال) بنصيب بلغ 8.4 في المئة، وبارتفاع نسبته 4.5 في المئة عن العام السابق. وجاءت الهند في المرتبة الثالثة (47.5 مليار ريال) بنصيب بلغ 5.4 في المئة، وبارتفاع نسبته 8.9 في المئة عن العام السابق. وحلّت ألمانيا في المرتبة الرابعة (37.6 مليار ريال) بنصيب بلغ 4.3 في المئة من إجمالي واردات المملكة، وبارتفاع نسبته 9.9 في المئة عن العام السابق. وجاءت اليابان في المرتبة الخامسة (31.8 مليار ريال) بنصيب بلغ 3.6 في المئة، وبارتفاع نسبته 3.7 في المئة عن العام السابق.

وأظهرت أرقام واردات المملكة من مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفاضًا نسبته 1.9 في المئة لتبلغ 76.7 مليار ريال في عام 2024م، وبنصيبٍ بلغ 8.8 في المئة من إجمالي واردات المملكة. وسجلت الواردات من مجموعة الدول العربية الأخرى ارتفاعًا نسبته 30.6 في المئة لتبلغ نحو 42.0 مليار ريال، وبنصيب بلغ 4.8 في المئة من إجمالي واردات المملكة. إلى جانب ذلك، سجلت واردات المملكة من بقية دول العالم ارتفاعًا نسبته 9.5 في المئة لتبلغ 355.0 مليار ريال، وبنصيب بلغ 40.7 في المئة. ويوضح الرسم البياني (4 - 4 - ب) واردات المملكة حسب المنشأ في عام 2024م.

جدول رقم 4-3: وجهة صادرات المملكة ومنشأ وارداتها (سيف)*

	مليون ﷼		النصيب المئوي		التغير (نسبة مئوية)
	2023	2024	2023	2024	2024
الصادرات					
الصين	199,331	174,512	16.6	15.2	12.5-
جمهورية كوريا	107,208	107,430	8.9	9.4	0.2
اليابان	121,831	106,323	10.2	9.3	12.7-
الهند	113,354	102,287	9.4	8.9	9.8-
الولايات المتحدة الأمريكية	58,495	47,959	4.9	4.2	18.0-
مجموع الخمس دول	**600,220**	**538,511**	**50.0**	**47.0**	**10.3-**
مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي	**130,281**	**152,686**	**10.9**	**13.3**	**17.2**
مجموعة الدول العربية الأخرى	**71,061**	**77,562**	**5.9**	**6.8**	**9.1**
بقية دول العالم	**398,507**	**376,864**	**33.2**	**32.9**	**5.4-**
إجمالي صادرات المملكة إلى جميع الدول	**1,200,069**	**1,145,623**	**100.0**	**100.0**	**4.5-**
الواردات					
الصين	162,550	208,746	20.9	23.9	28.4
الولايات المتحدة الأمريكية	70,584	73,748	9.1	8.4	4.5
الهند	43,570	47,463	5.6	5.5	8.9
ألمانيا	34,219	37,598	4.4	4.3	9.9
اليابان	30,693	31,835	4.0	3.6	3.7
مجموع الخمس دول	**341,617**	**399,390**	**44.0**	**45.7**	**16.9**
مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	**78,158**	**76,689**	**10.1**	**8.8**	**1.9-**
مجموعة الدول العربية الأخرى	**32,122**	**41,951**	**4.1**	**4.8**	**30.6**
بقية دول العالم	**324,128**	**354,994**	**41.8**	**40.7**	**9.5**
إجمالي واردات المملكة من جميع الدول	**776,024**	**873,024**	**100.0**	**100.0**	**12.5**

*تشمل إعادة التصدير.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 4 - 4 - أ: وجهة صادرات المملكة لعام 2024م

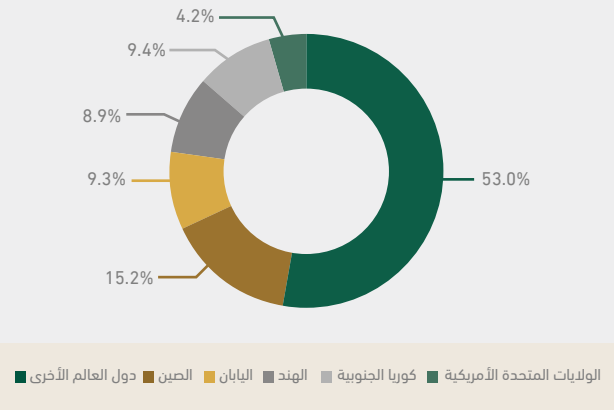

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 4 - 4 - ب: واردات المملكة حسب المنشأ لعام 2024م

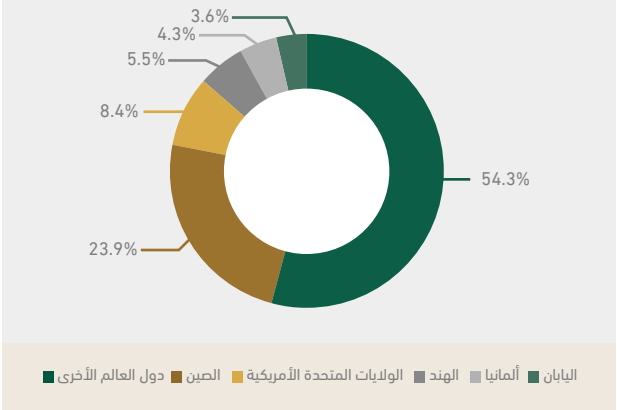

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

ميزان المدفوعات

أولًا: الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية لميزان المدفوعات لعام 2024م إلى تسجيل عجز في الحساب الجاري بلغ حوالي 21.3 مليار ريال، أي ما يعادل 0.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بفائض بلغ حوالي 131.8 مليار ريال في عام 2023م. ويعزى ذلك إلى انخفاض فائض حساب السلع والخدمات بنسبة 44.3 في المئة، وانخفاض فائض صافي حساب الدخل الأولي بنسبة 20.0 في المئة، وارتفاع عجز صافي حساب الدخل الثانوي بنسبة 8.4 في المئة (جدول 4-4). ويوضح الرسم البياني (4-5) تطورات ميزان الحساب الجاري وبنوده الرئيسة في الفترة من 2021م إلى 2024م.

أ-السلع والخدمات

1- السلع

انخفض فائض حساب السلع في عام 2024م بنسبة 29.6 في المئة ليبلغ 338.5 مليار ريال، مقارنةً بفائض بلغ حوالي 480.8 مليار ريال في عام 2023م. ويعود ذلك الانخفاض في الفائض إلى انخفاض إجمالي الصادرات السلعية (تشمل الصادرات النفطية والصادرات الأخرى) بنسبة 4.6 في المئة ليبلغ 1,146.1 مليار ريال، مقارنةً بحوالي 1,200.8 مليار ريال في العام الماضي، وارتفاع الواردات (فوب)[3] بنسبة 12.2 في المئة لتبلغ 807.6 مليار ريال، مقارنةً بحوالي 720.0 مليار ريال خلال عام 2023م.

2- الخدمات

انخفض العجز في حساب الخدمات في عام 2024م بنسبة 6.1 في المئة ليبلغ 174.0 مليار ريال، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 185.3 مليار ريال في عام 2023م. ويعود ذلك إلى الاستمرار في تسجيل فائض في صافي بند السفر البالغ حوالي 49.8 مليار ريال في عام 2024م، مقارنةً بحوالي 46.2 مليار ريال في عام 2023م. وكذلك انخفض العجز في صافي بند السلع والخدمات الحكومية (غير المدرجة في موضع آخر) بنسبة 23.3 في المئة ليبلغ 21.1 مليار ريال، مقابل عجز بحوالي 27.5 مليار ريال في العام السابق. وانخفض أيضًا العجز في صافي بند الخدمات الأخرى بنسبة 7.7 في المئة ليبلغ 65.7 مليار ريال، مقارنةً بـ 71.1 مليار ريال خلال 2023م. إضافة إلى ذلك، انخفض العجز في صافي بند خدمات التأمين ومعاشات التقاعد بنسبة 14.7 في المئة ليبلغ 12.6 مليار ريال، مقابل حوالي 14.8 مليار ريال في العام السابق. من جانب آخر، ارتفع عجز صافي بند خدمات الاتصالات بنسبة 32.2 في المئة ليبلغ 3.7 مليار ريال، مقابل عجز بحوالي 2.8 مليار ريال في العام السابق. وارتفع أيضًا عجز صافي بند خدمات النقل بنسبة 7.2 في المئة ليبلغ 80.0 مليار ريال، مقابل عجز بحوالي 74.6 مليار ريال في العام السابق. إضافة إلى ذلك، ارتفع العجز في صافي بند الخدمات المالية بنسبة 3.5 في المئة ليبلغ 996.6 مليون ريال في عام 2024م، مقابل عجز بحوالي 962.5 مليون ريال في العام السابق. وأخيرًا، بلغ عجز بند خدمات التشييد حوالي 39.5 مليار ريال، دون تغيير يذكر مقارنةً بعام 2023م.

ب- الدخل الأولي

تشير تقديرات ميزان المدفوعات إلى انخفاض فائض صافي حساب الدخل الأولي لعام 2024م بنسبة 20.0 في المئة ليبلغ 23.1 مليار ريال، مقابل حوالي 28.9 مليار ريال في العام السابق، وذلك نتيجة لانخفاض فائض صافي بند دخل الاستثمار بنسبة 15.6 في المئة. ويعزى ذلك إلى تسجيل عجز في صافي بند الاستثمار المباشر بنحو 8.7 مليار ريال، مقابل فائض بحوالي 587.6 مليون ريال في العام السابق. كما ارتفع العجز في صافي بند دخل الاستثمارات الأخرى الذي بلغ حوالي 9.4 مليار ريال مقابل حوالي 2.0 مليار ريال للعام السابق. من جهة أخرى، ارتفع فائض صافي بند

[3] فوب: حسب دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي يتم احتساب قيمة الواردات في حساب السلع بدون قيمة الشحن والتأمين. ويتم تصنيف قيمة الشحن والتأمين ضمن حساب الخدمات.

استثمارات الحافظة بنسبة 38.3 في المئة ليبلغ 43.3 مليار ريال، مقارنةً بحوالي 31.3 مليار ريال في العام السابق. من جانب آخر، ارتفع العجز في صافي بند تعويضات العاملين ليبلغ 2.1 مليار ريال، مقابل حوالي 968.0 مليون ريال في العام السابق.

ج- الدخل الثانوي

ارتفع العجز في حساب الدخل الثانوي في عام 2024م بنسبة 8.4 في المئة، ليصل إلى 209.0 مليار ريال مقابل عجز بلغ 192.7 مليار ريال في العام السابق؛ حيث انخفضت تحويلات الحكومة العامة لتبلغ 19.0 مليار ريال مقابل 36.5 مليار ريال في العام السابق. وفي المقابل، ارتفعت تحويلات العاملين بنسبة 20.0 في المئة إلى 171.3 مليار ريال. ويوضح (جدول 4-5) تطور تحويلات العاملين الأجانب في المملكة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية منذ عام 2015م.

جدول رقم 4-4: ميـزان المدفوعات

	مليون ﷼				التغير (نسبة مئوية)
	2021	2022	2023*	2024**	2024
أولًا: ميزان الحساب الجاري	**152,001**	**563,826**	**131,750**	**21,318-**	--
أ- السلع والخدمات	273,698	703,165	295,577	164,571	44.3-
1- السلع	511,738	882,346	480,840	338,525	29.6-
صادرات	1,035,744	1,542,051	1,200,825	1,146,076	4.6-
واردات	524,006	659,705	719,985	807,551	12.2
2- الخدمات	238,041-	179,181-	185,263-	173,953-	6.1-
دائن	38,637	130,003	181,916	207,289	13.9
مدين	276,678	309,184	367,178	381,242	3.8
ب- الدخل الأولي	43,916	32,254	28,917	23,126	20.0-
دائن	99,442	97,269	128,338	150,628	17.4
مدين	55,526	65,015	99,421	127,502	28.2
ج- الدخل الثانوي	165,612-	171,593-	192,744-	209,015-	8.4
دائن	0	0	0	0	--
مدين	165,612	171,593	192,744	209,015	8.4
ثانيًا: الحساب الرأسمالي	**14,408-**	**14,691-**	**24,798-**	**16,533-**	**33.3-**
ثالثًا: الحساب المالي	**115,218**	**482,233**	**33,346**	**92,111-**	--
1- الاستثمار المباشر	13,787-	670-	20,469-	23,656	--
صافي حيازة الأصول المالية	92,527	99,493	65,044	82,671	27.1
صافي تحمل الخصوم	106,314	100,163	85,513	59,016	31.0-
2- استثمارات الحافظة	139,209	134,414	157,245	27,385	82.6-
صافي حيازة الأصول المالية	199,673	180,832	253,364	193,436	23.7-
صافي تحمل الخصوم	60,464	46,418	96,119	166,051	72.8
3- استثمارات أخرى	16,634-	331,688	17,394-	144,316-	729.7
صافي حيازة الأصول المالية	80,926	293,745	44,140	12,006-	--
صافي تحمل الخصوم	97,560	37,944-	61,534	132,310	115.0
4- الأصول الاحتياطية	6,430	16,801	86,035-	1,164	--
السهو والخطأ	22,375-	66,902-	73,606-	54,260-	26.3-

*بيانات أولية. **بيانات تقديرية.

المصدر: بيانات ميزان المدفوعات من البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 4-5: ميزان الحساب الجاري

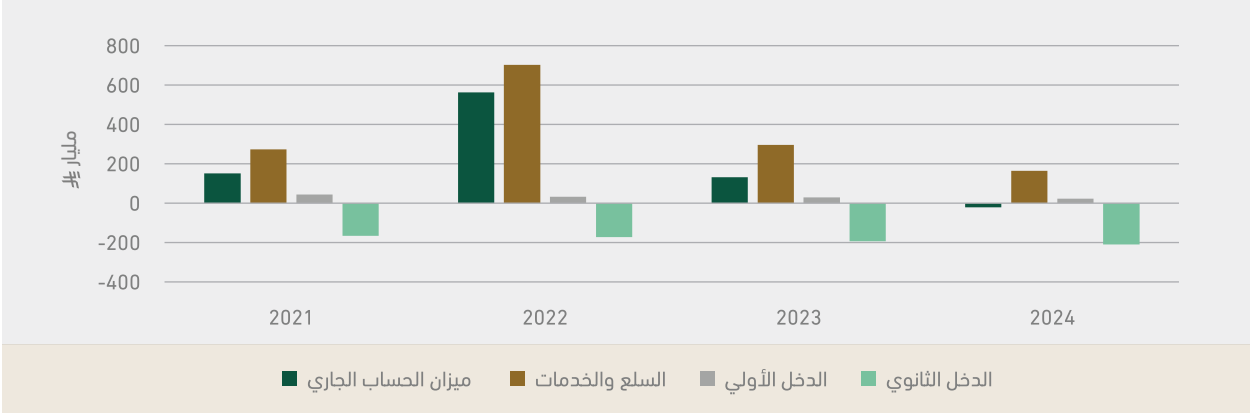

المصدر: بيانات ميزان المدفوعات من البنك المركزي السعودي.

جدول رقم 4-5: تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في المملكة

العام	القيمة (مليون ﷼)	التغير (نسبة مئوية)	نسبة التحويلات للناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية
2015	141,785	5.0	9.8
2016	138,746	2.1-	9.4
2017	132,518	4.5-	8.6
2018	123,637	6.7-	7.8
2019	113,573	8.1-	6.6
2020	128,768	13.4	7.8
2021	149,300	15.9	8.0
2022	145,563	2.5-	6.6
*2023	142,710	2.0-	5.9
**2024	171,309	20.0	6.6

*بيانات أولية.
**بيانات تقديرية.
المصدر: بيانات ميزان المدفوعات من البنك المركزي السعودي، وبيانات الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية من الهيئة العامة للإحصاء.

ثانيًا: الحساب الرأسمالي

سجل الحساب الرأسمالي تدفقًا للخارج بحوالي 16.5 مليار ريال في عام 2024م، مقابل تدفق إلى الخارج بحوالي 24.8 مليار ريال في العام السابق.

ثالثًا: الحساب المالي

سجل صافي الحساب المالي تدفقًا للداخل بحوالي 92.1 مليار ريال في عام 2024م، مقابل تدفق للخارج بحوالي 33.3 ريال خلال العام السابق. وقد جاء ذلك مُحصِّلةً لتسجيل صافي بند الاستثمار المباشر تدفقًا للخارج في عام 2024م بحوالي 23.7 مليار ريال، وتسجيل صافي بند استثمارات الحافظة تدفقًا للخارج بحوالي 27.4 مليار ريال. بالمقابل، سجل صافي بند الاستثمارات الأخرى تدفقًا للداخل 144.3 مليار ريال، كذلك سجلت الأصول الاحتياطية ارتفاعًا بـ 1.2 مليار ريال.

وضع الاستثمار الدولي

بلغ صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2024م حوالي 2.8 تريليون ريال، بانخفاض نسبته 3.9 في المئة عن مستواه في نهاية عام 2023م والبالغ 2.9 تريليون ريال (جدول 4-6). وقد جاء ذلك مُحصِّلةً للتطورات في المكونات الآتية:

رصيد الاستثمار المباشر

ارتفع رصيد الاستثمار المباشر في الخارج في نهاية عام 2024م بنسبة 11.7 في المئة ليبلغ 858.8 مليار ريال. إضافةً إلى الارتفاع في رصيد الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد بنسبة 6.6 في المئة مقارنةً برصيده في نهاية العام السابق، ليبلغ 956.4 مليار ريال.

رصيد استثمارات الحافظة

ارتفع رصيد استثمارات الحافظة في الخارج في نهاية عام 2024م بنسبة 9.5 في المئة ليبلغ 1.9 تريليون ريال. وكذلك ارتفع رصيد استثمارات الحافظة في الداخل بنسبة 17.6 في المئة مقارنةً برصيده في نهاية العام السابق، ليبلغ 1.1 تريليون ريال.

رصيد الاستثمارات الأخرى

انخفض رصيد الاستثمارات الأخرى في الخارج في نهاية عام 2024م بنسبة 0.4 في المئة ليبلغ حوالي 1.2 تريليون ريال. وفي المقابل، ارتفع رصيد الاستثمارات الأخرى في الداخل بنسبة 20.9 في المئة، مقارنةً برصيده في نهاية العام السابق، ليبلغ 758.1 مليار ريال.

الأصول الاحتياطية

ارتفع رصيد الأصول الاحتياطية بنسبة 0.1 في المئة في نهاية عام 2024م مقارنةً بالعام السابق ليبلغ 1.6 تريليون ريال.

إجمالي الدين الخارجي

بلغ إجمالي الدين الخارجي للمملكة[4] في نهاية عام 2024م نحو 1,398.9 مليار ريال، مقارنةً بـ 1,119.6 مليار ريال في نهاية عام 2023م.

جدول رقم 4-6: وضع الاستثمار الدولي

	مليون ﷼			التغير (نسبة مئوية)
	2022	*2023	**2024	2024
أولًا: الأصول	5,084,943	5,362,115	5,609,877	4.6
الاستثمار المباشر في الخارج	697,106	768,875	858,819	11.7
استثمارات الحافظة	1,462,220	1,713,520	1,875,743	9.5
استثمارات أخرى	1,201,177	1,241,316	1,235,746	0.4-
الأصول الاحتياطية	1,724,440	1,638,405	1,639,569	0.1
ثانيًا: الخصوم	2,168,471	2,492,542	2,853,431	14.5
الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد	791,036	897,347	956,363	6.6
استثمارات الحافظة	815,864	968,403	1,139,005	17.6
استثمارات أخرى	561,571	626,792	758,063	20.9
ثالثًا: صافي وضع الاستثمار الدولي	2,916,472	2,869,573	2,756,446	3.9-

*بيانات أولية. **بيانات تقديرية.
المصدر: البنك المركزي السعودي.

[4] يتضمن دين الحكومة الخارجي وديون القطاعات الأخرى.

أبرز الاتفاقيات الدولية في التجارة الخارجية

أ- اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية التركية

تم توقيع البيان المشترك والشروط المرجعية لانطلاق مفاوضات التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية التركية في تاريخ 21 مارس 2024م. بالإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات فنية تفاوضية في مدينتي أنقرة والرياض خلال عام 2024م. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تنمية الشراكة الاستراتيجية، وتحرير وتيسير نفاذ المنتجات الوطنية من سلع وخدمات في أسواق الدول الأعضاء، إلى جانب تشجيع وحماية الاستثمارات، ورفع حجم التبادل التجاري، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في الدول الأعضاء.

ب- اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية الإندونيسية

تم توقيع الشروط المرجعية لمفاوضات التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية إندونيسيا بتاريخ 9 يوليو 2024م في مدينة جاكرتا. كما تم توقيع البيان المشترك لإطلاق مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بتاريخ 31 يوليو 2024م، بالإضافة إلى عقد عدد من الاجتماعات الفنية التفاوضية خلال عام 2024م. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز علاقات دول مجلس التعاون مع شركائها الدوليين ومنها جمهورية إندونيسيا، وتحقيق الرؤى الاقتصادية والخطط الاستراتيجية نحو التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون. ويأتي ذلك من خلال توسيع التجارة والاستثمار والتعاون بين الجانبين، وتأطير التشريعات والقوانين والإجراءات التي تحكم الاستثمارات، إضافةً إلى تقديم فرص وظيفية جديدة.

ج- اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليابان

تم توقيع الشروط المرجعية لمفاوضات التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليابان في مدينة طوكيو بتاريخ 19 أغسطس 2024م، كما تم عقد الجولة التفاوضية الأولى خلال الفترة (10-12) ديسمبر 2024م بمدينة الرياض. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز وتنمية العلاقات التجارية والاستثمارية بين دول مجلس التعاون واليابان، في مجالات التجارة في السلع، والقطاعات الخدمية، وتشجيع الاستثمار، والتجارة الرقمية، والملكية الفكرية، وغيرها من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

د- اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونيوزيلندا

تم توقيع البيان المشترك لختام مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون ونيوزيلندا في مدينة الدوحة بتاريخ 31 أكتوبر 2024م، وذلك خلال اجتماع لجنة التعاون التجاري لدول مجلس التعاون. حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون ونيوزيلندا، إضافةً إلى زيادة الاستثمارات، وتوسيع آفاق التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

5

القطاع النقدي والمصرفي

القطاع النقدي والمصرفي

التطورات النقدية

استمر البنك المركزي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى المحافظة على الاستقرار النقدي ودعم استقرار القطاع المالي والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية. كذلك استمر البنك المركزي السعودي في تطبيق سياسة سعر الصرف الثابت للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي البالغ 3.75 ريال كونها ركيزة مهمة للاستقرار النقدي والمالي في ظل متانة احتياطيات النقد الأجنبي وقدرتها على تلبية كافة الالتزامات الخارجية للمملكة.

أدوات السياسة النقدية

وفي إطار دور البنك المركزي السعودي في الحفاظ على الاستقرار النقدي في ظل التطورات المحلية والعالمية في عام 2024م، اتخذ البنك المركزي السعودي عدة قرارات لخفض معدلات الفائدة الأساسية. وبحلول نهاية عام 2024م بلغ معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء 5.0 في المئة، وبلغ معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس 4.5 في المئة. وشهد المتوسط اليومي لصافي عمليات اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس انخفاضًا بـ 22.6 في المئة في عام 2024م ليبلغ 21.0 مليار ريال.

نمو عرض النقود

استمر عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3)، والمكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف، بالارتفاع في عام 2024م، حيث سجل عرض النقود (ن3) نموًا بـ 8.8 في المئة (236.1 مليار ريال) ليبلغ 2,921.5 مليار ريال في عام 2024م، مقارنةً بارتفاع بـ 7.6 في المئة (190.0 مليار ريال) في عام 2023م. كذلك سجلت الودائع المصرفية نموًا بلغ 8.9 في المئة (218.9 مليار ريال)، مقارنةً بمعدل نمو بلغ 7.8 في المئة (178.1 مليار ريال) في عام 2023م، وشكلت الودائع المصرفية ما نسبته 92.2 في المئة من عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3) نهاية عام 2024م. كما ارتفع معدل نمو النقد المتداول خارج المصارف بـ 8.1 في المئة (17.2 مليار ريال) في عام 2024م، مقارنةً بمعدل نمو بلغ 6.0 في المئة (11.9 مليار ريال) في عام 2023م.

ويُظهر تحليل الودائع المصرفية استحواذ الودائع تحت الطلب على النصيب الأكبر من إجمالي عرض النقود (ن3)، حيث شكلت 49.3 في المئة في عام 2024م مقابل 48.9 في المئة في عام 2023م. وفي المقابل ارتفع نصيب الودائع الزمنية والادخارية من إجمالي عرض النقود (ن3) ليبلغ 32.5 في المئة في عام 2024م، مقارنةً بـ 32.2 في المئة في عام 2023م. وانخفض نصيب الودائع الأخرى شبه النقدية، ليبلغ 10.3 في المئة في عام 2024م، مقابل 11.1 في المئة في عام 2023م (الجداول 5-1 و 5-2 و 5-3، والرسمان البيانيان 5-1 و 5-2).

جدول رقم 5-1: عرض النقود

(مليون ﷼)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن1) (2+1)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن2) (3+4)	الودائع الأخرى شبه النقدية*	(ن3) (5+6)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
2019	189,160	1,099,151	1,288,311	501,667	1,789,978	195,161	1,985,139
2020	206,284	1,282,591	1,488,875	473,967	1,962,842	186,425	2,149,267
2021	204,366	1,360,108	1,564,474	495,334	2,059,809	249,011	2,308,820
2022	199,966	1,328,160	1,528,126	654,764	2,182,890	312,482	2,495,372
2023	211,885	1,312,330	1,524,215	864,069	2,388,285	297,059	2,685,343
2024	229,088	1,440,641	1,669,729	949,708	2,619,437	302,036	2,921,472

*تتكون من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية، والودائع مقابل اعتمادات مستندية، والتحويلات القائمة، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص.

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

جدول رقم 5-2: معدلات نمو عرض النقود ومكوناته

(نسبة مئوية)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن1)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن2)	الودائع الأخرى شبه النقدية*	(ن3)
2019	5.0	5.6	5.5	13.2	7.6	2.8	7.1
2020	9.1	16.7	15.6	5.5-	9.7	4.5-	8.3
2021	0.9-	6.0	5.1	4.5	4.9	33.6	7.4
2022	2.2-	2.3-	2.3-	32.2	6.0	25.5	8.1
2023	6.0	1.2-	0.3-	32.0	9.4	4.9-	7.6
2024	8.1	9.8	9.5	9.9	9.7	1.7	8.8

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

جدول رقم 5-3: مكونات عرض النقود

(الأنصبة المئوية في ن3: بنهاية الفترة)

	2020	2021	2022	2023	2024
النقد المتداول خارج المصارف	9.6	8.9	8.0	7.9	7.8
مجموع الودائع	90.4	91.1	92.0	92.1	92.2
الودائع تحت الطلب	59.7	58.9	53.2	48.9	49.3
الودائع الزمنية والادخارية	22.1	21.5	26.2	32.2	32.5
الودائع الأخرى شبه النقدية	8.7	10.8	12.5	11.1	10.3
عرض النقود (ن3)	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 5-1: معدلات نمو عرض النقود (ن3)

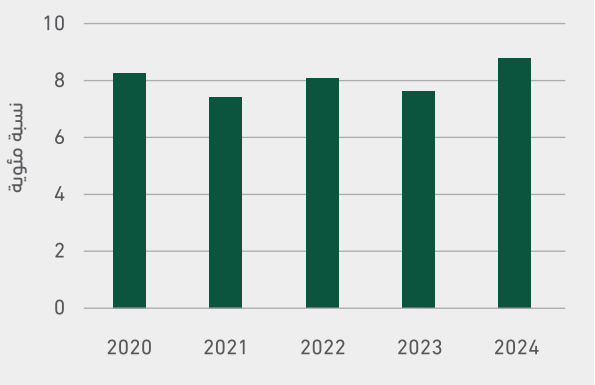

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 5-2: مكونات عرض النقود

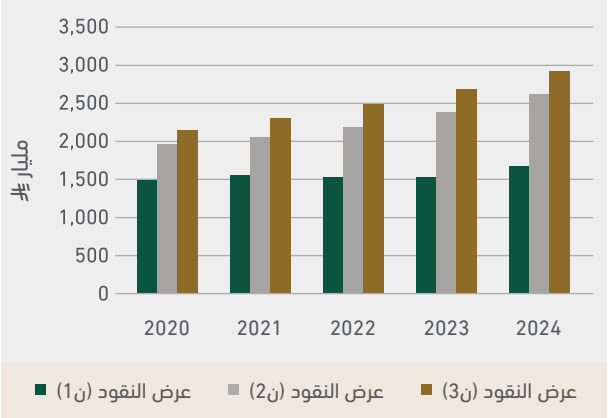

المصدر: البنك المركزي السعودي.

وبالنظر إلى مؤشرات السيولة، سجل عرض النقود (ن1)، الذي يشمل النقد المتداول خارج المصارف والودائع تحت الطلب، نموًا قدره 9.5 في المئة (145.5 مليار ريال) في عام 2024م، مقارنةً بانخفاض نسبته 0.3 في المئة (3.9 مليار ريال) في عام 2023م. من جانب آخر، سجل عرض النقود (ن2)، الذي يشمل عرض النقود (ن1) بالإضافة إلى الودائع الزمنية والادخارية، نموًا نسبته 9.7 في المئة (231.2 مليار ريال) في عام 2024م، مقابل ارتفاع نسبته 9.4 في المئة (205.4 مليار ريال) في عام 2023م. وارتفعت نسبة مساهمة عرض النقود (ن1) إلى عرض النقود (ن3) من 56.8 في عام 2023م إلى 57.2 في المئة في عام 2024م. في المقابل، ارتفعت نسبة مساهمة عرض النقود (ن2) إلى عرض النقود (ن3) إلى 89.7 في المئة في عام 2024م، مقابل 88.9 في المئة في عام 2023م (جدول 5-4).

جدول رقم 5-4: معدلات نقدية

(نسبة مئوية)

الفترة	ن1/ ن3	ن2/ ن3
2019	64.9	90.2
2020	69.3	91.3
2021	67.8	89.2
2022	61.2	87.5
2023	56.8	88.9
2024	57.2	89.7

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

القاعدة النقدية ومضاعف النقود

تُعد القاعدة النقدية المقياس الضيق لحجم السيولة، وتتكون من النقد المتداول خارج المصارف، والنقد في صناديق المصارف، بالإضافة إلى ودائع المصارف وودائع المؤسسات المالية العامة لدى البنك المركزي السعودي. وقد ارتفعت القاعدة النقدية بـ 7.7 في المئة (28.9 مليار ريال) لتصل إلى 405.8 مليار ريال في عام 2024م، مقارنةً بارتفاع نسبته 3.5 في المئة (12.8 مليار ريال) في عام 2023م.

بلغ نصيب النقد المتداول خارج المصارف من القاعدة النقدية ما نسبته 56.5 في المئة في عام 2024م، مقارنًة بنسبة 56.2 في المئة في عام 2023م. فيما بلغ نصيب ودائع البنوك المحلية لدى البنك المركزي من القاعدة النقدية ما نسبته 38.3 في المئة في عام 2024م، مقارنةً مع 37.7 في المئة في العام السابق. فيما بلغ المضاعف النقدي[5] 7.2 في عام 2024م، مقارنةً بـ 7.1 في عام 2023م (جدول 5-5، ورسم بياني 5-3).

جدول رقم 5-5: القاعدة النقدية ومضاعف النقود

الفترة	2021	2022	2023	2024
مضاعف النقود	6.5	6.9	7.1	7.2
القاعدة النقدية (مليون ﷼)				
النقد المتداول خارج المصارف	204,366	199,966	211,885	229,088
النقد في الصندوق	23,131	22,483	22,870	21,337
ودائع البنوك المحلية لدى البنك المركزي	128,335	135,862	142,042	155,344
ودائع المؤسسات المالية العامة لدى البنك المركزي	444	5,845	118	47
المجموع	356,276	364,156	376,914	405,816

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

[5] المضاعف النقدي: هو نسبة عرض النقود (ن3) إلى القاعدة النقدية.

رسم بياني رقم 5-3: القاعدة النقدية ومضاعف النقود

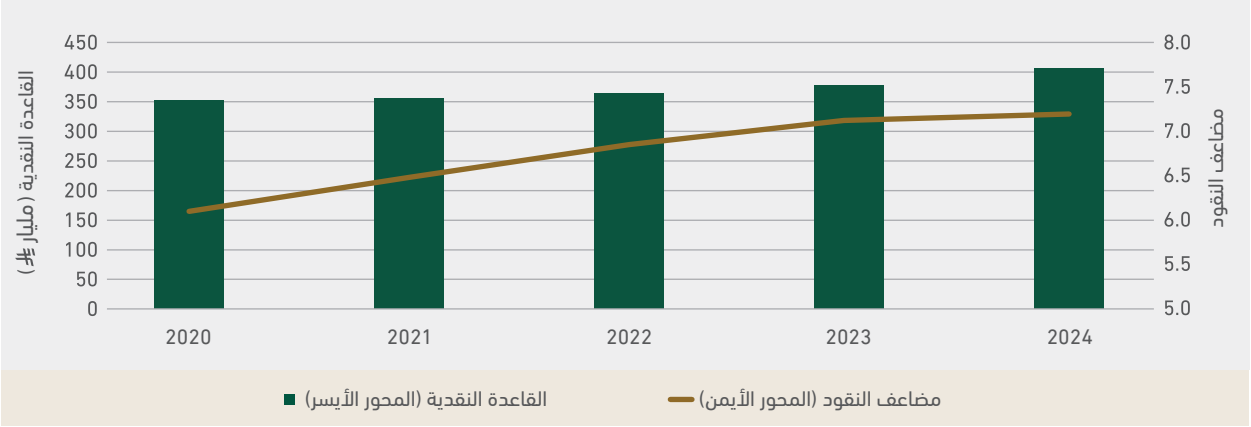

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

يشهد النقد المتداول خارج المصارف عادةً أعلى معدلات نموه خلال شهر رمضان المبارك وعيد الفطر وموسم الحج، ويتضح ذلك من بيانات السلاسل الزمنية للنقد المتداول خارج المصارف. وقد بلغ النقد المتداول خارج المصارف ذروته عند 230.5 مليار ريال في 31 مايو من عام 2024م (الموافق 23 ذو القعدة 1445هـ)، في حين بلغ أدنى مستوى له عند 212.3 مليار ريال في 31 يناير من عام 2024م (الموافق 19 رجب 1445هـ) (جدول 5-6).

جدول رقم 5-6: الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

أعلى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة			أدنى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة		
نهاية الشهر الميلادي	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	الكمية (مليون ﷼)	نهاية الشهر الميلادي	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	الكمية (مليون ﷼)
2019/5	1440/9/26	196,878	2019/1	1440/5/25	181,105
2020/5	1441/10/8	213,586	2020/1	1441/6/6	190,963
2021/5	1442/10/19	212,186	2021/11	1443/4/25	202,564
2022/4	1443/9/29	214,121	2022/11	1444/5/6	196,724
2023/6	1444/12/12	220,841	2023/2	1444/8/8	201,216
2024/5	1445/11/23	230,456	2024/1	1445/7/19	212,307

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

المسح النقدي

يهدف المسح النقدي إلى تقييم وضع النظام المصرفي السعودي (البنك المركزي والمصارف التجارية)، بالإضافة إلى ترتيب بنود موجودات ومطلوبات النظام المصرفي لمعرفة التغيرات التي تطرأ عليه. ويُشير المسح النقدي إلى ارتفاع موجودات النظام المصرفي بنسبة 7.4 في المئة (357.8 مليار ريال) لتصل إلى 5,170.7 مليار ريال في عام 2024م، مقارنةً بارتفاع نسبته 3.2 في المئة (149.0 مليار ريال) في عام 2023م.

وانخفض صافي الموجودات الأجنبية بنسبة 5.4 في المئة (86.7 مليار ريال) ليبلغ 1,520.3 مليار ريال في عام 2024م، مقارنةً بانخفاض نسبته 7.4 في المئة (129.0 مليار ريال) في عام 2023م؛ ويُعزى ذلك إلى انخفاض صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية بـ 179.8 في المئة (77.1 مليار ريال)، وكذلك انخفاض صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بـ 0.6 في المئة (9.6 مليار ريال)، مقارنةً بانخفاض في كلٍ من صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية بـ 49.2 في المئة (41.5 مليار ريال) وصافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بـ 5.3 في المئة (87.6 مليار ريال) في العام السابق.

في المقابل، ارتفعت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في عام 2024م بنسبة 13.4 في المئة (336.6 مليار ريال) مقارنةً بارتفاع نسبته 10.0 في المئة (229.2 مليار ريال) في العام السابق. وارتفعت مطلوبات المصارف من الحكومة بـ 9.5 في المئة (51.6 مليار ريال) في عام 2024م، مقارنةً بارتفاع بنسبة 5.9 في المئة (30.0 مليار ريال) في عام 2023م. كما ارتفعت مطلوبات المصارف من المؤسسات العامة غير المالية 38.4 في المئة (56.4 مليار ريال) في عام 2024م، مقارنةً بارتفاع قدره 14.7 في المئة (18.8 مليار ريال) في العام السابق (جدول 5-7).

جدول رقم 5-7: المسح النقدي* (نهاية السنة)

(مليون ﷼)

	2020	2021	2022	2023	2024
الموجودات					
صافي الموجودات الأجنبية	1,752,315	1,672,954	1,736,098	1,607,054	1,520,312
البنك المركزي	1,684,317	1,643,109	1,651,738	1,564,177	1,554,543
المصارف التجارية	67,998	29,846	84,360	42,878	34,231-
الائتمان المحلي	2,279,967	2,609,908	2,927,741	3,205,804	3,650,341
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	1,762,440	2,034,085	2,289,581	2,518,786	2,855,347
مطلوبات المصارف من الحكومة	438,370	480,750	510,298	540,315	591,898
مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية	79,158	95,073	127,862	146,703	203,097
الإجمـالي	**4,032,283**	**4,282,862**	**4,663,838**	**4,812,859**	**5,170,653**
المطلوبات					
عرض النقود (ن3)	2,149,267	2,308,820	2,495,372	2,685,343	2,921,472
الودائع الحكومية**	585,029	537,715	594,092	451,858	422,008
صافي البنود الأخرى	1,297,987	1,436,327	1,574,374	1,675,658	1,827,173
الإجمـالي	**4,032,283**	**4,282,862**	**4,663,838**	**4,812,859**	**5,170,653**
(نسبة التغير المئوية)					
صافي الموجودات الأجنبية	8.9-	4.5-	3.8	7.4-	5.4-
الائتمان المحلي	14.5	14.5	12.2	9.5	13.9
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	14.0	15.4	12.6	10.0	13.4
مطلوبات المصارف من الحكومة	14.3	9.7	6.1	5.9	9.5
مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية	28.4	20.1	34.5	14.7	38.4
عرض النقود (ن3)	8.3	7.4	8.1	7.6	8.8
الودائع الحكومية**	6.1-	8.1-	10.5	23.9-	6.6-
صافي البنود الأخرى	0.7-	10.7	9.6	6.4	9.0

*المركز المالي الموحد للبنك المركزي السعودي والمركز المالي للمصارف التجارية. ** تشمل الاعتمادات المستندية ومستندات تحت التحصيل.

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

اتجاهات أسعار الفائدة

ارتفع متوسط معدلات الفائدة المرجعية على الودائع بين المصارف السعودية (السايبور) لمدة ثلاثة أشهر بـ 9 نقاط أساس ليبلغ 6.02 في المئة في عام 2024م، مقابل 5.93 في المئة في عام 2023م. وفي المقابل، انخفض متوسط معدلات الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ثلاثة أشهر بما يقارب 21 نقطة أساس، حيث انخفض من 5.26 في المئة في عام 2023م ليبلغ 5.05 في المئة في عام 2024م، وبذلك ارتفع متوسط الفارق لصالح الريال السعودي ليبلغ 96 نقطة أساس في عام 2024م، مقارنةً بـ 67 نقطة أساس في عام 2023م (جدول 5-8، ورسم بياني 5-4).

جدول رقم 5-8: أسعار الفائدة المرجعية على الريال والدولار*

(متوسط الأسعار على الودائع لثلاثة أشهر)

السنة	أسعار الفائدة المرجعية بالريال السعودي (SAIBOR 3M)	أسعار الفائدة المرجعية بالدولار (SOFR 3M)	الفارق بين أسعار الفائدة بالريال والدولار
2019	2.63	2.33	0.30
2020	1.19	0.65	0.54
2021	0.81	0.16	0.65
2022	3.13	2.38	0.74
2023	5.93	5.26	0.67
2024	6.02	5.05	0.96

*أسعار الفائدة بين المصارف.
المصدر: بلومبيرغ، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 5-4: أسعار الفائدة المرجعية بالريال والدولار الأمريكي (متوسط لثلاثة أشهر)

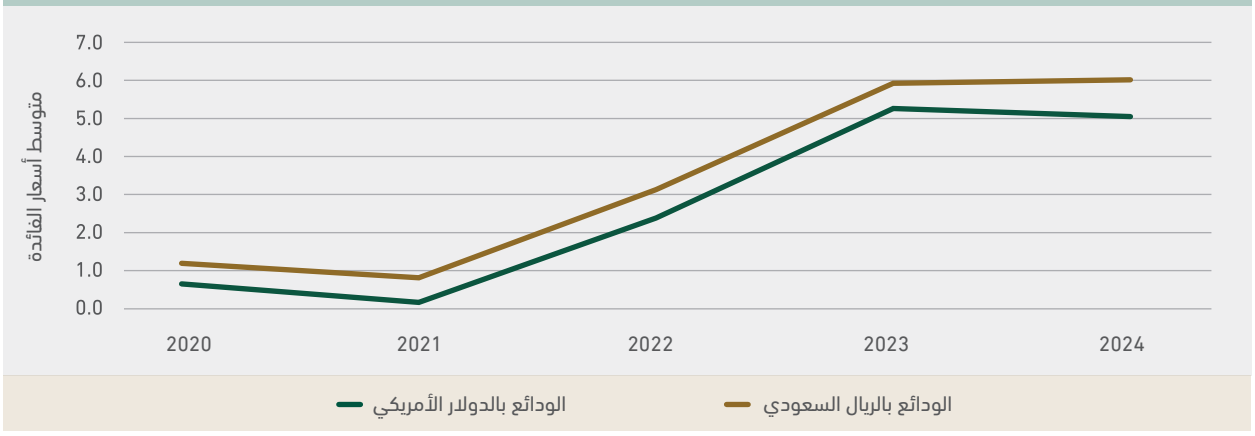

المصدر: بلومبيرغ.

تطورات سعر الصرف

حافظ البنك المركزي على سياسته النقدية الهادفة إلى استقرار سعر صرف الريال السعودي أمام الدولار الأمريكي بما يساهم في نمو الاقتصاد السعودي. كما تجدر الإشارة إلى أن متوسط سعر صرف الريال السعودي أمام الدولار الأمريكي في السوق الفورية بلغ 3.7524 ريال في عام 2024م مقابل 3.7515 في العام السابق.

القطاع المصرفي

استمرت المصارف التجارية في الحفاظ على متانة مراكزها المالية في عام 2024م. وقد أسهمت جهود البنك المركزي السعودي من خلال الإشراف على القطاع المصرفي والمساهمة في تعزيز استقرار القطاع وتعزيز الثقة به، والعمل على تطوير الخدمات المصرفية المقدمة في القطاع للمساهمة في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030. ويتجلى الأداء الجيد للمصارف التجارية من خلال زيادة أنشطة المصارف بشكل عام وتعزيز مراكزها المالية، حيث ارتفع إجمالي موجودات المصارف التجارية بنسبة 13.6 في المئة، ونمت الودائع المصرفية بنسبة 8.9 في المئة، وارتفعت أرباح المصارف التجارية بنسبة 15.1 في المئة.

المركز المالي الموحد للمصارف التجارية

تؤكد بيانات المركز المالي الموحد للمصارف التجارية إلى استمرار متانة القطاع المصرفي في عام 2024م حيث شهد إجمالي موجودات المصارف التجارية ارتفاعًا بنسبة 13.6 في المئة (537.1 مليار ريال) ليبلغ حوالي 4,494.2 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 9.3 في المئة (336.1 مليار ريال) في عام 2023م (جدول 5-9).

جدول رقم 5-9: المركز المالي الموحد للمصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ﷼)

	2020	2021	2022	2023	2024
الموجودات					
الاحتياطيات المصرفية	288,177	205,569	202,417	205,665	217,309
الموجودات الأجنبية	250,064	255,572	286,890	317,581	376,609
مطلوبات على القطاع العام	517,527	575,822	638,160	687,018	794,994
مطلوبات على القطاع الخاص	1,762,440	2,034,085	2,289,581	2,518,786	2,855,347
مطلوبات على مؤسسات غير مالية	1,419	368	973	1,226	2,642
موجودات أخرى	159,998	206,430	202,929	226,748	247,249
إجمالي الموجودات (المطلوبات)	**2,979,625**	**3,277,846**	**3,620,949**	**3,957,024**	**4,494,151**
المطلوبات					
الودائع المصرفية	1,942,984	2,104,454	2,295,406	2,473,458	2,692,384
المطلوبات الأجنبية	182,066	225,727	202,530	274,703	410,840
رأس المال والاحتياطيات	377,099	419,525	437,728	463,571	499,972
الأرباح	38,701	53,875	69,272	77,397	89,097
مطلوبات أخرى	438,776	474,266	616,013	667,895	801,857

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

الودائع المصرفية

ارتفع إجمالي الودائع المصرفية في عام 2024م بنسبة 8.9 في المئة (218.9 مليار ريال) ليبلغ 2,692.4 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 7.8 في المئة (178.1 مليار ريال) في عام 2023م (جدول 5-10، والرسمان البيانيان 5-5 و5-6).

جدول رقم 5-10: الودائع المصرفية (نهاية الفترة)

(مليون ﷼)

	2020	2021	2022	2023	2024
أولًا: حسب النوع					
الودائع تحت الطلب	1,282,591.3	1,360,108.2	1,328,160.4	1,312,330.3	1,440,640.6
الودائع الزمنية والإدخارية	473,967.0	495,334.4	654,764.3	864,069.4	949,707.9
الودائع الأخرى شبه النقدية:	186,425.2	249,011.4	312,481.7	297,058.6	302,035.6
الودائع بالعملة الأجنبية	144,063.9	200,448.9	257,553.0	243,548.4	244,362.0
مقابل اعتمادات مستندية	25,972.8	28,669.4	39,932.2	37,826.4	33,689.7
عمليات إعادة الشراء (ريبو)*	1.3	--	--	--	--
التحويلات القائمة	16,387.2	19,893.1	14,996.4	15,683.8	23,984.0
ثانيًا: حسب القطاع					
القطاع الخاص	1,518,294.1	1,593,191.0	1,644,216.9	1,700,901.0	1,886,742.6
القطاع العام	424,689.4	511,262.9	651,189.4	772,557.3	805,641.5
ثالثًا: حسب العملة					
الودائع بالعملة المحلية	1,798,919.6	1,904,005.0	2,037,853.3	2,229,909.9	2,448,022.2
الودائع بالعملة الأجنبية	144,063.9	200,448.9	257,553.0	243,548.4	244,362.0
إجمالي الودائع المصرفية	**1,942,983.5**	**2,104,453.9**	**2,295,406.3**	**2,473,458.3**	**2,692,384.1**

* تعكس العمليات التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص.
المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 5-5: الودائع حسب العملة

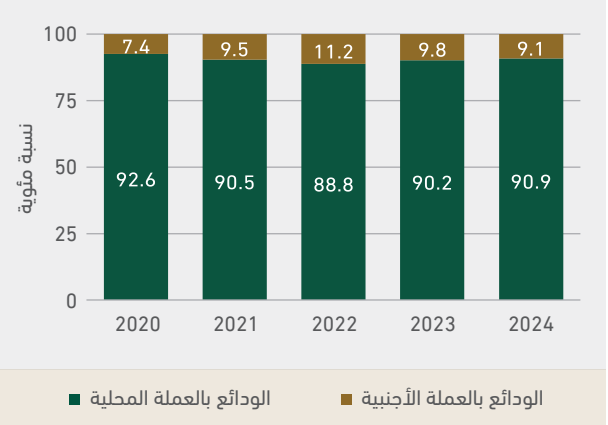

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 5-6: معدلات نمو الودائع المصرفية

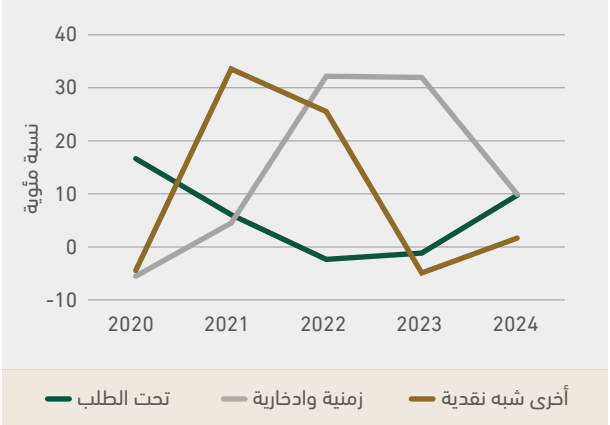

المصدر: البنك المركزي السعودي.

وباستعراض تطورات الودائع المصرفية حسب نوعها يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب في عام 2024م بنسبة 9.8 في المئة (128.3 مليار ريال) لتبلغ 1,440.6 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 1.2 في المئة (15.8 مليار ريال) في العام السابق، فيما ارتفع نصيب الودائع تحت الطلب من إجمالي الودائع إلى 53.5 في المئة في عام 2024م، مقارنةً مع 53.1 في المئة في عام 2023م. من جهة أخرى، ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية في عام 2024م بنسبة 9.9 في المئة (85.6 مليار ريال) لتبلغ 949.7 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 32.0 في المئة (209.3 مليار ريال) في العام السابق، كما ارتفع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع من 34.9 في المئة في عام 2023م إلى 35.3 في المئة في عام 2024م. وبالنسبة إلى الودائع الأخرى شبه النقدية في عام 2024م، فقد نمت بنسبة 1.7 في المئة (5.0 مليار ريال) لتبلغ حوالي 302.0 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 4.9 في المئة (15.4 مليار ريال) في العام السابق، كما انخفض نصيبها المئوي من مجموع الودائع إلى 11.2 في المئة مقارنة بنسبة 12.0 في المئة في عام 2023م (رسم بياني 5-7).

رسم بياني رقم 5-7: مكونات الودائع المصرفية

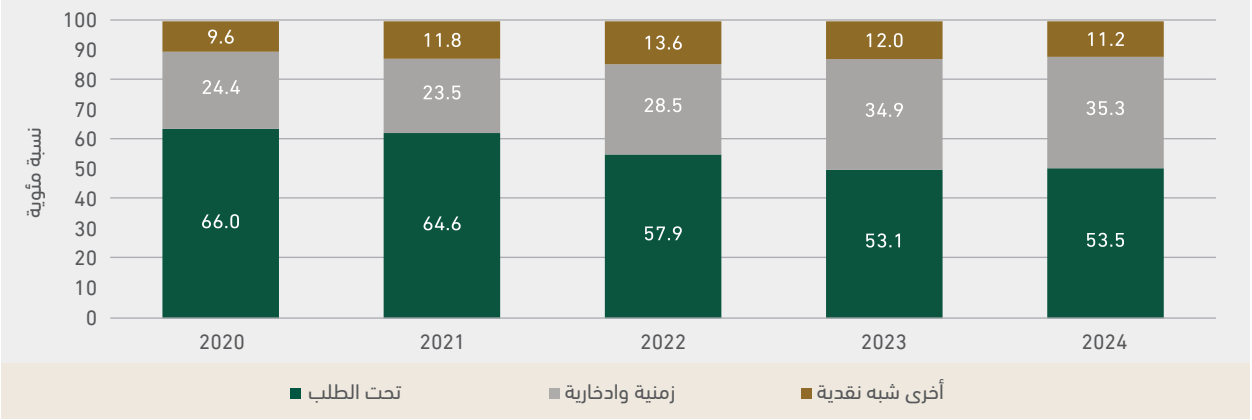

المصدر: البنك المركزي السعودي.

وبالنظر إلى توزيع الودائع حسب القطاعات، فقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 10.9 في المئة (185.8 مليار ريال) إلى 1,886.7 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 3.4 في المئة (56.7 مليار ريال)، فيما ارتفع النصيب المئوي لودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع إلى 70.1 في المئة، مقارنةً بنسبة 68.8 في المئة في العام السابق. وفيما يخص ودائع القطاع العام في عام 2024م، فقد شهدت ارتفاعًا نسبته 4.3 في المئة (33.1 مليار ريال) لتبلغ 805.6 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 18.6 في المئة (121.4 مليار ريال) في العام السابق، وقد انخفض نصيبها المئوي من إجمالي الودائع من 31.2 في المئة في عام 2023م إلى 29.9 في المئة في عام 2024م.

وبالنسبة لتطورات الودائع المصرفية حسب العملة، فقد ارتفعت الودائع بالعملة المحلية في عام 2024م بنسبة 9.8 في المئة (218.1 مليار ريال) لتبلغ 2,448.0 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 9.4 في المئة (192.1 مليار ريال) في العام السابق، وبذلك ارتفع نصيب الودائع بالعملة المحلية من إجمالي الودائع من 90.2 في المئة في عام 2023م إلى 90.9 في المئة في عام 2024م. كما ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية في عام 2024م بنسبة 0.3 في المئة (0.8 مليار ريال) لتبلغ 244.4 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 5.4 في المئة (14.0 مليار ريال) في عام 2023م، وانخفضت حصة الودائع بالعملة الأجنبية من إجمالي الودائع في عام 2024م لتصل إلى 9.1 في المئة مقارنةً بنسبة 9.8 في المئة في عام 2023م.

مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام

ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام في عام 2024م بنسبة 13.9 في المئة (444.5 مليار ريال) ليبلغ 3,650.3 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 9.5 في المئة (278.1 مليار ريال) في عام 2023م. وبذلك شكّل إجمالي المطلوبات من القطاعين الخاص والعام في عام 2024م ما نسبته 135.6 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنةً بنسبة 129.6 في المئة في عام 2023م.

وبشكل أكثر تفصيلًا، ارتفع إجمالي مطلوبات القطاع الخاص بنسبة 13.4 في المئة (336.6 مليار ريال) ليبلغ 2,855.3 مليار ريال في عام 2024م، مقارنةً بارتفاع نسبته 10.0 في المئة (229.2 مليار ريال) في العام السابق، ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الائتمان المصرفي في عام 2024م بنسبة 12.9 في المئة (315.5 مليار ريال) ليبلغ 2,752.5 مليار ريال، مقارنةً بنمو نسبته 9.7 في المئة (215.8 مليار ريال) في العام السابق، وشكلت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في عام 2024م ما نسبته 106.1 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنةً بنسبة 101.8 في المئة في عام 2023م.

وبالنظر إلى مطلوبات المصارف من القطاع العام (الائتمان المصرفي للمؤسسات العامة، والسندات الحكومية وشبه الحكومية)، فقد ارتفعت بنسبة 15.7 في المئة (108.0 مليار ريال) لتبلغ 795.0 مليار ريال في عام 2024م، مقارنةً بارتفاع نسبته 7.7 في المئة (48.9 مليار ريال) في عام 2023م. وقد ساهم ارتفاع الائتمان المصرفي للمؤسسات العامة بنسبة 38.4 في المئة (56.4 مليار ريال) في نمو مطلوبات المصارف من القطاع العام في عام 2024م ليبلغ 203.1 مليار ريال، مقارنةً مع نمو نسبته 14.7 في المئة (18.8 مليار ريال) في العام السابق، وشكلت مطلوبات المصارف من القطاع العام ما نسبته 29.5 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية في عام 2024م (جدول 5-11، والرسمان البيانيان 5-8 و 5-9).

جدول رقم 5-11: مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام (نهاية الفترة)

(مليون ﷼)

	2022		2023		2024	
	القيمة	النصيب المئوي	القيمة	النصيب المئوي	القيمة	النصيب المئوي
المطلوبات على القطاع الخاص	**2,289,581**	**78.2**	**2,518,786**	**78.6**	**2,855,347**	**78.2**
الائتمان المصرفي	2,221,209	75.9	2,436,995	76.0	2,752,453	75.4
قروض وسلف	2,205,600	75.3	2,418,230	75.4	2,729,221	74.8
كمبيالات مخصومة	15,610	0.5	18,765	0.6	23,232	0.6
استثمارات في أوراق مالية خاصة	68,371	2.3	81,791	2.6	102,893	2.8
المطلوبات على القطاع العام	**638,160**	**21.8**	**687,018**	**21.4**	**794,994**	**21.8**
الائتمان المصرفي للمؤسسات العامة	127,862	4.4	146,703	4.6	203,097	5.6
سندات حكومية	510,298	17.4	540,315	16.9	591,898	16.2
المجموع	**2,927,741**	**100.0**	**3,205,804**	**100.0**	**3,650,341**	**100.0**

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 5-8: مطلوبات المصارف من القطاع الخاص (شهري)

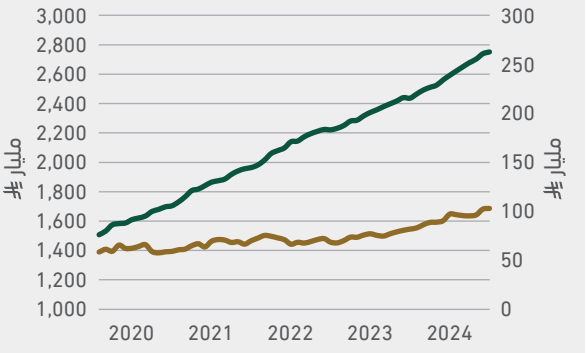

المصدر البنك المركزي السعودي

رسم بياني رقم 5-9: مطلوبات المصارف حسب القطاع (شهري)

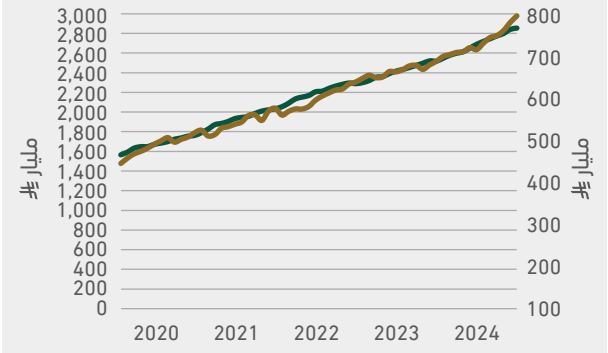

المصدر: البنك المركزي السعودي

الائتمان المصرفي حسب الآجال

ارتفع الائتمان المصرفي قصير الأجل الممنوح للقطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام في عام 2024م بنسبة 15.2 في المئة (141.8 مليار ريال) ليبلغ 1,071.7 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 6.5 في المئة (56.5 مليار ريال) في عام 2023م. وارتفع الائتمان متوسط الأجل (سنة إلى 3 سنوات) بنسبة 11.6 في المئة (46.2 مليار ريال) ليبلغ نحو 444.4 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 37.2 في المئة (107.9 مليار ريال) في العام السابق. كما ارتفع الائتمان المصرفي طويل الأجل (أكثر من ثلاث سنوات) بنسبة 14.6 في المئة (183.8 مليار ريال) ليبلغ 1,439.4 مليار ريال، مقارنةً بنمو بلغ 5.9 في المئة (70.2 مليار ريال) في عام 2023م (جدول 5-12).

جدول رقم 5-12: الإئتمان المصرفي حسب الآجال

(مليون ﷼)

نهاية الفترة	قصير الأجل	متوسط الأجل	طويل الأجل	المجموع
2019	683,215	234,625	634,639	**1,552,479**
2020	698,110	260,838	823,642	**1,782,590**
2021	771,562	269,366	1,018,292	**2,059,220**
2022	873,392	290,353	1,185,326	**2,349,071**
2023	929,931	398,219	1,255,548	**2,583,698**
2024	1,071,741	444,426	1,439,383	**2,955,550**

ملاحظة: الأجل القصير: أقل من سنة - الأجل المتوسط: 1 - 3 سنوات - الأجل الطويل: أكثر من 3 سنوات.
المصدر: البنك المركزي السعودي، قربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

تباين توزيع الائتمان المصرفي حسب بنود الأنشطة الاقتصادية لعام 2024م، فقد سجل بند قروض الأفراد نموًا بلغ 9.5 في المئة (118.2 مليار ريال) ليبلغ 1,363.5 مليار ريال، مقارنةً مع نمو بلغ 7.1 في المئة (82.9 مليار ريال) في العام السابق. وارتفع الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة العقارية بنسبة 31.1 في المئة (76.3 مليار ريال) ليبلغ 321.5 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 20.7 في المئة (42.1 مليار ريال) في عام 2023م. وشهد الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع تجارة الجملة والتجزئة ارتفاعًا نسبته 7.7 في المئة (14.2 مليار ريال) ليبلغ 198.6 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 10.0 في المئة في العام السابق. وسجل الائتمان المصرفي لنشاط إمدادات الكهرباء والغاز والمياه نموًا نسبته 25.0 في المئة (35.5 مليار ريال) ليبلغ 177.2 مليار ريال، مقارنةً مع نمو نسبته 26.4 في المئة (29.6 مليار ريال) في العام السابق. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 4.7 في المئة (8.2 مليار ريال) ليبلغ 180.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.7 في المئة في العام السابق. وسجل الائتمان المصرفي لقطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين نموًا بمعدل 43.4 في المئة (47.4 مليار ريال) ليبلغ 156.6 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 6.7 في المئة (6.8 مليار ريال) في العام السابق. وشهد أيضًا الائتمان المصرفي لقطاع التعدين والمناجم ارتفاعًا نسبته 25.0 في المئة (10.0 مليار ريال) ليبلغ 50.2 مليار ريال، مقابل نمو بنسبة 9.7 في المئة في العام السابق. وارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع النقل والتخزين بنسبة 15.4 في المئة (7.3 مليار ريال) ليبلغ 54.8 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع بنسبة 8.6 في المئة في العام السابق.

علاوة على ذلك، ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم بنسبة 20.5 في المئة (11.3 مليار ريال) ليبلغ 66.3 مليار ريال، مقارنةً مع نمو بنسبة 18.8 في المئة في العام السابق. وارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع المعلومات والاتصالات بنسبة 8.1 في المئة (1.9 مليار ريال) ليبلغ 25.7 مليار ريال، مقابل نمو بنسبة 18.3 في المئة في العام السابق. وارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي بنسبة 12.6 في المئة (2.5 مليار ريال) ليبلغ 22.4 مليار ريال، مقارنة مع نموًا نسبته 13.2 في المئة في العام السابق. وكذلك سجل الائتمان الممنوح لقطاع التعليم ارتفاعًا بنسبة 30.2 في المئة (1.9 مليار ريال) ليبلغ 8.3 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 32.9 في المئة في العام السابق. وارتفع أيضًا الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية بنسبة 20.3 في المئة (1.6 مليار ريال) ليبلغ 9.4 مليار ريال، مقارنة مع نمو نسبته 43.8 في المئة في العام السابق. وارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية بنسبة 10.4 في المئة (4.3 مليار ريال) ليبلغ 46.0 مليار ريال، مقابل ارتفاع بنسبة 9.2 في المئة في العام السابق. في الجانب الآخر، انخفض الائتمان الممنوح لقطاع التشييد بنسبة 0.1 في المئة (131.2 مليون ريال) ليبلغ 120.3 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 10.1 في المئة في العام السابق. وشهد الائتمان المصرفي الممنوح لنشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك انخفاضًا نسبته 22.3 في المئة (2.4 مليار ريال) ليبلغ 8.3 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 4.8 في المئة في العام السابق (جدول 5-13، ورسم بياني 5-10).

جدول رقم 5-13: الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي (نهاية الفترة)

(مليون ﷼)

	2022		2023		2024	
	القيمة	النصيب المئوي	القيمة	النصيب المئوي	القيمة	النصيب المئوي
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	11,241.1	0.5	10,697.8	0.4	8,317.1	0.3
التعدين والمناجم	36,606.0	1.6	40,164.3	1.6	50,207.2	1.7
الصناعات التحويلية	167,641.1	7.1	172,142.8	6.7	180,308.5	6.1
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	112,088.8	4.8	141,713.7	5.5	177,175.3	6.0
التشييد	109,333.3	4.7	120,417.2	4.7	120,286.0	4.1
تجارة الجملة والتجزئة	167,665.4	7.1	184,413.5	7.1	198,625.1	6.7
النقل والتخزين	43,726.7	1.9	47,499.3	1.8	54,830.3	1.9
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	38,181.5	1.6	41,699.8	1.6	46,041.1	1.6
المعلومات والاتصالات	20,094.5	0.9	23,764.3	0.9	25,684.1	0.9
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	102,368.9	4.4	109,200.5	4.2	156,589.2	5.3
الأنشطة العقارية	203,114.8	8.6	245,180.8	9.5	321,483.1	10.9
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	5,433.6	0.2	7,814.8	0.3	9,400.9	0.3
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	46,316.0	2.0	55,000.7	2.1	66,261.7	2.2
التعليم	4,821.9	0.2	6,409.6	0.2	8,347.5	0.3
أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	17,584.7	0.7	19,909.4	0.8	22,414.5	0.8
قروض الأفراد	1,162,459.4	49.5	1,245,334.3	48.2	1,363,546.1	46.1
أنشطة أخرى	100,393.4	4.3	112,335.3	4.3	146,032.4	4.9
الإجمالي	**2,349,071.0**	**100.0**	**2,583,698.1**	**100.0**	**2,955,550.1**	**100.0**

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني 5-10: الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي

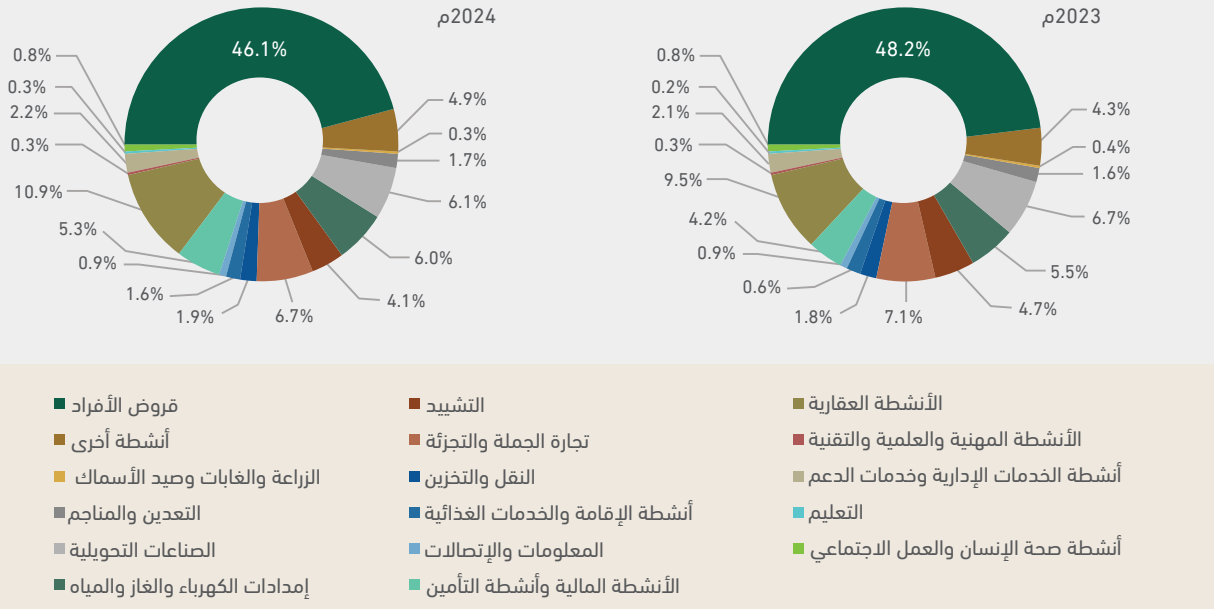

المصدر: البنك المركزي السعودي.

القروض المشتركة

ارتفع عدد القروض المشتركة للمقيمين في عام 2024م بنسبة 4.1 في المئة ليبلغ 792 قرضًا، وارتفع إجمالي مبالغ هذه القروض بنسبة 10.2 في المئة ليصل إلى 272 مليار ريال. كما ارتفع عدد القروض المشتركة لغير المقيمين بنسبة 76.6 في المئة ليبلغ 113 قرضًا، وكذلك ارتفعت مبالغ القروض المشتركة لغير المقيمين بنسبة 29.2 في المئة لتصل إلى ما يقارب 29 مليار ريال (جدول 5-14).

جدول رقم 5-14: القروض المشتركة

الفترة	عدد القروض المشتركة			قيمة القروض المشتركة (مليار ﷼)		
	مقيم	غير مقيم	المجموع	مقيم	غير مقيم	المجموع
2019	525	98	623	446	22	467
2020	411	83	494	179	23	202
2021	404	69	473	188	19	206
2022	697	76	773	201	17	219
2023	761	64	825	247	22	269
2024	792	113	905	272	29	301

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية

سجل مجموع القروض الاستهلاكية وقروض بطاقات الائتمان من المصارف التجارية في عام 2024م نموًا نسبته 7.1 في المئة (33.5 مليار ريال) ليبلغ 502.4 مليار ريال، مقابل انخفاض نسبته 1.2 في المئة (5.7 مليار ريال) في عام 2023م. وبشكل أكثر تفصيلًا، ارتفع إجمالي القروض الاستهلاكية في عام 2024م بنسبة 6.6 في المئة (29.2 مليار ريال) لتبلغ 471.0 مليار ريال، مقابل انخفاض بنسبة 2.2 في المئة (9.7 مليار ريال) في العام السابق. فيما شهدت قروض البطاقات الائتمانية نموًا نسبته 15.9 في المئة (4.3 مليار ريال) لتبلغ 31.4 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 17.3 في المئة (4.0 مليار ريال) في عام 2023م (جدول 5-15أ، ورسم بياني 5-11).

جدول رقم 5-15أ: القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية*

(مليون ﷼)

السنة	القروض الاستهلاكية								بطاقات الائتمان**
(نهاية الفترة)	ترميم وتحسين عقارات	سيارات ووسائل نقل شخصية	أثاث وسلع معمرة	تعليم	الرعاية الصحية	سياحة وسفر	أخرى	المجموع	
2019	25,648.2	15,625.0	12,462.1	3,239.0	559.4	454.7	275,450.4	**333,438.7**	19,054.3
2020	23,872.0	14,469.3	12,012.4	4,167.5	549.5	571.5	309,605.2	**365,247.5**	18,373.3
2021	19,060.1	14,047.0	12,214.3	5,168.4	636.5	646.1	376,624.6	**428,397.1**	19,494.4
2022	13,436.3	11,025.9	8,680.0	6,346.7	564.4	814.2	410,686.2	**451,553.7**	23,067.2
2023	10,792.1	11,311.0	7,889.4	7,461.6	510.1	918.2	402,947.3	**441,829.6**	27,066.4
2024	8,926.0	11,716.8	8,517.0	8,177.5	471.2	992.5	432,185.1	**470,986.0**	31,365.7

*يستثنى من ذلك التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتمويل الممنوح لغرض المتاجرة بالأسهم.

**تشمل فيزا وماستركارد وأمريكان إكسبريس وأخرى.

ملاحظة: تم تحديث البيانات نظرًا لتعديل بعض بنود القروض الاستهلاكية.

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 5-11: إجمالي القروض الاستهلاكية

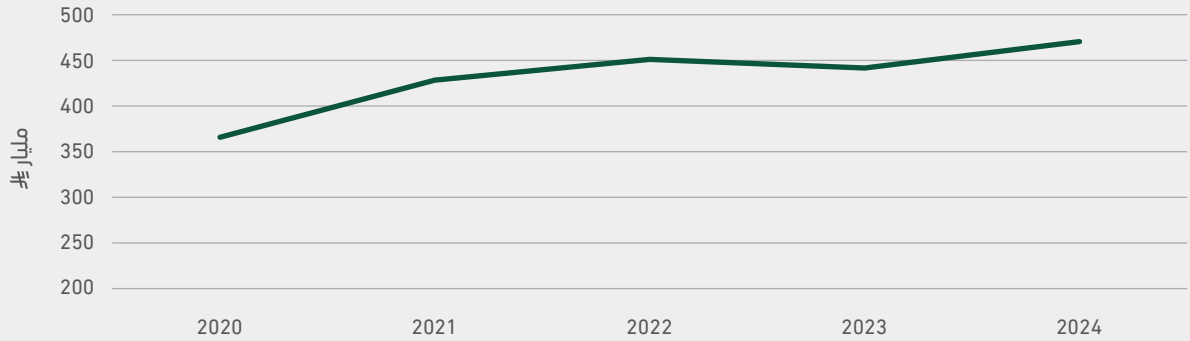

المصدر: البنك المركزي السعودي.

القروض العقارية من المصارف التجارية

واصلت القروض العقارية من المصارف التجارية للأفراد والشركات نموها في عام 2024م، حيث سجلت نموًا بلغ 15.1 في المئة (116.0 مليار ريال) لتبلغ 883.3 مليار ريال، مقارنةً مع نمو نسبته 11.5 في المئة (79.4 مليار ريال) في عام 2023م. فيما يخص القروض العقارية المقدمة للأفراد، فقد سجلت نموًا نسبته 12.2 في المئة (74.0 مليار ريال) لتبلغ 681.2 مليار ريال، مقابل نمو بلغ 10.4 في المئة (57.4 مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيبها من إجمالي القروض العقارية 77.1 في المئة في نهاية عام 2024م. كذلك، ارتفعت القروض العقارية المقدمة للشركات في عام 2024م بنسبة 26.2 في المئة (42.0 مليار ريال) لتبلغ 202.0 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 15.9 في المئة (22.0 مليار ريال) في عام 2023م، وبلغ نصيبها من إجمالي القروض العقارية 22.9 في المئة في نهاية عام 2024م (جدول 5-15ب).

جدول رقم 5-15ب: القروض العقارية من المصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ﷼)

السنة	الأفراد	الشركات	الإجمالي
2019	198,099.6	99,272.3	297,371.9
2020	315,198.7	113,212.5	428,411.2
2021	445,754.2	123,101.9	568,856.1
2022	549,779.8	138,053.0	687,832.8
2023	607,220.4	160,049.9	767,270.3
2024	681,240.5	202,038.1	883,278.6

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

شهدت الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية في عام 2024م نموًا نسبته 18.6 في المئة (59.0 مليار ريال) لتبلغ 376.6 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 10.7 في المئة (30.7 مليار ريال) في العام السابق، وشكلت الموجودات الأجنبية ما نسبته 8.4 في المئة من إجمالي موجودات المصارف التجارية في عام 2024م. وارتفع إجمالي المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية بنسبة 49.6 في المئة (136.1 مليار ريال) لتبلغ 410.8 مليار ريال في عام 2024م، مقارنةً بارتفاع نسبته 35.6 في المئة (72.2 مليار ريال) في عام 2023م.

وشكلت المطلوبات الأجنبية في عام 2024م ما نسبته 9.1 في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية. ونتيجة لهذه التطورات سجل صافي الموجودات الأجنبية تراجعًا إلى قيمة سالبة بلغت 34.2 مليار ريال. مقابل انخفاض نسبته 49.2 في المئة (41.5 مليار ريال) في العام السابق (جدول 5-16، والرسمان البيانيان 5-12 و5-13).

جدول رقم 5-16: الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ﷼)

	القيمة		التغير			
			2023		2024	
	2023	2024	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الموجودات الأجنبية						
مبالغ مستحقة على مصارف أجنبية	45,497.6	48,440.5	14,166.3-	23.7-	2,942.9	6.5
مبالغ مستحقة على الفروع في الخارج	72,131.0	78,922.5	14,668.4	25.5	6,791.5	9.4
موجودات أخرى	48,492.1	59,979.8	3,792.0-	7.3-	11,487.8	23.7
الاستثمارات في الخارج	151,460.3	189,266.3	33,981.0	28.9	37,806.0	25.0
الإجمالي	**317,581.0**	**376,609.2**	**30,691.1**	**10.7**	**59,028.3**	**18.6**
المطلوبات الأجنبية						
مبالغ مستحقة لمصارف أجنبية	167,189.5	242,539.2	59,343.9	55.0	75,349.7	45.1
مبالغ مستحقة للفروع في الخارج	40,258.9	71,268.3	2,067.0-	4.9-	31,009.5	77.0
مبالغ مستحقة أخرى	67,255.1	97,032.6	14,896.7	28.5	29,777.5	44.3
الإجمالي	**274,703.5**	**410,840.1**	**72,173.6**	**35.6**	**136,136.7**	**49.6**
صافي الموجودات الأجنبية	**42,877.5**	**34,230.9-**	**41,482.5-**	**49.2-**	**77,108.4-**	**179.8-**

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 5-12: الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف (شهري)

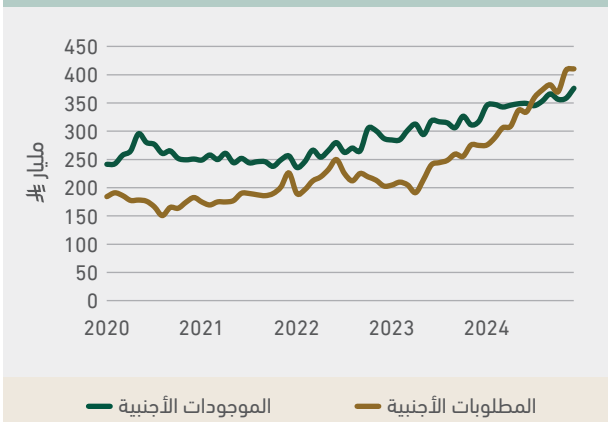

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 5-13: نسبة الموجودات والمطلوبات الأجنبية إلى إجمالي موجودات ومطلوبات المصارف

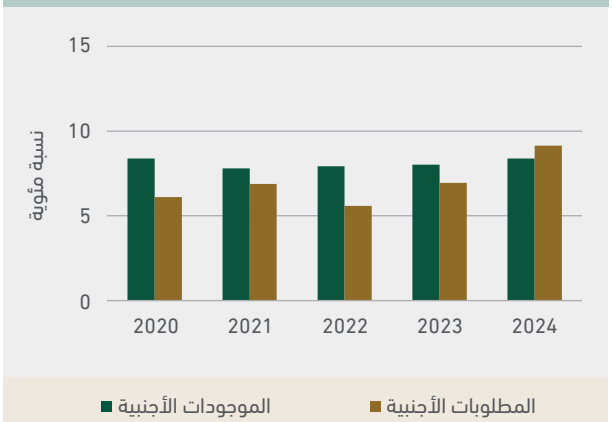

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية

ارتفعت الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية (النقد في الصندوق والودائع لدى البنك المركزي السعودي) في عام 2024م بـ 5.7 في المئة (11.6 مليار ريال) لتبلغ 217.3 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 1.6 في المئة (3.2 مليار ريال) في عام 2023م، وقد بلغ النصيب المئوي لاحتياطيات المصارف التجارية نسبةً إلى الودائع المصرفية 8.1 في المئة في عام 2024م. ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الودائع النظامية لدى البنك المركزي بنسبة 10.8 في المئة (15.3 مليار ريال) لتبلغ 157.0 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 5.7 في المئة (7.7 مليار ريال) في العام السابق.

وسجل النقد في الصندوق انخفاضًا نسبته 6.7 في المئة (1.5 مليار ريال) ليبلغ 21.3 مليار ريال في عام 2024م، مقابل ارتفاع نسبته 1.7 في المئة (386.5 مليون ريال) في عام 2023م. على الجانب الآخر، انخفضت الودائع الأخرى للمصارف التجارية لدى البنك المركزي بنسبة 8.3 في المئة (3.3 مليار ريال) لتبلغ 36.7 مليار ريال في عام 2024م، مقارنةً بانخفاض نسبته 10.1 في المئة (4.5 مليار ريال) في العام السابق. كما ارتفعت الودائع الجارية للمصارف التجارية لدى البنك المركزي من حوالي 1.1 مليار ريال في عام 2023م إلى 2.3 مليار ريال في عام 2024م (جدول 5-17).

جدول رقم 5-17: احتياطيات المصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ﷼)

	2020	2021	2022	2023	2024
النقد في الصندوق	27,384.4	23,131.1	22,483.3	22,869.8	21,337.4
ودائع لدى البنك المركزي السعودي					
ودائع جارية	431.7	58.9	1,482.9	1,138.2	2,324.0
ودائع نظامية	115,067.4	124,144.9	133,995.4	141,699.5	156,991.9
ودائع أخرى	145,293.6	58,233.6	44,455.4	39,957.7	36,655.3
احتياطيات المصارف	**288,177.1**	**205,568.5**	**202,416.9**	**205,665.2**	**217,308.6**
النسب إلى الودائع المصرفية					
النقد في الصندوق	1.41	1.10	0.98	0.92	0.79
ودائع لدى البنك المركزي:					
ودائع جارية	0.02	0.00	0.06	0.05	0.09
ودائع نظامية	5.92	5.90	5.84	5.73	5.83
ودائع أخرى	7.48	2.77	1.94	1.62	1.36
احتياطيات المصارف	**14.83**	**9.77**	**8.82**	**8.31**	**8.07**

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رأس المال واحتياطيات المصارف

سجل رأس المال واحتياطيات المصارف في عام 2024م نموًا نسبته 7.9 في المئة (36.4 مليار ريال) ليبلغ ما يقارب 500.0 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 5.9 في المئة (25.8 مليار ريال) في العام السابق. ومن جانب آخر، انخفضت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الودائع من 18.7 في المئة في عام 2023م إلى 18.6 في المئة في عام 2024م. كذلك، انخفضت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الموجودات من 11.7 في المئة في نهاية عام 2023م إلى 11.1 في المئة في نهاية عام 2024م. وبلغت نسبة كفاية رأس المال في نهاية عام 2024م 19.6 في المئة، وهي أعلى من النسبة الموصى بها وفقًا لمعيار بازل 3 (جدول 5-18).

جدول رقم 5-18: رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ﷼)

	2020	2021	2022	2023	2024
رأس المال والاحتياطيات	377,099	419,525	437,728	463,571	499,972
رأس المال والاحتياطيات كنسبة مئوية من:					
الودائع المصرفية	19.4	19.9	19.1	18.7	18.6
إجمالي الموجودات	12.7	12.8	12.1	11.7	11.1
نسبة كفاية رأس المال	20.3	19.9	19.9	20.1	19.6

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

مصادر الموارد المالية للمصارف التجارية واستخداماتها

بلغ إجمالي الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية في عام 2024م ما يقارب 537.1 مليار ريال مقارنةً بـ 336.4 مليار ريال في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 59.7 في المئة. وقد جاءت الموارد المضافة الرئيسة من عدة بنود، وشكّل بند إجمالي الودائع أعلى نسبة من إجمالي الموارد المضافة حيث بلغ 178.1 مليار ريال، وشكل النصيب المئوي لإجمالي الودائع من إجمالي الموارد المضافة 40.8 في المئة. وبلغت المطلوبات الأجنبية 136.1 مليار ريال وشكلت ما نسبته 25.3 في المئة من إجمالي الموارد المضافة. كذلك، بلغت القاعدة الرأسمالية ما يقارب 48.1 مليار ريال، وبلغ النصيب المئوي للقاعدة الرأسمالية ما نسبته 9.0 في المئة من إجمالي الموارد المضافة. وشكلت مطلوبات ما بين المصارف نصيبًا مئويًا نسبته 6.2 في المئة من إجمالي الموارد المضافة وبلغت 33.1 مليار ريال. كما بلغت المطلوبات الأخرى ما يقارب 62.6 مليار ريال وبلغ نصيبها من إجمالي الموارد المضافة ما نسبته 11.7 في المئة. وارتفعت اتفاقيات إعادة الشراء بحوالي 38.2 مليار ريال، والتي تمثل حوالي 7.1 في المئة من إجمالي الموارد المضافة.

واستخدمت معظم هذه الموارد في عام 2024م من عدة بنود، حيث شكل بند المطلوبات من القطاع الخاص أعلى نسبة من إجمالي الاستخدامات 62.7 في المئة حيث بلغ 336.6 مليار ريال. وبلغت المطلوبات من القطاع العام 108.0 مليار ريال وشكل نصيبها المئوي من إجمالي الاستخدامات 20.1 في المئة. كذلك، بلغت الموجودات الأجنبية 59.0 مليار ريال وشكلت 11.0 في المئة من إجمالي الاستخدامات. وزادت احتياطيات المصارف 11.6 مليار ريال وشكلت 2.2 في المئة من إجمالي الاستخدامات. وكذلك، ارتفعت أذونات البنك المركزي 5.3 مليار ريال مشكلةً نسبة 1.0 في المئة من إجمالي الاستخدامات. وبلغت الأصول الثابتة 3.3 مليار ريال وشكلت 0.6 في المئة من إجمالي الاستخدامات. وارتفعت المطلوبات من البنوك 2.1 مليار ريال وشكلت 0.4 في المئة من إجمالي الاستخدامات. وزادت المطلوبات من المؤسسات المالية غير النقدية 1.4 مليار ريال وبلغ نصيبها 0.3 في المئة من الإجمالي. أما الأصول الأخرى، فقد ارتفعت 9.8 مليار ريال وشكل نصيبها 1.8 في المئة من الإجمالي (جدول 5-19).

جدول رقم 5-19: أهم الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية واستخداماتها خلال عام 2024م

(مليون ﷼)

الاستخدامات	القيمة	النصيب المئوي	الموارد	القيمة	النصيب المئوي
احتياطيات المصارف	11,643	2.2	إجمالي الودائع	218,926	40.8
أذونات البنك المركزي	5,329	1.0	المطلوبات الأجنبية	136,137	25.3
الموجودات الأجنبية	59,028	11.0	القاعدة الرأسمالية	48,102	9.0
المطلوبات من القطاع الخاص	336,560	62.7	مطلوبات ما بين المصارف	33,117	6.2
المطلوبات من القطاع العام	107,976	20.1	مطلوبات أخرى	62,643	11.7
المطلوبات من مؤسسات مالية غير نقدية	1,417	0.3	اتفاقيات إعادة الشراء (ريبو)	38,202	7.1
المطلوبات من البنوك	2,075	0.4			
الأصول ثابتة	3,262	0.6			
أصول أخرى	9,835	1.8			
الإجمالي	**537,126**	**100.0**	**الإجمالي**	**537,126**	**100.0**

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

أرباح المصارف التجارية

سجلت أرباح المصارف التجارية في عام 2024م نموًا نسبته 15.1 في المئة لتبلغ حوالي 89.1 مليار ريال، مقارنةً مع 77.4 مليار ريال، وبارتفاع نسبته 11.7 في المئة في عام 2023م.

عدد المصارف وفروعها والعاملين في القطاع المصرفي

في عام 2024م بلغ عدد المصارف التجارية في المملكة سبعة وثلاثين مصرفًا، ويشمل ذلك فروعًا لمصارف أجنبية ومصارف رقمية. وبلغ عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة 1,905 فرعًا، أي أكثر من العام السابق بأربعة فروع (جدول 5-20).

جدول رقم 5-20: فروع المصارف حسب المناطق الإدارية

(نهاية الفترة)

	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	الشرقية	القصيم	عسير	تبوك	حائل	الحدود الشمالية	الجوف	جازان	نجران	الباحة	المجموع
2019	626	442	104	408	120	128	51	42	17	27	57	27	27	**2,076**
2020	612	424	101	387	117	125	50	43	19	28	55	27	26	**2,014**
2021	588	406	98	371	113	123	48	42	20	29	53	27	27	**1,945**
2022	590	391	99	368	112	123	46	42	20	29	54	26	27	**1,927**
2023	584	376	102	356	117	124	48	42	18	28	54	26	26	**1,901**
2024	585	377	103	355	118	123	47	44	19	28	54	26	26	**1,905**

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

وسجل عدد العاملين في القطاع المصرفي في عام 2024م ارتفاعًا بنسبة 1.2 في المئة ليبلغ 44,962 موظفًا وموظفة، وبلغت نسبة السعوديين (ذكورًا وإناثًا) نحو 96.2 في المئة من إجمالي العاملين في القطاع المصرفي، أي 43,231 موظفًا وموظفة. وبلغت نسبة العاملين السعوديين الذكور 74.9 في المئة من الإجمالي، بينما بلغت نسبة الذكور غير السعوديين 3.8 في المئة، أما نسبة العاملات الإناث السعوديات فبلغت 21.3 في المئة من الإجمالي، مقابل 0.1 في المئة للإناث غير السعوديات.

تطورات التقنية المصرفية في عام 2024م

أولًا: عمليات غرف المقاصة

تراجع عدد الشيكات التجارية والشخصية التي تمت مقاصتها بواسطة غرف المقاصة في المملكة في عام 2024م بنسبة 14.8 في المئة بانخفاض مقداره 140 ألف شيك مقارنة مع العام السابق لتبلغ 811 ألف شيك، في حين ارتفع مجموع قيمة الشيكات خلال نفس العام بنسبة 31.9 في المئة مقارنة مع 2023م ليبلغ 166.4 مليار ريال، فيما ارتفع متوسط قيمة الشيك بنسبة 54.8 في المئة ليبلغ 205.2 ألف ريال في عام 2024م مقارنة مع العام السابق. في المقابل، ارتفع عدد الشيكات بين المصارف في عام 2024م بنسبة 7.1 في المئة بارتفاع مقداره 16 ألف شيك مقابل عددها في عام 2023م لتبلغ 235 ألف شيك، وارتفع مجموع قيمة الشيكات بين المصارف في عام 2024م بنسبة 45.1 في المئة مقارنة مع العام السابق ليبلغ 219.4 مليار ريال، وقد ارتفع متوسط قيمة الشيكات في عام 2024م بنسبة 35.5 في المئة مقارنة مع عام 2023م ليصل إلى حوالي 931.8 ألف ريال (رسم بياني 5-14).

رسم بياني 5-14: النصيب المئوي لشيكات المقاصة التجارية للشركات والأفراد حسب المدن

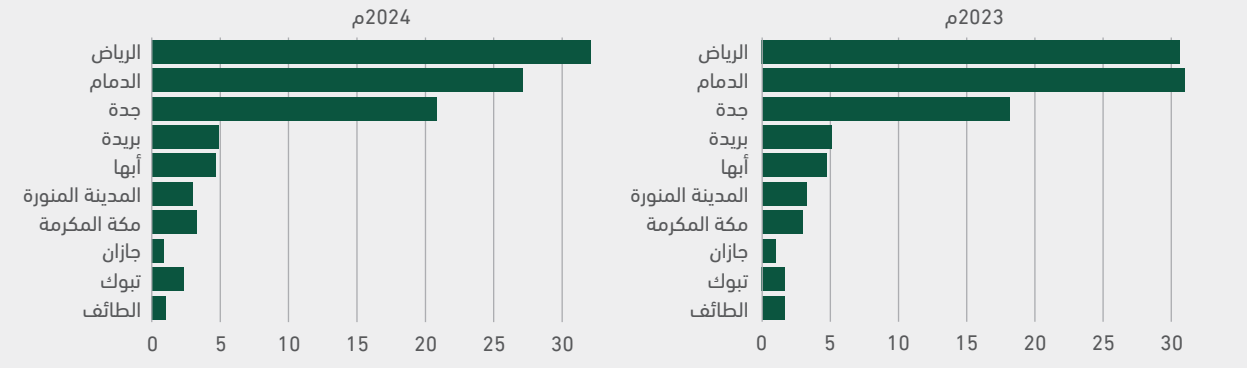

المصدر: البنك المركزي السعودي.

ثانيًا: مدى

تراجع عدد أجهزة الصرف الآلي العاملة في المملكة في عام 2024م بنسبة 5.5 في المئة ليبلغ عددها 15,075 جهازًا، مقارنة بانخفاض بلغ 1.8 في المئة في العام السابق. وعلى الجانب الآخر، ارتفع عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة في عام 2024م بنسبة 5.1 في المئة ليبلغ عددها ما يقارب 50.2 مليون بطاقة صرف آلي، مقابل ارتفاع بلغ 12.2 في المئة في عام 2023م. من ناحية أخرى، تراجع عدد العمليات المنفذة عبر مدى في عام 2024م بنسبة 2.9 في المئة ليبلغ عددها 602 مليون عملية، مقارنةً بانخفاض نسبته 0.8 في المئة في عام 2023م، في حين ارتفعت قيمة السحوبات النقدية التي نفذت من خلال مدى في عام 2024م بنسبة 1.1 في المئة لتصل إلى ما يقارب 340.9 مليار ريال، مقابل انخفاض نسبته 0.2 في المئة في العام السابق.

وبالنظر إلى العمليات التي جرت عبر شبكة المصارف، فقد انخفض عددها بنسبة 1.4 في المئة ليبلغ 892 مليون عملية، مقارنة بانخفاض نسبته 0.2 في المئة في العام السابق. في المقابل، سجلت قيمة السحوبات النقدية التي تمت عبر شبكة المصارف ارتفاعًا طفيفًا في عام 2024م بنسبة 0.1 في المئة لتصل إلى 211.9 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 2.4 في المئة في عام 2023م (جدول 5-21، ورسم بياني 5-15).

وفيما يخص عدد أجهزة نقاط البيع في عام 2024م فقد شهدت ارتفاعًا بنسبة 13.9 في المئة ليبلغ عددها 1,981,111 جهازًا، مقابل ارتفاع نسبته 20.9 في المئة في عام 2023م. وارتفع عدد عمليات البيع المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 15.6 في المئة ليبلغ 10,373 مليون عملية، مقارنة بارتفاع نسبته 23.6 في المئة في العام السابق. كذلك، ارتفعت المبيعات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 8.8 في المئة لتصل إلى حوالي 668.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 9.8 في المئة في عام 2023م (جدول 5-22، ورسم بياني 5-16).

جدول رقم 5-21: إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

السنوات	عدد أجهزة الصرف الآلي	عدد البطاقات المصدرة	عدد العمليات (مليون عملية)			السحوبات النقدية (مليون ﷼)		
			مدى	المصارف	المجموع	مدى	المصارف	المجموع
2019	18,882	31,540,067	983	1,142	**2,125**	468,849	271,791	740,640
2020	18,299	34,336,693	761	986	**1,747**	386,490	242,401	628,891
2021	16,544	39,373,810	670	947	**1,617**	355,028	226,898	581,926
2022	16,251	42,563,445	624	906	**1,530**	337,749	216,995	554,743
2023	15,954	47,761,492	620	905	**1,524**	337,082	211,723	548,805
2024	15,075	50,207,749	602	892	**1,494**	340,855	211,923	552,778

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني 5-15: إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

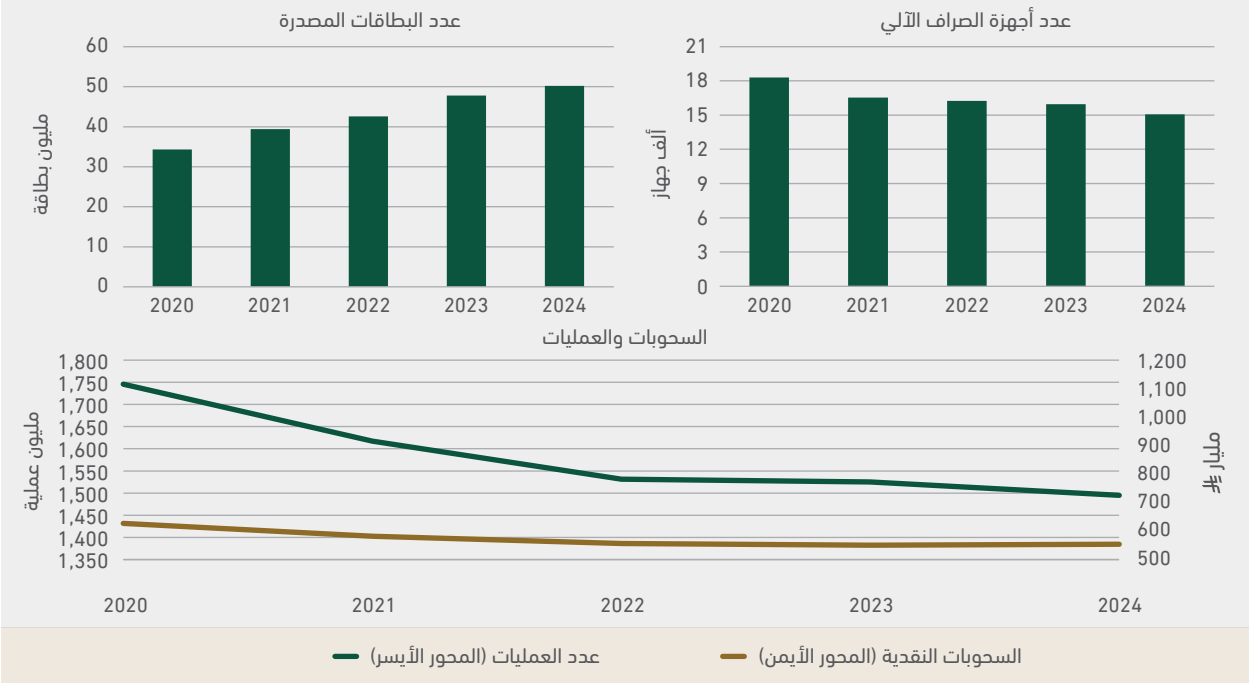

المصدر: البنك المركزي السعودي.

جدول رقم 5-22: إحصاءات نقاط البيع

السنوات	مبيعات (مليون ﷼)	عدد العمليات (مليون عملية)	عدد الأجهزة
2020	357,298	2,853	721,060
2021	473,258	5,171	1,013,233
2022	559,135	7,262	1,438,121
2023	613,957	8,972	1,739,070
2024	668,185	10,373	1,981,111

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني 5-16: عمليات أجهزة نقاط البيع (شهري)

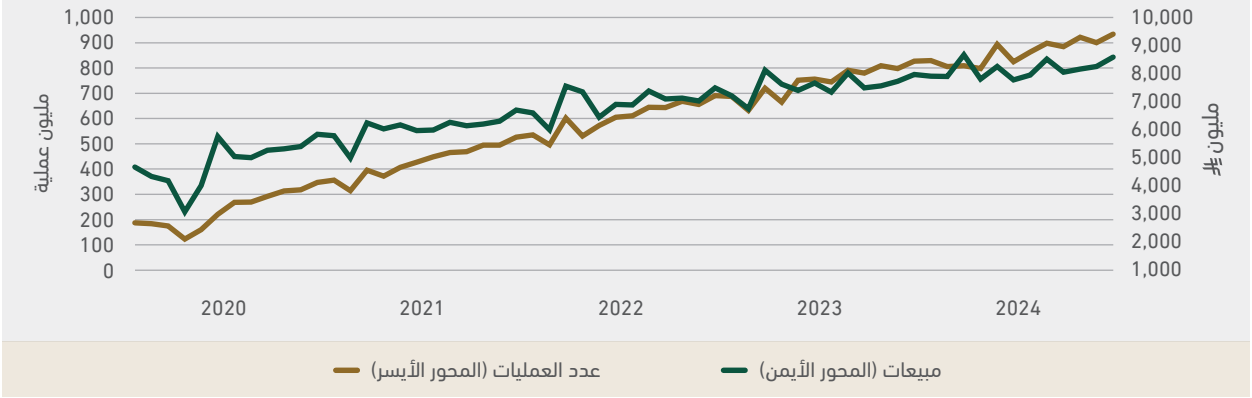

المصدر: البنك المركزي السعودي.

ثالثًا: النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة

ارتفع إجمالي عدد العمليات المنفذة من خلال النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع) بنسبة 8.9 في المئة ليبلغ حوالي 217.3 مليون عملية، مقابل ارتفاع بلغ 10.0 في المئة في عام 2023م. وبالنظر إلى توزيع عمليات نظام سريع وفقًا لعمليات مدفوعات العملاء المفردة والمجمعة، فقد ارتفع عدد العمليات المفردة بنسبة 53.1 في المئة ليبلغ 4.5 مليون عملية، وارتفعت قيمة هذه العمليات 21.9 في المئة لتبلغ 7,693 مليار ريال. وارتفع عدد العمليات المجمعة بنسبة 8.4 في المئة ليبلغ 210.0 مليون عملية، وارتفعت قيمتها بنسبة 21.7 في المئة لتصل إلى حوالي 6,991 مليار ريال.

وبالنظر إلى تصنيف عمليات سريع وفقًا للمدفوعات بين المصارف، فقد انخفض عدد العمليات المفردة بين المصارف التجارية خلال عام 2024م بنسبة 11.2 في المئة ليبلغ حوالي 791 ألف عملية، في حين سجلت قيمة هذه العمليات نموًا بنسبة 0.9 في المئة لتبلغ 36,234 مليار ريال. وارتفع عدد العمليات المجمعة بين المصارف بنسبة 57.1 في المئة ليبلغ حوالي 696 ألف عملية، ونمت قيمة هذه العمليات بنسبة 16.7 في المئة لتبلغ 136.6 مليار ريال (الجدولان 5-23 أ، 5-23 ب، ورسم بياني 5-17).

جدول رقم 5-23أ: عدد عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

(ألف عملية)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			أخرى	المجموع
	مجمعة	مفردة	المجموع (1)	مجمعة	مفردة	المجموع (2)	(3)	(1+2+3)
2019	143,230	13,191	**156,421**	156	627	**784**	1779	**158,983**
2020	181,026	17,828	**198,854**	212	854	**1,066**	1687	**201,607**
2021	160,102	3,983	**164,085**	287	856	**1,143**	1658	**166,886**
2022	175,652	2,325	**177,977**	467	1172	**1,638**	1785	**181,400**
2023	193,738	2,938	**196,677**	443	891	**1,334**	1489	**199,499**
2024	210,018	4,498	**214,516**	696	791	**1,487**	1329	**217,331**

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

جدول رقم 5-23ب: مبالغ عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

(مليار ﷼)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			أخرى*	المجموع
	مجمعة	مفردة	المجموع (1)	مجمعة	مفردة	المجموع (2)	(3)	(1+2+3)
2019	2,924	4,953	**7,877**	139.8	40,157	**40,297**	37	**48,211**
2020	3,365	4,936	**8,301**	148.6	52,199	**52,348**	41	**60,690**
2021	4,096	4,800	**8,896**	129.3	48,432	**48,561**	375	**57,832**
2022	5,014	5,707	**10,721**	119.8	44,095	**44,215**	1,878	**56,814**
2023	5,743	6,310	**12,053**	117.1	35,917	**36,034**	1,416	**49,503**
2024	6,991	7,693	**14,684**	136.6	36,234	**36,370**	2,361	**53,415**

*تشمل عمليات الحسم المباشر، ومستحقات البنك المركزي السعودي على المصارف.
المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 5-17: عمليات نظام سريع (شهري)

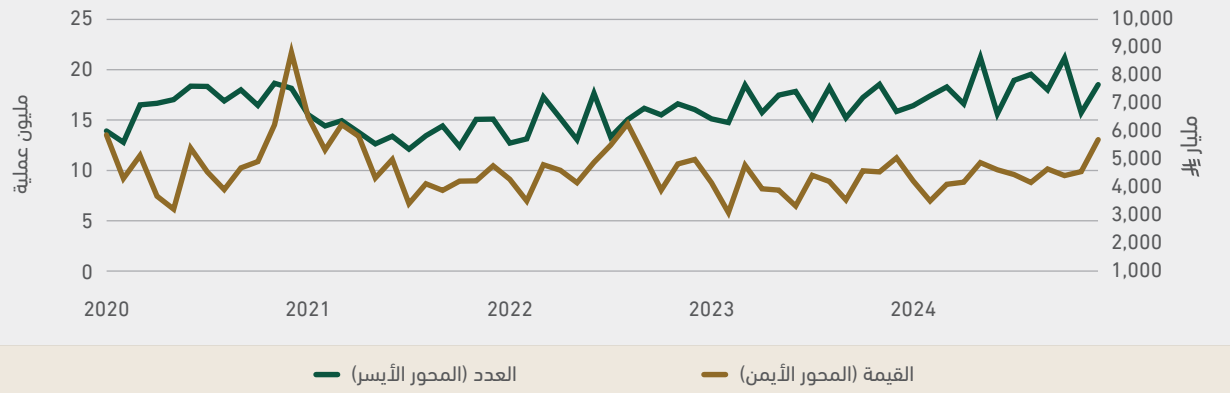

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رابعًا: نظام سداد للمدفوعات

شهد إجمالي العمليات المنفذة عبر نظام سداد للمدفوعات في عام 2024م نموًا نسبته 12.8 في المئة ليبلغ إجمالي العمليات المنفذة عبر النظام 363.5 مليون عملية، مقابل ارتفاع نسبته 3.3 في المئة وإجمالي 322.4 مليون عملية في العام السابق. وارتفعت قيمة العمليات المنفذة من خلال نظام سداد في عام 2024م بنسبة 13.7 في المئة لتبلغ ما يقارب 817.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 11.7 في المئة وقيمة عمليات بلغت 719.0 مليار ريال في عام 2023م (رسم بياني 5-18).

رسم بياني رقم 5-18: عدد ومبالغ الفواتير المسددة من خلال نظام سداد

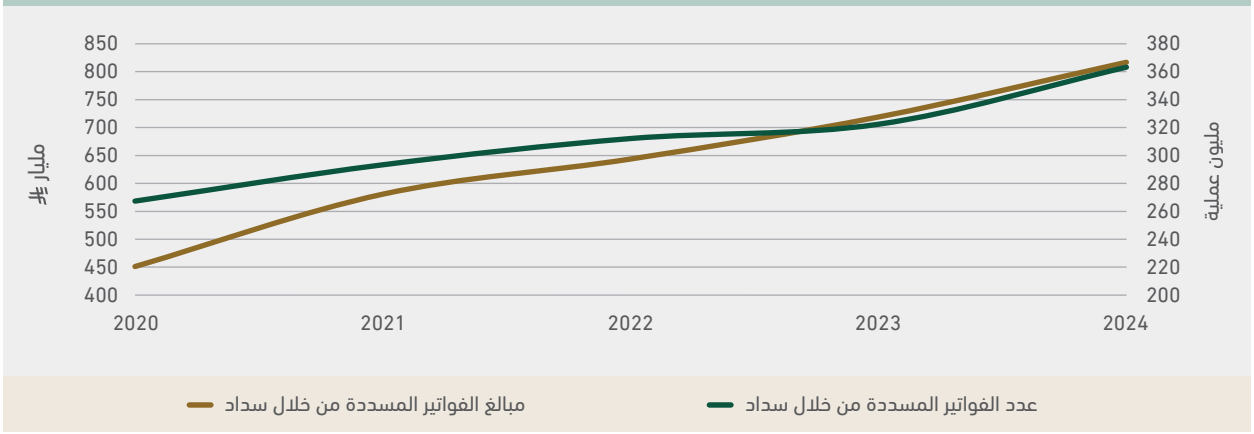

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الجدارة الائتمانية في القطاع المصرفي

واصلت الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) خلال عام 2024م بذل المزيد من جهودها الرامية لتوفير خدماتها لجميع الجهات ذات العلاقة، وذلك من خلال التطوير المستمر لخدماتها ومنتجاتها خصوصًا تلك المرتبطة بخدمات الأفراد (سمتي) وخدمات الشركات (نظام سمات) وغيرها من الخدمات بهدف توفير المعلومات الائتمانية الصحيحة والدقيقة والتي بدورها تساهم في تحسين القدرة على تحليل المخاطر وتقييم الملاءة المالية للمقترض، مما يحد من المخاطر المالية ويساهم في تطوير قطاع المعلومات الائتمانية وخدماته المتنوعة تمهيدًا للتوسع في سوق الائتمان في المملكة تبعًا للمعطيات الاقتصادية في ظل رؤية السعودية 2030. وعليه، أطلقت (سمة) استراتيجية سمة الجديدة للأعمال للأعوام الثلاثة (2024 – 2026)؛ حيث تهدف من خلالها إلى تعزيز دورها في القطاع المالي بصفتها جهة رائدة في صناعة المعلومات الائتمانية في المملكة العربية السعودية. وترتكز استراتيجية سمة للأعمال على خمسة محاور أساسية يتفرّع منها 23 مبادرة، تتمثل في تطوير الأعمال الائتمانية الأساسية، وتمكين القدرات البشرية، واستمرارية التطور ومواكبة المستجدات في القطاع المالي، وتطوير مؤشرات الأداء الائتماني، وتحسين الخدمات المختلفة التي تسهم في تقديم قيمة مضافة للقطاعات الاقتصادية، وتعزيز التقنية المالية وتقديم أدوات فعالة لدعم هذا القطاع.

وبالنظر إلى إجمالي التقارير الائتمانية التي تم إصدارها في عام 2024م، تشير البيانات إلى ارتفاع التقارير الائتمانية لنظام سمتي لقطاع الأفراد بنسبة 22.8 في المئة لتبلغ 233.4 مليون تقرير ائتماني في عام 2024م مقارنةً بالعام السابق، فيما شهد عدد الحسابات الائتمانية الخاصة بنظام سمتي للسوق السعودية ارتفاعًا بنسبة 47.9 في المئة لتصل إلى 176.0 مليون حساب في نهاية عام 2024م مقارنة بعام 2023م. وبالمثل، شهد إجمالي عدد التقارير الائتمانية التي تم

إصدارها من قبل نظام سمات للسوق السعودية ارتفاعًا بنسبة 55.3 في المئة ليبلغ عدد التقارير الائتمانية 1.6 مليون تقرير ائتماني في نهاية عام 2024م مقارنة بالعام السابق. وبالنظر إلى إجمالي عدد الحسابات الائتمانية الخاصة بنظام سمات فقد شهدت ارتفاعًا بنسبة 11.8 في المئة لتبلغ 2.3 مليون حسابًا ائتمانيًا بنهاية عام 2024م.

وساهمت جهود شركة (بيان) للمعلومات الائتمانية في التمكين من إدارة المخاطر بكفاءة عالية عبر تقديم تقارير ائتمانية أكثر شمولية في قطاع الأعمال السعودي من خلال المواصلة في بذل الجهود الرامية لتوفير الحلول والخدمات المبتكرة لأعضاء شركة (بيان) ولكافة الجهات في القطاع المالي والتجاري. كما واصلت شركة (بيان) للمعلومات الائتمانية الاستهداف الاستراتيجي لقطاعات متنوعة للأعضاء الجدد تتضمن قطاع التمويل، القطاع التجاري والقطاع الصناعي بالإضافة إلى القطاعات الواعدة مثل قطاع التقنية المالية. كما استهدفت (بيان) كذلك خلال عام 2024م تحسين وتطوير الائتمان التجاري بالتركيز على توسيع انضمام المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة لعضوية تبادل المعلومات الائتمانية. وترمي هذه الجهود إلى إثراء قاعدة البيانات التي تنعكس بدورها في التقارير الائتمانية المقدمة للأعضاء، إضافةً إلى تسهيل وتعزيز العمليات التجارية وتدفق السيولة في الاقتصاد بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030. وعليه قامت شركة (بيان) للمعلومات الائتمانية بإصدار أكثر من 670 ألف تقرير ائتماني خلال عام 2024م بمعدل نمو يتجاوز 123.0 في المئة. وحرصت شركة (بيان) خلال عام 2024م على توسيع قاعدة بياناتها ورفع تغطية حجم المعلومات الائتمانية لقطاع الأعمال لتشهد زيادة بلغت 7.0 في المئة مقارنة بعام 2023م.

آخر التطورات في مجال معايير بازل 3 والمتطلبات المترتبة عليها ووضع البنوك المحلية في التطبيق

بدأ التطبيق الرسمي لإصلاحات بازل (3) الأخيرة في البنوك المحلية ابتداءً من تاريخ 1 يناير 2023م، وذلك تماشيًا مع الجدول الزمني المتفق عليه دوليًا، من خلال لجنة بازل للإشراف البنكي (BCBS) والتي تُعد الجهة المعنية بوضع المعايير الدولية للرقابة الاحترازية على البنوك، حيث عمل البنك المركزي على تحديث إطار التعليمات الاحترازية المتعلقة بمخاطر رأس المال في البنوك المحلية، وذلك من منطلق الوفاء بالتزامات المملكة بصفتها عضوًا في مجموعة دول العشرين، واستكمالًا لسعي البنك المركزي بأن تكون المملكة من الدول السباقة في تطبيق المعايير الدولية. ويأتي ذلك استنادًا إلى الصلاحيات المنوطة بالبنك المركزي السعودي بموجب نظامه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 36) وتاريخ 11 / 04 / 1442هـ، ونظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 5) وتاريخ 22 / 02 / 1386هـ. وتعد إصلاحات بازل (3) الأخيرة الصادرة من لجنة بازل في ديسمبر 2017م مكمّلة لمعايير بازل (3) الصادرة في عام 2010م وتهدف إلى رفع مستوى الثقة بمنهجية احتساب الأصول الموزونة بالمخاطر عبر تحسين حساسية المنهج المعياري المستخدم في احتسابها، وتقليل الاعتماد على منهج الأنظمة الداخلية، إضافة إلى تعزيز رأس المال المبني على المخاطر بمراجعة إطار الرافعة المالية، والحد الأدنى لمخرجات احتساب الأصول الموزونة بالمخاطر (Output Floor). كما قام البنك المركزي السعودي خلال النصف الثاني من عام 2022م بتطبيق تجريبي لإصلاحات بازل (3) الأخيرة بمشاركة كافة البنوك المحلية، والذي تبين من خلال نتائجه الأولية جاهزية القطاع المصرفي للتطبيق الرسمي، مع استمرار الحفاظ على مستويات رأس مال مستقرة، مما يساهم في تحقيق مستهدفات البنك المركزي بالحفاظ على استقرار القطاع المالي.

6 القطاع المالي

السوق المالية السعودية

تعمل هيئة السوق المالية بالتعاون مع البنك المركزي السعودي وشركاء برنامج تطوير القطاع المالي (أحد برامج تحقيق رؤية السعودية 2030) على تعزيز جهودها لتطوير السوق المالية. وتحرص الهيئة على تكثيف جهودها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، بما يُعزز مكانة السوق المالية، ويدعم الاقتصاد الوطني، ويرفع مستوى الوعي والثقافة المالية والاستثمارية. كذلك تلتزم الهيئة بتعزيز الامتثال للأنظمة واللوائح، وتزويد المشاركين بأحدث المعلومات والإرشادات، مما يعزز الثقة والمهارات اللازمة لإدارة الأدوات الاستثمارية. إضافةً إلى ذلك، تعمل الهيئة على حماية المستثمرين من خلال الحد من الممارسات السلبية وغير المشروعة، عبر برامج توعوية متعددة تشمل الحملات الإعلامية، برامج التواصل المؤسسي والثقافة الاستثمارية.

تطورات سوق الأسهم السعودية الرئيس (تاسي) في عام 2024م

على صعيد تطورات مؤشرات التداول في السوق المالية السعودية في عام 2024م، أغلق مؤشر سوق الأسهم الرئيس (تاسي) في نهاية عام 2024م عند مستوى 12,036.5 نقطة، مقارنةً مع 11,967.4 نقطة في نهاية 2023م، وذلك بارتفاع بـ 0.6 في المئة (69.1 نقطة)، وقد حقق المؤشر أعلى نقطة إغلاق خلال العام 2024م في يوم 21 مارس، وذلك عند مستوى 12,835.6 نقطة. وانخفضت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2024م بنسبة 9.4 في المئة لتبلغ 10,200.2 مليار ريال.

وارتفع عدد الأسهم المتداولة في عام 2024م بنسبة 20.6 في المئة حتى بلغ 99.7 مليار سهم مقارنة بـ 82.6 مليار سهم متداول في عام 2023م. وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة 39.7 في المئة لتبلغ 1,862.3 مليار ريال مقابل 1,333.1مليار ريال في عام 2023م. وكذلك سجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة ارتفاعًا بـ 36.8 في المئة، حيث بلغ 128.6 مليون صفقة، مقابل 94.0 مليون صفقة نُفذت في عام 2023م (جدول 6-1).

وبلغ المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة في عام 2024م نحو 7.4 مليار ريال، مقارنة بـ 5.4 مليار ريال في عام 2023م، وبلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة 0.4 مليار سهم بارتفاع نسبته 20.2 في المئة. في المقابل ارتفع المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة بـ 36.2 في المئة حتى بلغ 514.3 ألف صفقة منفذة، مقابل 377.6 ألف صفقة نفذت في عام 2023م.

جدول رقم 6-1: مؤشرات سوق الأسهم السعودية الرئيسة

السنة	عدد الأسهم المُتداولة* (مليار سهم)	التغير (نسبة مئوية)	قيمة الأسهم المتداولة (مليار ﷼)	التغير (نسبة مئوية)	القيمة السوقية للأسهم المُصدرة (مليار ﷼)	التغير (نسبة مئوية)	عدد الصفقات المنفذة (مليون صفقة)	التغير (نسبة مئوية)	مؤشر أسعار الأسهم	التغير (نسبة مئوية)
2023	82.6	-4.2	1,333.1	-22.0	11,259.3	14.0	94.0	7.0	11,967.4	14.2
2024	99.7	20.6	1,862.3	39.7	10,200.2	-9.4	128.6	36.8	12,036.5	0.6

*بيانات معدلة لجميع إجراءات الشركات.

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

تطورات سوق الأسهم الموازية (نمو)

أغلق مؤشر السوق الموازية (نمو)، في نهاية عام 2024م عند مستوى 31,475.7 نقطة، مقارنة بمستوى 24,529.0 نقطة في نهاية العام السابق، بارتفاع نسبته 28.3 في المئة. وحقق المؤشر أعلى نقطة إغلاق في عام 2024م عند مستوى 31,557.6 نقطة في تاريخ 10 ديسمبر، وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة بـ 21.9 في المئة لتبلغ 58.9 مليار ريال في نهاية عام 2024م.

كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة في مؤشر السوق الموازية (نمو) في عام 2024م بنسبة 67.9 في المئة حتى بلغ 1.2 مليار سهم، مقارنة بـ 0.7 مليار سهم متداول في عام 2023م. وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة 75.0 في المئة لتبلغ 14.1 مليار ريال، مقابل 8.1 مليار ريال في العام السابق. كذلك ارتفع عدد الصفقات المنفذة بنسبة 60.8 في المئة حتى وصل إلى 1.1 مليون صفقة، مقارنة بنحو 0.7 مليون صفقة نُفذت في العام السابق (جدول 6-2).

وبلغ المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة في عام 2024م في السوق الموازية (نمو) 56.5 مليون ريال. وكذلك بلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة 4.7 مليون سهم، وبلغ المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة 4.4 ألف صفقة في عام 2024م.

جدول رقم 6-2: مؤشرات سوق الأسهم السعودية (السوق الموازية - نمو)

السنة	عدد الأسهم المتداولة* (مليار سهم)	التغير (نسبة مئوية)	قيمة الأسهم المتداولة (مليار ﷼)	التغير (نسبة مئوية)	القيمة السوقية للأسهم المُصدرة (مليار ﷼)	التغير (نسبة مئوية)	عدد الصفقات المنفذة (مليون صفقة)	التغير (نسبة مئوية)	مؤشر أسعار الأسهم	التغير (نسبة مئوية)
2023	0.7	-35.8	8.1	-40.1	48.3	37.7	0.7	0.3	24,529.0	26.3
2024	1.2	67.9	14.1	75.0	58.9	21.9	1.1	60.8	31,475.7	28.3

*بيانات معدلة لجميع إجراءات الشركات.
المصدر: التقرير السنوي الإحصائي لعام 2024م، تداول السعودية.

عدد المسجلين في تداول

ارتفع عدد المستثمرين المسجلين في عام 2024م بما نسبته 7.8 في المئة مقارنة بالعام السابق، ليبلغ 6.6 مليون مستثمر. كما ارتفعت محافظ المستثمرين المسجلين في تداول بحوالي 2.1 مليون محفظة لتبلغ 13.2 مليون محفظة (جدول 6-3).

جدول رقم 6-3: عدد المستثمرين والمحافظ المسجلين في تداول (نهاية الفترة)

السنة	عدد المستثمرين المسجلين في تداول* (مليون مستثمر)	التغير (نسبة مئوية)	عدد محافظ المستثمرين المسجلين في تداول** (مليون محفظة)	التغير (نسبة مئوية)
2023	6.2	5.7	11.1	0.02
2024	6.6	7.8	13.2	18.6

* لا تشمل حاملي الشهادات غير المودعة.
** لا تشمل المحافظ المغلقة.
المصدر: التقرير السنوي الإحصائي لعام 2024م، تداول السعودية.

تطورات سوق الأسهم حسب القطاعات والشركات في عام 2024م

حقق قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى في عدد الأسهم المتداولة من بين القطاعات في عام 2024م، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة في القطاع 21.2 مليار سهم، تشكل ما نسبته 21.2 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، تلاه قطاع الخدمات الاستهلاكية بنحو 13.7مليار سهم، تشكّل ما نسبته 13.8 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وحل قطاع الطاقة في المرتبة الثالثة بنحو 7.9 مليار سهم، تشكّل ما نسبته 8.0 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة.

وأما عن قيمة الأسهم المتداولة، فقد جاء قطاع البنوك في المرتبة الأولى بقيمة بلغت 265.6 مليار ريال، تشكل ما نسبته 14.3 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وحل قطاع المواد الأساسية في المرتبة الثانية بقيمة بلغت 249.3 مليار ريال، تشكل ما نسبته 13.4 في المئة، وتلاه قطاع الطاقة في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت نحو 225.3 مليار ريال، تمثل ما نسبته 12.1 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة.

وفيما يخص عدد الصفقات المُنفذة خلال عام 2024م، فقد كان النصيب الأكبر لقطاع المواد الأساسية، حيث سجل نحو 19.6 مليون صفقة، تشكل ما نسبته 15.2 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة البالغ عددها 128.6 مليون صفقة، يليه قطاع البنوك بعدد 10.3 مليون صفقة، تشكل ما نسبته 8.0 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المُنفذة، وحل قطاع التأمين ثالثًا بنحو 9.9 مليون صفقة، تمثل ما نسبته 7.7 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المُنفذة (جدول 6-4).

جدول رقم 6-4: نشاط سوق الأسهم السعودية حسب القطاعات خلال عام 2024م

القطاع	عدد الأسهم المتداولة		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة	
	(مليون سهم)	النسبة للإجمالي	(مليار ﷼)	النسبة للإجمالي	(ألف صفقة)	النسبة للإجمالي
الطاقة	7,955.4	8.0	225.3	12.1	9,264.6	7.2
المواد الأساسية	7,381.9	7.4	249.3	13.4	19,583.7	15.2
السلع الرأسمالية	6,361.5	6.4	94.8	5.1	8,487.7	6.6
الخدمات التجارية والمهنية	3,710.6	3.7	44.4	2.4	3,984.5	3.1
النقل	1,094.7	1.1	81.0	4.3	5,117.4	4.0
السلع طويلة الأجل	1,862.5	1.9	18.1	1.0	1,905.1	1.5
الخدمات الاستهلاكية	13,738.9	13.8	68.2	3.7	6,383.0	5.0
الإعلام والترفيه	430.2	0.4	32.6	1.8	1,999.8	1.6
تجزئة وتوزيع السلع الكمالية	2,080.9	2.1	41.4	2.2	4,396.1	3.4
تجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية	7,418.9	7.4	48.5	2.6	4,373.8	3.4
إنتاج الأغذية	2,974.7	3.0	93.6	5.0	8,153.2	6.3
المنتجات المنزلية والشخصية	34.5	0.0	5.6	0.3	293.1	0.2
الرعاية الصحية	2,474.0	2.5	86.2	4.6	6,639.2	5.2
الأدوية	357.8	0.4	25.5	1.4	1,830.0	1.4
البنوك	7,240.2	7.3	265.6	14.3	10,337.9	8.0
الخدمات المالية	21,162.3	21.2	42.1	2.3	3,543.3	2.8
التأمين	3,745.3	3.8	118.9	6.4	9,866.6	7.7
التطبيقات وخدمات التقنية	1,103.8	1.1	51.7	2.8	3,659.5	2.8
الاتصالات	2,553.6	2.6	102.6	5.5	5,614.9	4.4
المرافق العامة	1,410.6	1.4	82.2	4.4	5,193.9	4.0
الصناديق العقارية المتداولة	696.7	0.7	5.7	0.3	2,063.5	1.6
إدارة وتطوير العقارات	3,869.8	3.9	79.0	4.2	5,883.5	4.6
المجموع	**99,659.0**	**100.0**	**1,862.3**	**100.0**	**128,574.2**	**100.0**

المصدر: التقرير السنوي الإحصائي لعام 2024م، تداول السعودية.

وبالنظر إلى نشاط السوق الموازية (نمو) حسب القطاعات في عام 2024م، يتضح أن قطاع السلع الرأسمالية كان هو الأكثر نشاطًا بين القطاعات في عدد الأسهم المتداولة، إذ استحوذ على ما نسبته 24.7 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (290.0 مليون سهم). وأما عن قيمة الأسهم المتداولة فقد استحوذ قطاع الخدمات الاستهلاكية على المرتبة الأولى بقيمة بلغت نحو 3,750.5 مليون ريال، تشكل ما نسبته 26.6 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة. وأما فيما يتعلق بعدد الصفقات المنفذة في عام 2024م في سوق نمو، فقد استحوذ قطاع الخدمات الاستهلاكية على النصيب الأكبر بعدد صفقات بلغ نحو 263.2 ألف صفقة، تمثل ما نسبته 24.1 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة (جدول 6-5).

جدول رقم 6-5: نشاط سوق الأسهم السعودية (السوق الموازية - نمو) حسب القطاعات خلال عام 2024م

القطاع	عدد الأسهم المتداولة		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة	
	مليون سهم	النسبة للإجمالي	(مليون ﷼)	النسبة للإجمالي	ألف صفقة	النسبة للإجمالي
المواد الأساسية	197.6	16.8	1,427.6	10.1	162.9	14.9
السلع الرأسمالية	290.0	24.7	2,250.5	15.9	126.0	11.5
الخدمات التجارية والمهنية	50.2	4.3	741.9	5.3	66.2	6.1
النقل	3.2	0.3	149.0	1.1	13.9	1.3
السلع طويلة الأجل	5.3	0.5	31.6	0.2	8.0	0.7
الخدمات الاستهلاكية	145.2	12.4	3,750.5	26.6	263.2	24.1
الإعلام والترفيه	0.6	0.1	45.5	0.3	5.1	0.5
تجزئة وتوزيع السلع الكمالية	14.0	1.2	233.6	1.7	23.4	2.1
تجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية	1.9	0.2	62.7	0.4	4.0	0.4
إنتاج الأغذية	65.3	5.6	889.2	6.3	65.7	6.0
المنتجات المنزلية والشخصية	10.7	0.9	150.1	1.1	11.9	1.1
الرعاية الصحية	82.3	7.0	1,683.4	11.9	157.2	14.4
الخدمات المالية	9.4	0.8	242.1	1.7	25.1	2.3
التطبيقات وخدمات التقنية	65.4	5.6	1,494.3	10.6	104.1	9.5
المرافق العامة	0.9	0.1	46.0	0.3	4.8	0.4
الصناديق العقارية المتداولة	0.9	0.1	10.1	0.07	0.5	0.1
إدارة وتطوير العقارات	231.1	19.7	916.6	6.1	49.5	4.5
المجموع	1,174.2	100.0	14,125.0	100.0	1,091.3	100.0

المصدر: التقرير السنوي الإحصائي لعام 2024م، تداول السعودية.

تطورات سوق الصكوك وأدوات الدين في عام 2024م

شهد سوق الصكوك وأدوات الدين عددًا من التطورات الإيجابية، ومن أبرزها ما يلي:

- تنظيم نشاط صناعة السوق لسوق أدوات الدين، بما يساهم في تعزيز سيولة سوق الصكوك وأدوات الدين وتوسيع قاعدة المستثمرين.
- الترخيص لإحدى الشركات للبدء في ممارسة أعمال السوق من فئة نظام التداول البديل، بما يسهم في تنويع قنوات الوصول وتعزيز السيولة لسوق الصكوك وأدوات الدين.
- إطلاق وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين لمنتج صكوك حكومية ادخارية مخصصة للأفراد ومدعوم من الحكومة تحت اسم (صح)، بما يسهم في رفع معدلات الادخار بين الأفراد، وإثراء الثقافة المالية، والتوعية بأهمية الادخار وفوائده للتخطيط لأهداف مستقبلية.
- قيام وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين بضم خمس مؤسسات سوق مالية لبرنامج المتعاملين الأوليين، بما يسهم في تنويع قنوات الوصول للصكوك الحكومية وتوسيع قاعدة المستثمرين فيها.
- تقليل الحد الأدنى لحجم إصدارات الصكوك والسندات من 50 مليون ريال (إذا كان المصدر لديه أوراق مالية مدرجة) و100 مليون ريال (إذا لم يكن للمصدر أوراق مالية مدرجة) إلى 5 مليون ريال سعودي، بما يسهم في تعميق سوق الصكوك وأدوات الدين المدرجة.
- تخفيف وتطوير المتطلبات التنظيمية لطرح أدوات الدين للطرح المستثنى، والطرح الخاص، والطرح العام، بما يسهم في تحفيز الإصدارات وتعميق سوق الصكوك وأدوات الدين، والتي تضمنت السماح للصناديق والبنوك التنموية للمملكة والصناديق السيادية للمملكة بطرح أدوات الدين طرحًا مستثنى وفق ضوابط وشروط محددة، بما يوفر المرونة لتمويل احتياجاتهم التمويلية عبر سوق أدوات الدين وتحقيق المستهدفات الوطنية الاستراتيجية والتنموية. كما تضمنت التعديلات تخفيف متطلبات إعداد نشرة الإصدار في الطرح العام، وتيسير متطلبات إعداد نشرة الإصدار لأدوات الدين.
- تمكين الحسابات المجمعة والتي تُمكّن تسجيل أو تدوين الأوراق المالية للعميل باسم مؤسسة السوق المالية، بما يسهم في تطوير آليات التداول المتاحة في السوق المالية السعودية وتحفيز الاستثمار، إضافةً إلى رفع جاذبية السوق وكفاءتها لاسيما في سوق أدوات الدين.
- تمكين مؤسسات السوق المالية من إتاحة خدمة لعملائها لتمكينهم من الاستفادة من الأموال المودعة في حساباتهم عن طريق استثمارها في منتجات استثمارية وتلقي عوائد عليها كالصكوك الحكومية، بما يسهم في تعزيز السيولة في سوق الصكوك وأدوات الدين.

وعلى صعيد نشاط التداول في سوق الصكوك وأدوات الدين، تشير البيانات إلى ارتفاع في إجمالي الصفقات المنفذة لتبلغ 44.6 ألف صفقة خلال عام 2024م مقارنة بـ 40.6 ألف صفقة خلال العام 2023م. كما بلغ إجمالي قيمة الإصدارات الإجمالية للصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق 633.5 مليار ريال في عام 2024م.

سجل إجمالي القيمة المتداولة لسوق الصكوك والسندات 21.6 مليار ريال في عام 2024م مقارنة بـ 19.0 مليار ريال في عام 2023م، (جدول 6-6)، وبلغ حجم الصكوك والسندات المدرجة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الربع الرابع من العام 2024م 15.6 في المئة، وبلغ حجم الصكوك والسندات غير المدرجة منها 4.9 في المئة (رسم بياني 6-1). وقد أغلق مؤشر سوق الصكوك والسندات عند مستوى 902.1 نقطة بانخفاض قدره 1.4 في المئة عن العام 2023م.

جدول رقم 6-6: إحصائيات سوق الصكوك والسندات لعام 2024م

الفترة	إغلاق المؤشر (نقطة)	القيمة المتداولة (مليار ﷼)	عدد الصفقات (ألف صفقة)
2023	915.3	19.0	40.6
2024	902.1	21.6	44.6
التغير (نسبة مئوية)	-1.4	13.7	9.9

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2024م.

رسم بياني رقم 6-1: حجم الصكوك والسندات من الناتج المحلي الإجمالي 2024م

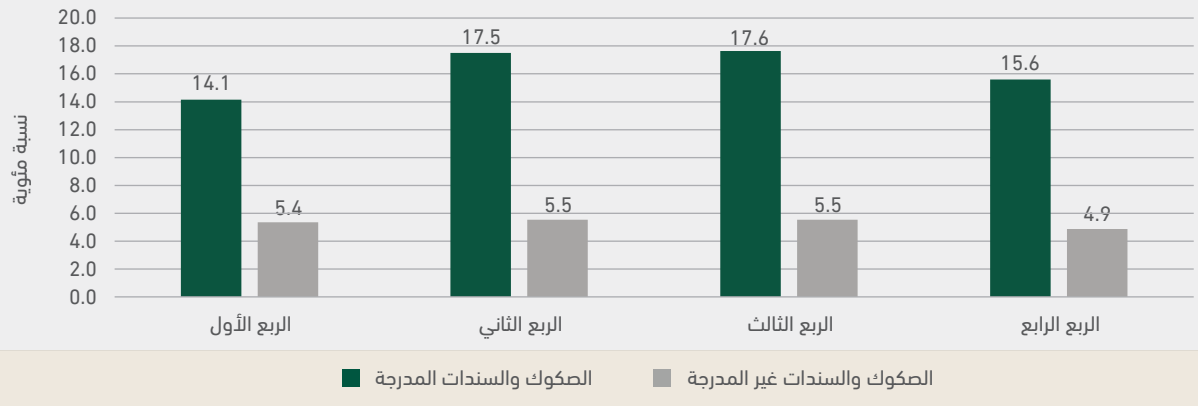

المصدر: تداول السعودية.

تطورات صناديق الاستثمار العامة في عام 2024م

ارتفع عدد صناديق الاستثمار التي تديرها شركات الاستثمار في المملكة في عام 2024م بنسبة 11.7 في المئة، ليصل إلى 325 صندوقًا، بعدد مشتركين بلغ 1.6 مليون مشترك بنهاية عام 2024م. في المقابل، ارتفع إجمالي أصول الصناديق بـ 42.3 في المئة ليصل إلى 174.4 مليار ريال، إذ ارتفع حجم الاستثمارات بالأصول المحلية عن حجمه في العام السابق بنسبة 42.9 في المئة حتى وصل إلى 144.6 مليار ريال، كما ارتفعت الاستثمارات بالأصول الأجنبية لصناديق الاستثمار بنسبة 39.6 في المئة حتى وصلت إلى 29.9 مليار ريال، والتي تُشكل ما نسبته 17.1 من إجمالي أصول الصناديق، في حين شكّلت صناديق الاستثمار بالأصول المحلية ما نسبته 82.9 في المئة (جدول 6-7، ورسم بياني 6-2).

جدول رقم 6-7: أهم مؤشرات صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية

السنة	عدد الصناديق العامة	التغير (نسبة مئوية)	الاستثمارات بالأصول المحلية (مليار ﷼)	التغير (نسبة مئوية)	الاستثمارات بالأصول الأجنبية (مليار ﷼)	التغير (نسبة مئوية)	إجمالي أصول الصناديق (مليار ﷼)	التغير (نسبة مئوية)	عدد المشتركين (ألف مشترك)	التغير (نسبة مئوية)
2023	291	14.1	101.2	0.0	21.4	-14.1	122.6	-2.8	1,080.5	65.5
2024	325	11.7	144.6	42.9	29.9	39.6	174.4	42.3	1,571.6	45.5

المصدر: هيئة السوق المالية.

رسم بياني رقم 6-2: أصول صناديق الاستثمار لدى شركات الاستثمار المحلية

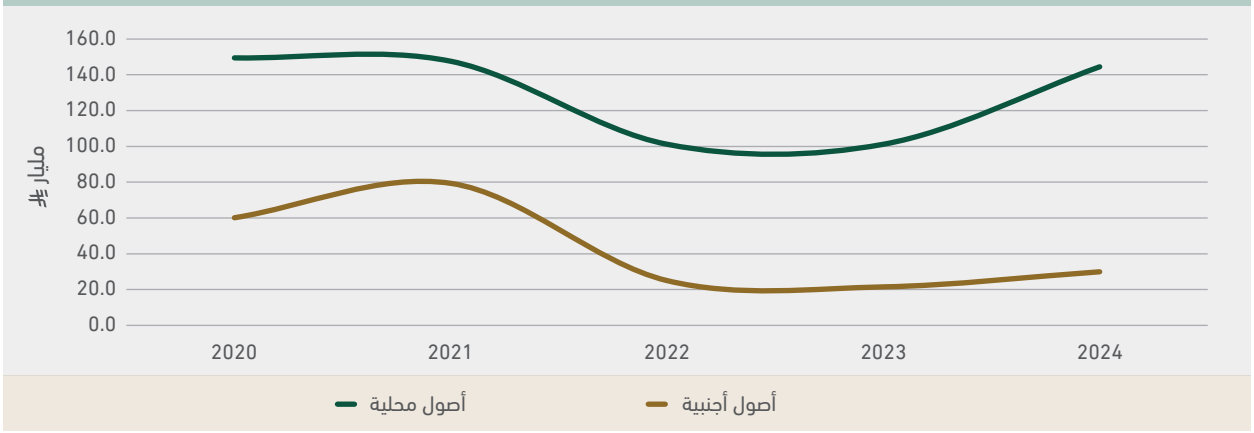

المصدر: هيئة السوق المالية.

وباستعراض مؤشرات صناديق الاستثمار العامة حسب نوع الاستثمار، فقد ارتفعت قيمة صناديق الاستثمار في الأسهم الأجنبية بما نسبته 331.4 في المئة لتبلغ 15.1 مليار ريال، كما ارتفعت قيمة صناديق الاستثمار في الأصول الأجنبية الأخرى بما نسبته 114.3 في المئة لتبلغ 1.5 مليار ريال، بالإضافة إلى ارتفاع صناديق الاستثمار في أدوات النقد المحلية بنسبة 95.4 في المئة لتبلغ 46.5 مليار ريال. في المقابل، انخفضت قيم الأصول في كل من صناديق الاستثمار في السندات الأجنبية بنسبة 33.3 في المئة، وصناديق الاستثمار في أدوات النقد الأجنبية بنسبة 15.9 في المئة، بالإضافة إلى صناديق الاستثمار في الصكوك والسندات المحلية بنسبة 8.0 في المئة (جدول رقم 6-8).

جدول رقم 6-8: أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية موزعة حسب نوع الاستثمار

(مليار ﷼)

السنة	أسهم محلية	أسهم أجنبية	صكوك وسندات محلية	سندات أجنبية	أدوات نقدية محلية	أدوات نقدية أجنبية	أصول محلية أخرى	أصول أجنبية أخرى	استثمارات عقارية	إجمالي الأصول
2023	27.9	3.5	13.8	2.7	23.8	14.5	11.0	0.7	24.7	122.6
2024	42.9	15.1	12.7	1.8	46.5	12.2	14.0	1.5	27.6	174.4
التغير (نسبة مئوية)	53.8	331.4	-8.0	-33.3	95.4	-15.9	27.3	114.3	11.7	42.3

المصدر: هيئة السوق المالية.

وفقًا لأحدث الأحصائيات لسوق المشتقات المالية للعام 2024م، بلغ إجمالي عدد الصفقات نحو 114 صفقة منفذة، بقيمة متداولة بلغت 39.4 مليون ريال وبلغ إجمالي الكمية المتداولة 3,685 عقد خلال عام 2024م.

قطاع التأمين

تعد هيئة التأمين الجهة المعنية لتنظيم قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية، والتي أُنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (85) بتاريخ 2023/8/15م. وتهدف الهيئة إلى تنظيم قطاع التأمين في المملكة والإشراف والرقابة عليه بما يدعمه ويعزز من فاعليته، وتعمل كذلك على تنمية الوعي التأميني، وحماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين، واستقرار القطاع، والمساهمة في الاستقرار المالي والعمل على ترسيخ مبادئ العلاقة التعاقدية التأمينية وأركانها.

أولًا: التطورات التنظيمية المتعلقة بالنشاط الإشرافي على قطاع التأمين في عام 2024م

يتم العمل على تحديث الأنظمة واللوائح والتعليمات وتطويرها بشكل مستمر بما يتناسب مع تغيرات القطاع بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، ولأجل ذلك، فقد تم إصدار عددٍ من القواعد والضوابط والصيغ النموذجية لمواكبة التغيرات في القطاع والاقتصاد بشكل عام، ومن أبرزها الآتي:

- إصدار الوثيقة الموحدة للتأمين الصحي للعمالة المنزلية والتي تحدد الحد الأدنى للتأمين الصحي الإلزامي لهذه الفئة التي يزيد عددهم عن أربعة أشخاص لدى صاحب العمل. تهدف الوثيقة إلى التغطية الصحية للعمالة المنزلية.
- إصدار الصيغة الموحدة لوثيقة تأمين المسؤولية المهنية لجهات تفتيش أعمال كود البناء السعودي، حيث تبين الوثيقة الحد الأدنى لتغطيات واستثناءات تأمين المسؤولية المهنية لجهات تفتيش أعمال كود البناء السعودي التي لا يجوز الاتفاق على تخفيضها. كما حددت حالات بداية التغطية ونهايتها، وكذلك حالات تطبيق الأثر الرجعي للتغطية.
- إصدار الصيغة الموحدة لوثيقة تأمين المسؤولية المدنية للأماكن المكتظة والأنشطة عالية الخطورة، حيث تضع الحد الأدنى في تأمين المسؤولية المدنية الإلزامي، إذ تتناسب هذه الوثيقة مع الأماكن والأنشطة ذات الأخطار المرتفعة والأماكن التي تكتظ بالجمهور وفقًا لمراحل تطبيقها الإلزامية. وبيّنت الوثيقة اشتمال التعويض للأضرار الجسدية والأضرار المادية الناشئة عن المسؤولية المدنية للمؤمن له التي قد تلحق بالطرف الثالث.

ثانيًا: التوطين في قطاع التأمين

بلغ إجمالي عدد الموظفين العاملين في شركات التأمين بنهاية عام 2024م ما إجماليه 11,446 موظفًا وموظفةً، وشكّل الموظفون السعوديون منهم ما نسبته 84.0 في المئة من إجمالي العاملين في شركات التأمين، حيث ارتفعت نسبة السعوديين في المناصب غير الإدارية إلى 88.0 في المئة، وبلغت نسبة السعوديين في المناصب الإدارية نحو 70.0 في المئة (جدول 6-9).

جدول رقم 6-9: نسب التوطين في شركات التأمين

الجنسية	2023			2024		
	عدد الموظفين في المناصب غير الإدارية	عدد الموظفين في المناصب الإدارية	المجموع	عدد الموظفين في المناصب غير الإدارية	عدد الموظفين في المناصب الإدارية	المجموع
سعودي	6,906	1,531	8,437	7,689	1,892	9,581
غير سعودي	1,492	694	2,186	1,060	805	1,865
الإجمالي	8,398	2,225	10,623	8,749	2,697	11,446
نسبة التوطين	82.0	69.0	79.0	88.0	70.0	84.0

المصدر: هيئة التأمين - تقرير سوق التأمين السعودي 2024م.

وبلغ إجمالي عدد موظفي شركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين بنهاية عام 2024م ما إجماليه 6,434 موظفًا وموظفةً، وشكّل الموظفون السعوديون منهم ما نسبته 87.0 في المئة من إجمالي العاملين في شركات المهن الحرة، حيث ارتفعت نسبة السعوديين في المناصب غير الإدارية إلى 87.0 في المئة مقابل 83.0 في المئة العام السابق، وبلغت نسبة السعوديين في المناصب الإدارية 90.0 في المئة مقابل 86.0 في المئة في العام السابق (جدول 6-10).

جدول رقم 6-10: نسب التوطين في شركات المهن الحرة

الجنسية	2023			2024		
	عدد الموظفين في المناصب غير الإدارية	عدد الموظفين في المناصب الإدارية	المجموع	عدد الموظفين في المناصب غير الإدارية	عدد الموظفين في المناصب الإدارية	المجموع
سعودي	4,704	998	5,702	4,589	1,019	5,608
غير سعودي	989	157	1,146	712	114	826
الإجمالي	5,693	1,155	6,848	5,301	1,133	6,434
نسبة التوطين	83.0	86.0	83.0	87.0	90.0	87.0

المصدر: هيئة التأمين - تقرير سوق التأمين السعودي 2024م.

ثالثًا: سوق التأمين خلال عام 2024م

أ- أداء السوق بشكل عام

انتعش قطاع التأمين خلال العام 2024م، وسجل إجمالي أقساط التأمين المكتتبة نموًا بنسبة 16.3 في المئة مقارنة بالعام السابق بالغًا 76.1 مليار ريال. وارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 15.9 في المئة حتى بلغت ما قيمته 47.6 مليار ريال بنهاية عام 2024م مقارنة بقيمة 41.1 مليار ريال في عام 2023م.

ب- عمق سوق التأمين وكثافته

ارتفعت مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.2 نقطة مئوية لتبلغ 1.9 في المئة في عام 2024م، كما زادت مساهمته في الناتج المحلي غير النفطي بنحو 0.2 نقطة مئوية لتبلغ 2.6 في المئة (رسم بياني 6-3).

رسم بياني رقم 6-3: عمق التأمين وكثافته

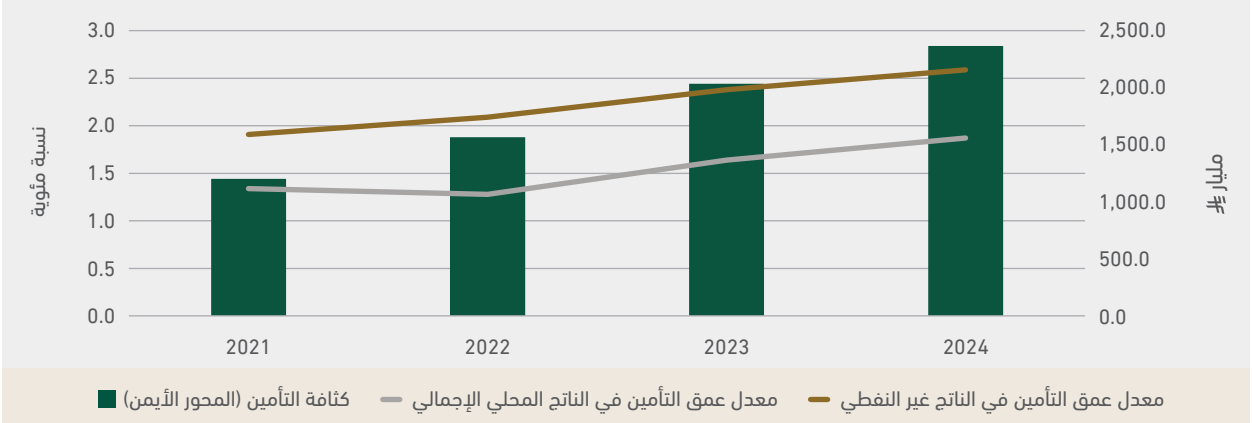

المصدر: هيئة التأمين - تقرير سوق التأمين السعودي 2024م.

رابعًا: مجلس الضمان الصحي

بلـغ عـدد المشـمولين بالتغطيـة الصحيـة مـن المؤمـن لهـم 13.0مليـون مؤمن له فـي نهايـة عـام 2024م. وفيما يتعلق بالمرافق الصحية المُعتمدة من قبل المجلس لتقديم الرعاية الصحية فقد بلغ عددها 6,475 مرفقًا صحيًا في نهاية عام 2024م، وكان التركز الجغرافي الأعلى في منطقة الرياض بنصيب مئوي بلغ 31.7 في المئة (2,050 مرفق صحي)، تلتها منطقة مكة المكرمة بنصيب مئوي بلغ 22.8 في المئة (1,479 مرفق صحي)، وجاءت منطقة الشرقية في المرتبة الثالثة بنصيب مئوي بلغ 19.2 في المئة (1,240 مرفق صحي)، وفيما توزعت المرافق البالغ عددها 1,706 مرفقًا صحيًا على بقية مناطق المملكة.

قطاع التمويل

يتولى البنـك المركـزي السـعودي مهـام مراقبـة قطـاع التمويل غير المصرفـي وتنظيمه وتطوير بيئته التنظيمية وفـقًا لأفضـل الممارسـات المعمـول بهـا، وبمـا يواكـب آخـر التطـورات فـي صناعـة التمويـل. ويحـرص البنـك المركـزي علـى ضمـان مناسـبة الأنظمـة واللوائـح، ومسـاهمتها فـي زيـادة نمـو قطـاع التمويـل وحفـظ حقـوق المتعامليـن فيـه. إضافـة لذلـك، يعمـل البنـك المركـزي علـى دعـم قطـاع التمويـل وتمكينـه من خلال السماح بدخـول أنشـطة تمويليـة جديـدة تعـزز القطـاع وتدعمـه، وجـذب شـريحة جديـدة مـن المسـتثمرين والشـركات مـن أصحـاب رؤوس الأموال المتوسـطة للعمـل تحـت إشـرافه مع ضمان كفـاءة عمـل هـذه الشـركات بالحـرص علـى التزامهـا بحوكمـة الشـركات وإدارة المخاطـر والالتزام وحمايـة العملاء.

أولاً: التطورات المالية لقطاع شركات التمويل

الأصول والخصوم وحقوق الملكية

حققت معظم مؤشرات قطاع شركات التمويل نسب نمو بمعدلات متفاوتة؛ إذ ارتفع إجمالي حقوق الملكية وأصول شركات التمويل بنسبة 24.7 في المئة و7.8 في المئة على التوالي بنهاية عام 2024م. وانخفض إجمالي الخصوم بنسبة 2.5 في المئة (رسم بياني 6-4).

رسم بياني رقم 6-4: المركز المالي لقطاع شركات التمويل

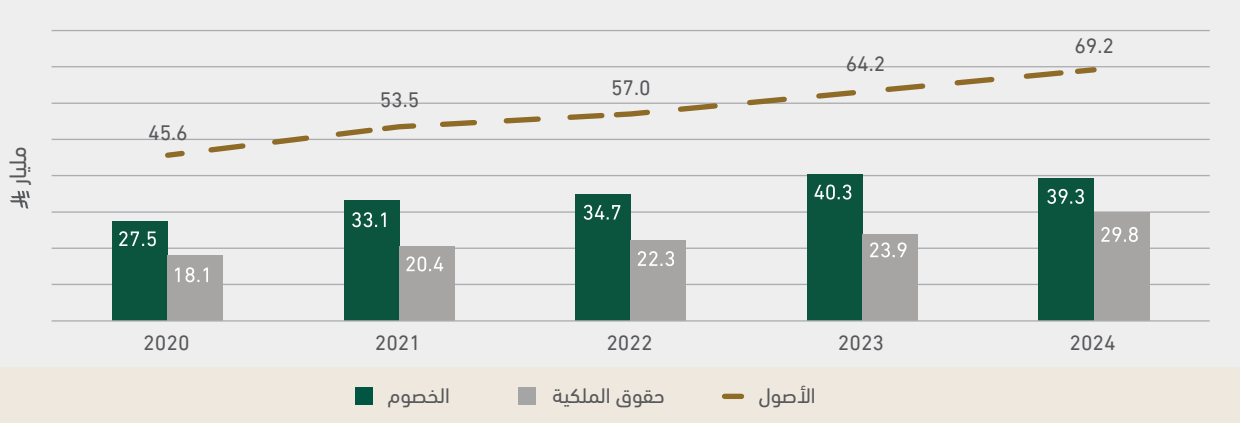

المصدر: البنك المركزي السعودي.

المحفظة التمويلية

استمر نمو المحفظة التمويلية للقطاع؛ إذ بلغ إجمالي صافي المحفظة التمويلية بنهاية عام 2024م حيث بلغت 96.2 مليار ريال بارتفاع يُقدر بنحو 13.6 في المئة مقارنة بنهاية عام 2023م (رسم بياني 6-5). وتَوزّع التمويل المُقدم من شركات التمويل على القطاعات الرئيسة من قطاع التجزئة (الأفراد) وقطاع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وقطاع الشركات. وشكّل التمويل المُقدم لقطاع التجزئة (الأفراد) الجزء الأكبر من مجموع صافي التمويل المُقدم بنسبة 77.3 في المئة، وبلغت نسبة التمويل المُقدم لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر نحو 18.9 في المئة، أما نسبة التمويل المُقدم للشركات فقد بلغت 3.8 في المئة من صافي مجموع المحفظة التمويلية لقطاع شركات التمويل (رسم بياني 6-6).

رسم بياني رقم 6-5: إجمالي المحفظة التمويلية (داخل الميزانية وخارجها)

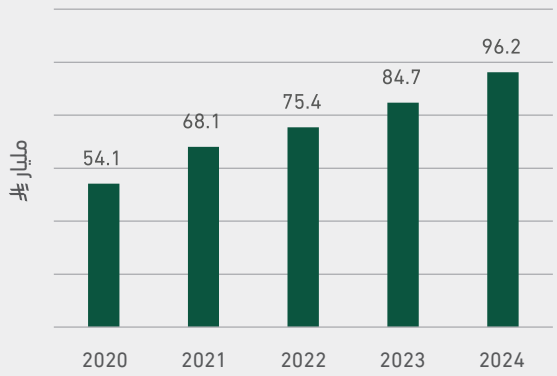

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 6-6: المحفظة التمويلية حسب القطاع الممول بنهاية عام 2024م

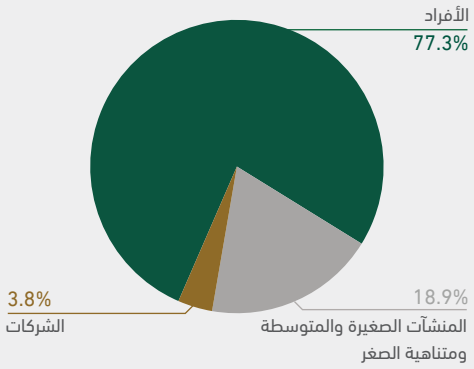

المصدر: البنك المركزي السعودي.

وبلغت التمويلات المُقدمة للقطاع العقاري بنوعيه السكني والتجاري نحو 28.3 مليار ريال، بما نسبته 29.4 في المئة من إجمالي المحفظة التمويلية، يليهما بذلك التمويل الشخصي وتمويل المركبات بنسبة 28.7 في المئة و26.1 في المئة على التوالي، وبإجمالي بلغ نحو 52.7 مليار ريال لكلا النشاطين، وجاءت بطاقات الائتمان بأقل نسبة مساهمة في المحفظة التمويلية بنحو 2.0 في المئة (رسم بياني 6-7).

رسم بياني رقم 6-7: المحفظة التمويلية حسب الأنشطة بنهاية عام 2024م

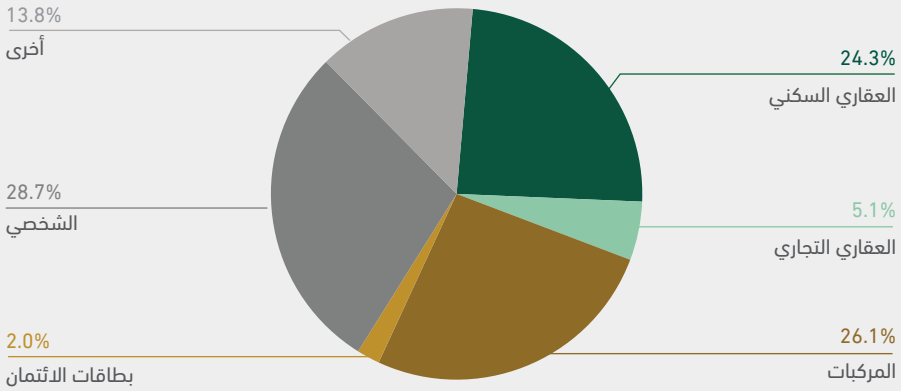

المصدر: البنك المركزي السعودي.

ثانيًا: نسب التوطين في قطاع التمويل

شهدت نسب التوطين في قطاع التمويل في عام 2024م انخفاضًا طفيفًا بـ 0.1 نقطة مئوية لتبلغ 85.7 في المئة مقابل 85.8 في المئة في عام 2023م (رسم بياني 6-8).

رسم بياني رقم: 6-8: نسب التوطين لدى قطاع شركات التمويل

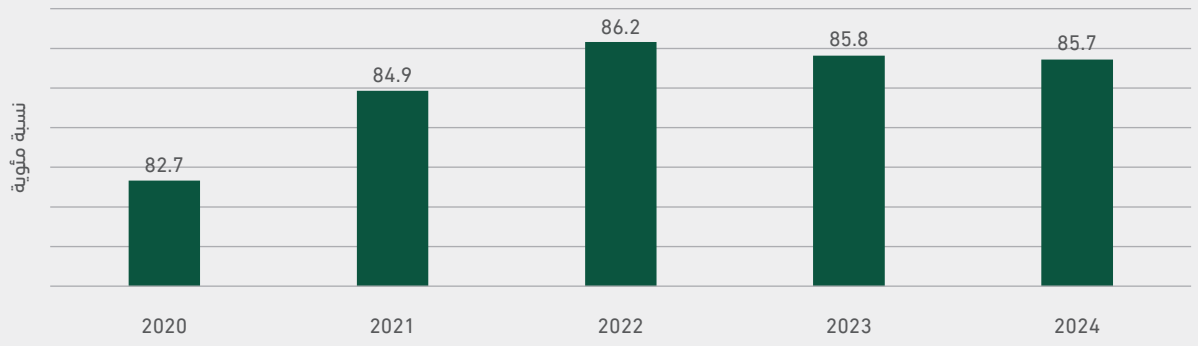

المصدر: البنك المركزي السعودي.

التقنية المالية

يسعى البنك المركزي السعودي إلى تمكين قطاع التقنية المالية لتعزيز دور الابتكار والمنافسة وفتح المجال أمام الجهات الفاعلة غير المصرفية لتقديم خدمات التقنية المالية بما يتفق مع متطلبات التنمية وبما يساهم في تحقيق رؤية السعودية 2030. وفيما يلي ملخص لأبرز منجزات البنك المركزي في قطاع التقنية المالية:

- بلغ عدد شركات التقنية المالية 261 شركة تقنية مالية فاعلة بنهاية عام 2024م، متجاوزًا بذلك مستهدف عام 2025م (230 شركة تقنية مالية)، ومحققًا بذلك الأثر المنشود بالوصول إلى 525 شركة تقنية مالية في عام 2030م.
- أكثر من 11,000 وظيفة مباشرة في مجال التقنية المالية منها مايزيد عن 8,500 وظيفة في الشركات التي تقع تحت إشراف البنك المركزي السعودي متجاوزًا بذلك المستهدف لعام 2024م وهو4831 وظيفة.
- تجاوز المجموع التراكمي للاستثمار في قطاع التقنية المالية 7.6 مليار ريال سعودي خلال عام 2024م.
- إطلاق عدة برامج تدريبية لرفع الكفاءات في مجال التقنية المالية، ودخول نماذج أعمال جديدة ومبتكرة إلى البيئة التجريبية التشريعية لاختبار منتجاتها مثل منصة تجميع الودائع المربوطة لآجل، مما يعكس جاذبية البيئة للشركات الريادية.

قطاع المدفوعات

أعلن البنك المركزي السعودي وصول حصة المدفوعات الإلكترونية في قطاع التجزئة "الأفراد" - أحد مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي - نسبة 79.0 بالمئة من إجمالي عمليات الدفع المنفذة من قبل الأفراد في المملكة لعام 2024م، مقارنةً بنسبة 70.0 بالمئة المسجلة في العام 2023م.

ويتزامن هذا الإنجاز مع تحقيق أنظمة المدفوعات في المملكة نموًا كبيرًا خلال العام 2024م، حيث سَجل عدد العمليات غير النقدية المنفذة نحو 12.6 مليار عملية مقارنة بنحو 10.8 مليار عملية للعام 2023م.

وكذلك حققت المدفوعات الالكترونية أرقامًا قياسية خلال العام 2024م، حيث تجاوز عدد عمليات الدفع المنفذة ببطاقات الدفع على أجهزة نقاط البيع حاجز 10 مليار عملية، كما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع العاملة في المملكة 1.98 مليون جهاز نقطة بيع، بالإضافة إلى تجاوز مدفوعات التجارة الإلكترونية 1 مليار عملية.

7 البنك المركزي السعودي؛ منجزات وتطلعات

البنك المركزي السعودي؛
منجزات وتطلعات

يؤدي البنك المركزي السعودي المهام المنوطة به على نحوٍ ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الوطني ورؤية السعودية 2030، مستندًا في أعماله إلى رؤية واضحة لواقع القطاع المالي ومستقبله في المملكة، ودوره المأمول في تعزيز النمو الاقتصادي. ويسعى البنك المركزي إلى تحقيق العديد من الإنجازات، وتوظيف دوره الإشرافي والرقابي في دعم الاقتصاد الوطني، ودعم مسيرة التحول الرقمي والابتكار في القطاع المالي، ومواكبة ذلك بالتشريعات التي تعزز جاهزية القطاع المالي ومتانته وتمضي به قُدمًا نحو تحقيق رؤية السعودية 2030. ويتناول هذا الفصل دور البنك المركزي ومهامه، ويستعرض أهم منجزاته خلال عام 1445هـ/1446هـ (2024م).

نظام البنك المركزي السعودي

تم إنشاء البنك المركزي (مؤسسة النقد) بموجب المرسوم الملكي رقم (1046/10/4/30)، بتاريخ 25 رجب 1371هـ الموافق 20 أبريل 1952م، وقد كان آنذاك يحمل مسمى مؤسسة النقد العربي السعودي. ومواكبةً للممارسات العالمية للبنوك المركزية، فقد صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود –حفظه الله– بتاريخ 11 ربيع الثاني 1442هـ الموافق 24 نوفمبر 2020م على نظام البنك المركزي السعودي، وتضمن النظام تغيير مسمى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى البنك المركزي السعودي وارتباط البنك المركزي مباشرةً بالملك أيده الله، مع استمرار تمتع البنك المركزي بالاستقلال المالي والإداري، وحلوله محل مؤسسة النقد العربي السعودي في كافة حقوقها والتزاماتها.

وقد حدد النظام أهداف البنك المركزي، وهي:

- المحافظة على الاستقرار النقدي.
- دعم استقرار القطاع المالي وتعزيز الثقة فيه.
- دعم النمو الاقتصادي.

استراتيجية البنك المركزي

يسعى البنك المركزي السعودي "ساما" إلى دعم رؤية السعودية 2030 وبرامجها التنفيذية من خلال المحافظة على الاستقرار النقدي، ودعم استقرار القطاع المالي وتعزيز الثقة به، ودعم النمو الاقتصادي.

وتأتي استراتيجية "ساما" التي اتسمت منهجيتها بالشمولية والتكامل واستندت إلى أهداف "ساما" الرئيسة، التزامًا حقيقيًا لجعل التطلعات واقعًا ملموسًا، داعمة للحلول المعالِجة للتحديات، ومستثمرةً للفرص الطامحة إلى تحقيق التغيير الإيجابي الفاعل.

وتركّزت رسالة "ساما" في إستراتيجيتها في المحافظة على الاستقرار النقدي، ودعم استقرار القطاع المالي، وتمكين وطن مزدهر وطموح.

وتُعدُّ هذه الإستراتيجية رؤية متكاملة ترتكز على أربع ركائز رئيسة تتمثّل في: **المتانة، والتفوق، والتأثير، والتطوير**، التي تشكّل معًا حجر الأساس لبلوغ طموحات البنك المركزي في المواصلة في بناء منظومة مالية متقدمة للارتقاء بجودة وكفاءة أداء المهام بما يضمن لبلدنا ومجتمعنا مستقبلاً زاهرًا، ونموًا اقتصاديًا متزايدًا، وخطوات متسارعة نحو تحقيق المستهدفات الوطنية الطموحة. بالإضافة إلى ذلك، تستند الإستراتيجية إلى منظومة من القيم المؤسسية التي توجه عمل البنك وتعزز ثقافته التنظيمية، وتشمل: المصلحة العامة، والتعاون، والتميز، والنزاهة، والمرونة.

وفيما يلي نظرة عامة عن المكونات الرئيسة للإستراتيجية.

الرسالة

المحافظة على الاستقرار النقدي، ودعم استقرار القطاع المالي، وتمكين وطن مزدهر وطموح.

	المتانة	التفوق	التأثير	التطوير
الركائز	الحفاظ على الاستقرار النقدي ودعم استقرار القطاع المالي لمواجهة التحديات المستقبلية.	التميز في الارتقاء بعمليات البنك المركزي لتحقيق مهامه وتبني منظمة ديناميكية مستعدة للمستقبل.	تعزيز المشاركة الدولية لتمثيل مواقف المملكة العربية السعودية والاستمرار في دعم اتخاذ القرارات الوطنية بصفة البنك مستشارًا موثوقًا للحكومة.	خلق بيئة محفزة لتعزيز التنمية والابتكار في النظام المالي وتشجيع النمو طويل الأجل.
الأدوات الاستراتيجية	المحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي ضمن صلب اختصاصات البنك المركزي السعودي.	تحسين القدرات في مجال البيانات ودعم التحول الرقمي.	الاستثمار في الأبحاث المتقدمة وقدرات النمذجة الاقتصادية مع تحقيق تقدم متوازن.	تمكين تحقيق المهام الوطنية ذات العلاقة المحددة ضمن رؤية السعودية 2030.
	تعزيز المتانة والشفافية لقياس المخاطر المتعلقة بالاستدامة.	أن يكون البنك المركزي السعودي جهة عمل مفضلة.	أن يكون البنك المركزي السعودي رائدًا في مجال السياسات ذات العلاقة على المستوى الدولي.	تمكين النمو طويل الأجل بالمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي.
القيم	المصلحة العامة Public Intrest	التعاون Collaboration	التميز Excellence	النزاهة Integrity	المرونة Agility

المخاطر والالتزام

انطلاقًا من حرص البنك المركزي السعودي على ترسيخ مفهوم إدارة المخاطر والالتزام بهدف بناء ثقافة واعية على أساس علمي وفني، فقد تبنى البنك المركزي نظام إدارة المخاطر والالتزام (GRC) بهدف رفع كفاءة مخرجات الأعمال والتقارير الصادرة عن الإدارة لمختلف المستويات داخل البنك المركزي، إضافةً إلى رفع جودة الخدمات المقدمة لأصحاب المصلحة داخل البنك المركزي وخارجه، بالإضافة إلى تطوير أُطر العمل بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية والنمط التشغيلي للبنك المركزي، وبما يتوافق مع أفضل الأساليب والممارسات الحديثة في مجال إدارة المخاطر والالتزام واستمرارية الأعمال على النحو الذي يخدم البنك المركزي في تحقيق أهدافه واستراتيجيته.

منجزات وتطلعات البنك المركزي السعودي

إصدار النقد وتنظيمه

يُعد إصدار العملة الوطنية، إحدى المهام المنوطة بالبنك المركزي السعودي، إذ يحرص البنك المركزي على الحفاظ على العُملة المصدرة وضمان استقرار قيمتها، إضافةً إلى حفظ موجودات الدولة من العملة وتأمين الاحتياجات منها عبر فروع البنك المركزي السعودي في جميع مناطق المملكة. وتتم طباعة العملة الوطنية وسكها وفق أحدث المواصفات الفنية المُتاحة كما تزوّد العملة بأحدث العلامات الأمنية وأقواها، مما يسهل على المتعاملين التعرف على العملة النظامية. ويحرص البنك المركزي السعودي على تعزيز الوعي المعرفي بالعملة الوطنية وعلاماتها الأمنية، إضافةً إلى متابعة جميع حالات التزييف واتخاذ التدابير اللازمة، حيثُ يُنسق البنك المركزي السعودي باستمرار مع الجهات الأمنية في سبيل التصدي لمحاولات التزييف؛ الذي بدوره قد ساهم في انخفاض نسب تزييف العملة السعودية. ومن الجهود التي بذلها البنك المركزي السعودي في مكافحة عمليات تزييف العملة خلال عام 1445هـ/1446هـ (2024م):

- عقد الدورات التدريبية لنشر الوعي والمعرفة بالعملة السعودية وكشف تزييفها، وذلك من خلال تقديم دورات متخصصة تتضمن الجوانب الخاصة بصناعة وطباعة الورقة النقدية، إضافةً إلى الحديث عن أحدث إصدارات العملة (الإصدار السادس) والعلامات الأمنية الخاصة به، والتدريب في مجال وسائل كشف الأوراق النقدية المزيفة، مع التركيز على جانب التطبيق العملي. علاوة على ذلك، تم تقديم محاضرات توعوية عن العملة السعودية لزوار البنك المركزي من طلاب الجامعات والنوادي الطلابية.
- بهدف نشر الوعي المعرفي بالورقة النقدية السعودية، تم توزيع بروشورات العلامات الأمنية الخاصة بالإصدار السادس وأقلام كشف التزييف في أسواق الماشية خاصةً في موسم الحج بغرض حمايتهم من قبول الأوراق النقدية المزيفة.
- تحديث تطبيق العملة السعودية بحيث يوضّح بطريقة تفاعلية العلامات الأمنية، وماهية استجابة العلامات الأمنية عند إمالة الورقة النقدية، أو تسليط الضوء عليها، أو عند استخدام عدسة مكبرة.

الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية

الإشراف على القطاع المصرفي والرقابة عليه

يشرف البنك المركزي السعودي على عمل البنوك ويتولى الرقابة عليها بهدف التأكد من ملاءمتها وسلامتها المالية وضمان فاعلية أدائها في خدمة الاقتصاد الوطني من خلال تطبيق الأنظمة وإصدار اللوائح والتعليمات والضوابط، إضافة إلى تنفيذ الزيارات الإشرافية وبرامج الفحص. كما يسعى البنك المركزي إلى تعزيز استقرار القطاع المصرفي ورفع كفاءته. وقد شهدت الفترة الماضية عددًا من التطورات النظامية في مجال الإشراف على القطاع المصرفي والرقابة عليه، شملت تعديلات وإصدارات تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، وتنظيم الأعمال المصرفية بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، وتيسير وصول الأفراد والمنشآت إلى الخدمات المالية.

وفيما يلي آخر التطورات النظامية في مجال الإشراف على القطاع المصرفي والرقابة عليه خلال عام 2024م. على النحو التالي:

- تحديث عدد من متطلبات قواعد الحسابات البنكية بما يتواءم مع التحديثات على الأنظمة المختلفة وبما يخدم مصالح أصحاب المصلحة ويحقق مبدأ الشمول المالي لتسهيل وتيسير إجراءات التعامل مع القطاع البنكي والوصول إلى الخدمات المصرفية بكل يسر وسهولة.
- (فبراير 2024): إصدار ضوابط تحديد وصرف مكافئات أعضاء مجلس الإدارة ولجانه في المؤسسات المالية بهدف تنظيم وحوكمة المكافئات.
- (فبراير 2024): تمديد ساعات عمل الفروع العاملة في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة خلال موسم الحج والعمرة وذلك بداية من شهر رمضان وحتى نهاية شهر ذو الحجة من كل عام وفق عدد من الضوابط.
- (مارس 2024): إصدار القواعد العامة لمنتجات الادخار في البنوك والتي تهدف إلى إيجاد إطار عام للمنتجات الادخارية المقدمة من البنوك مما يساهم في تشجيعها على طرح المنتجات الادخارية وتحفيز استفادة العملاء منها.
- (مايو 2024): تحديث المبادئ الرئيسة للحوكمة في المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي السعودي وذلك تماشيًا مع نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/1هـ ولوائحه التنفيذية.
- (يوليو 2024): تحديث مبادئ التسجيل والإفصاح عن تداول المشتقات المالية خارج السوق المدرجة بهدف المواءمة مع مبادئ البنى التحتية للأسواق المالية (CPMI-IOSCO) وأفضل الممارسات الدولية.
- (أغسطس 2024): إصدار تعليمات أجهزة الصرف الآلي والتي تهدف إلى التشجيع على التوزيع الجغرافي لشبكة أجهزة الصرف الآلي لضمان تغطيتها في كافة المناطق، إضافة إلى وضع إطار إشرافي للترخيص وإلغاء الترخيص لأجهزة الصرف الآلي.

تقييم القطاع المالي للمملكة Financial Sector Assessment Program (FSAP)

أُنشئ برنامج تقييم القطاع المالي في عام 1999م كأداة رئيسة لصندوق النقد الدولي للرقابة على الدول الأعضاء، حيث يعتبر تقييم شامل ومفصّل عن القطاع المالي يهدف إلى قياس مرونة القطاع واستقراره وسلامته، وتقييم مساهمته المتوقعة في النمو الاقتصادي للدولة، وذلك عن طريق إجراء تحليل عميق وإلزامي للقطاع كل خمس سنوات للدول التي تصنف قطاعاتها المالية بالأهمية النظامية، مع استمرار اختيارية (طوعية) المشاركة في البرنامج بالنسبة للدول الأخرى. وبالنسبة إلى الدول النامية والأسواق الناشئة، تعتبر عملية تقييم القطاع المالي مسؤولية مشتركة بين صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث يشمل نظام تقييم البرنامج عنصرين أساسيين: تقييم الاستقرار المالي والذي يقع ضمن مسؤولية صندوق النقد الدولي، وتقييم التطور المالي والذي يقع ضمن مسؤولية البنك الدولي. ويهدف البرنامج إلى تقييم ثلاثة عناصر أساسية في جميع الدول، وهي:

1. سلامة المؤسسات المالية، وذلك من خلال إجراء اختبارات الجهد.
2. الأطر الرقابية والإشرافية للقطاع المالي ومدى توافقها مع المعايير الدولية.
3. قدرة شبكات الأمان المالي على إدارة الأزمات المالية ومعالجتها.

وتقدم التقييمات المالية التي يعدها موظفو الصندوق على شكل توصيات محددة وقابلة للتنفيذ (وغير ملزمة) حول كيفية الحد من المخاطر وتحسين الرقابة وتعزيز إدارة الأزمات. ويحتوي كل تقرير على جدول يشمل أهم التوصيات مصنّفة حسب درجة الأولوية والإطار الزمني للتنفيذ، ويتولى الصندوق متابعة ومراقبة عملية التنفيذ.

يجدر بالذكر أنه تم تقييم القطاع المالي في المملكة العربية السعودية خلال 2024/2023م بقيادة البنك المركزي السعودي والذي امتدت جهوده لما يقارب عام ونصف، حيث تم عقد اجتماعات البعثة الأولى وبعثة تقييم معايير بازل والبعثة الثالثة في الربع الثالث من عام 2023م وحتى مارس 2024 بنجاح، حيث تم عقد أكثر من 300 اجتماعاً داخلياً وخارجيًا بمشاركة العديد من الإدارات الداخلية والجهات الخارجية.

تناول البرنامج عددًا من الجوانب في التقييم، ومنها اختبارات تحمل الجهد، وتقييم جودة الإشراف والتنظيم على القطاع، وتقييم إطار إدارة الأزمات وإدارة السيولة والأطر الاحترازية الكلية، وعدد من الجوانب التنموية مثل فرص الحصول على التمويل للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتطوير سوق الدين، وغيرها من المجالات استلم البنك المركزي السعودي التقارير النهائية الناتجة عن التقييمات وأُجريت مراجعة شاملة ودقيقة لهذه التقارير حيث شملت:

- تقرير التقييم التفصيلي (DAR) لتقييم مبادئ بازل الأساسية (BCP).
- الملاحظات الفنية (TNs).
- تقرير تقييم الاستقرار المالي (FSSA).
- تقييم الاستقرار المالي (FSA).
- المذكرة المبدئية (Aide-Memoire).

وبعد إتمام البنك المركزي لعملية التقييم، نُشر كل من تقرير تقييم الاستقرار المالي (FSSA) وتقرير تقييم مبادئ بازل الأساسية (BCP). وفي تقرير نتائج البرنامج، أشاد صندوق النقد الدولي بالنمو الاقتصادي القوي في المملكة مدفوعًا بالتحول الاقتصادي الطموح في إطار رؤية 2030، ومساهمة القطاع المالي السعودي في هذا التحول، مع حفاظه على الاستقرار والمرونة.

الإشراف على مراكز الصرافة والرقابة عليها

يشرف البنك المركزي السعودي على قطاع الصرافة لضمان التزامه بالأنظمة وتعزيز كفاءته واستقراره المالي، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني. ويشمل ذلك إصدار اللوائح والضوابط، وتنفيذ زيارات إشرافية وفحوصات ميدانية دورية. كما يولي البنك المركزي أهمية خاصة بالأنظمة والتعليمات اللازمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال والاختلاس المالي، من خلال تعزيز الامتثال للمعايير الرقابية وتطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال، وفيما يلي أبرز التطورات النظامية في مجال الإشراف على مراكز الصرافة وأهم المنجزات خلال عام 1445هـ / 1446هـ (2024م):

- إصدار تعميم للتأكيد على الالتزام بأحكام نظام استخدام كاميرات المراقبة الأمنية، وذلك وفقًا للائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزارة الداخلية رقم (22688). ويهدف هذا التعميم إلى التأكيد على تطبيق نظام الكاميرات الأمنية والالتزام الكامل بالمتطلبات الواردة من وزارة الداخلية، تعزيزًا للجوانب الأمنية في القطاع المالي.
- شهد القطاع عددًا من الزيارات الرقابية والفنية خلال عام 2024م، حيث بلغ عدد الزيارات الإشرافية حوالي 7 زيارات، بينما بلغ عدد الزيارات التفتيشية حوالي 190 زيارة، مما يعكس الجهود المستمرة لتعزيز الرقابة على مراكز الصرافة وضمان التزامها بالمتطلبات النظامية.
- وفيما يتعلق بأبرز البيانات المالية لقطاع مراكز الصرافة، فقد أظهرت البيانات أن إجمالي الأصول في عام 2024م بلغ نحو 862.9 مليون ريال، مقارنة بحوالي 857.3 مليون ريال في عام 2023م، بينما سجل إجمالي رأس المال 242.0 مليون ريال في عام 2024م، مقابل 240.0 مليون ريال في العام السابق، في حين بلغ إجمالي المبيعات 29.6 مليار ريال في عام 2024م، مقابل 28.6 مليار ريال في عام 2023م، مما يعكس نموًا في حجم النشاط التجاري.

- ومن حيث التوظيف ونسب التوطين، فقد بلغ عدد الموظفين حوالي 1,020 موظفًا، حيث بلغت نسبة التوطين في الوظائف النشطة 100 في المئة، في حين بلغت نسبة التوطين لإجمالي الوظائف 95 في المئة، مما يدل على التزام القطاع بتحقيق مستهدفات التوطين ورفع نسبة مشاركة الكوادر الوطنية.

الإشراف على قطاع التمويل والرقابة عليه

يسعى البنك المركزي إلى تطوير الأُطر التنظيمية والإشرافية على قطاع شركات التمويل بما يحقق الأهداف الرئيسة من إصدار أنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية التي تهدف لتعزيز الاستقرار المالي للقطاع ودعم النمو الاقتصادي المستدام، من خلال وضع الضوابط اللازمة لممارسة نشاط التمويل، وضمان عدالة التعاملات لكافة أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى تشجيع المنافسة العادلة بين جهات التمويل مع مراعاة مبادئ الشفافية والإفصاح. وقد بلغ عدد الشركات المرخصة لممارسة أنشطة التمويل في نهاية عام 2024م حوالي اثنتين وستين شركة، وفيما يلي أبرز ما تم إنجازه خلال عام 1445هـ/1446هـ (2024م):

- في شهر يونيو 2024م، صدر المرسوم الملكي الكريم رقم (م/ 272) في 1445/12/4هـ الصادر بالمصادقة على تعديل عدد من مواد نظام مراقبة شركات التمويل الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/51) وتاريخ 1433/8/13هـ، من أبرزها:
  - السماح بالترخيص للشركات غير المساهمة بممارسة نشاط التمويل في حال أن نموذج العمل المقترح أو طبيعة النشاط تتطلب ذلك.
  - السماح لشركة التمويل بممارسة أنشطة أخرى غير تمويلية، وامتلاك منشأة تزاول نشاطًا آخر غير التمويل سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك بعد الحصول على موافقة البنك المركزي بهدف تحسين مراكزها المالية مما قد ينعكس على انخفاض كلفة التمويل لديها.
  - رفع الحظر عن عضو مجلس إدارة شركة التمويل بأن يشغل عضوية شركة تمويل أخرى تمارس نشاطًا تمويليًا مختلفًا وذلك للاستفادة من خبرات أعضاء مجلس الإدارة في قطاع التمويل.
- إصدار مبادئ المراجعة الداخلية ومبادئ الالتزام لشركات التمويل وشركات إعادة التمويل العقاري، حيث تهدف إلى وضع إطار تنظيمي شامل، مما يساهم في تحديد مهام الوحدات الرئيسة، وتوضيح أدوار مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تجاه إدارة الالتزام وإدارة المراجعة الداخلية؛ أخذًا بعين الاعتبار أفضل المعايير المعتبرة بهذا الشأن، وبشكل يتوافق مع حجم الشركة وطبيعة أعمالها.
- إصدار النسخة المحدثة من قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين بهدف مواصلة الارتقاء بهذا النشاط الجديد؛ ويهدف التحديث إلى تمكين شركات التمويل الجماعي بالدين من تمويل المنشآت التجارية الكبيرة بمبالغ تتجاوز 7.5 مليون ريال سعودي، وتمكين شركات التمويل الجماعي بالدين من استغلال رأس مالها والمشاركة في تمويل الفرص المطروحة عبر المنصة وفق اشتراطات محددة؛ كما يهدف التحديث إلى تعزيز جوانب الإفصاح والشفافية في هذا القطاع لتمكين المشارك في الفرص التمويلية من بناء قرار استثماري سليم.

الإشراف والرقابة على نظم المدفوعات وشركاتها

يشهد قطاع المدفوعات عالميًا تغيرات جوهرية من حيث النمو المتسارع في نوعية الخدمات المقدمة، ويتزامن ذلك مع دخول أنواع جديدة من مزودي خدمات المدفوعات إلى جانب التبني السريع للتقنيات الرقمية الجديدة حول العالم. وبناءً على ذلك، تعمل الجهات التنظيمية عالميًا على التكيف مع هذه التغييرات من خلال تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية التي تكفل ضبط السوق وتمكين الشركات من تقديم الخدمات في ظل بيئة تنافسية عادلة للجميع. وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص، حددت رؤية السعودية 2030 من خلال برنامج تطوير القطاع المالي اتجاه المملكة لتعزيز الاقتصاد المحلي عبر تطوير التقنيات الرقمية في جميع جوانب الاقتصاد وتشغيلها.

وعلى ذلك، أُستحدث عددٌ من الأطر التنظيمية والتشريعية لنظم المدفوعات والتسويات المالية وخدماتها، وعمل على تطوير بنية تحتية حديثة للمدفوعات والإشراف عليها وإدارتها وفق أفضل الممارسات والتقنيات المتاحة. ويراعي البنك المركزي السعودي في ذلك مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMI) للإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية الصادرة عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق لدى بنك التسويات الدولية (CPMI)، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، التي تؤكد مسؤولية البنوك المركزية في الإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية وتطويرها. وفيما يلي أبرز الجهود المبذولة في هذا الإطار خلال عام 1445هـ/1446هـ (2024م):

- التعاون مع اللجان المشتركة المعنية بالرقابة والإشراف على الأنظمة الإقليمية، بالتنسيق مع البنوك المركزية الأخرى، حيث تتم المشاركة في اللجنة الإشرافية، بالإضافة إلى فريق العمل الفني المنبثق من اللجنة الإشرافية على منصة (بُنى)، والعمل على تقييم مدى التزام المنصة بمبادئ البنية التحتية لأسواق المال (PFMI).
- المشاركة في أعمال فريق الرقابة والحوكمة على نظم المدفوعات دعمًا لمشروع "إطار الحوكمة وممارسات الإشراف لأنظمة الدفع الإقليمية"، والذي يهدف إلى تقييم وتعزيز وترسيخ إطار الحوكمة وتطبيق أفضل ممارسات الإشراف على أنظمة الدفع الإقليمية لدول المجلس.
- إصدار الدليل التوجيهي لالتزامات نظم المدفوعات بمبادئ البنى التحتية للأسواق المالية في مارس 2024م، بهدف مواءمة المتطلبات المحلية مع المعايير الدولية ذات الصلة، وذلك لضمان تعزيز كفاءة وأمان البنى التحتية للأسواق المالية.
- تفعيل خدمات مدفوعات متخصصة لخدمة كافة مشاريع النقل العام، بما في ذلك مشروع حافلات/قطار الرياض. ويأتي هذا الإنجاز كجزء من جهوده المستمرة لدعم المبادرات الوطنية وتطوير البنية التحتية، موسعًا بذلك نطاق الدفع الرقمي لتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030م.
- حققت المدفوعات الإلكترونية أرقامًا قياسية خلال عام 2024م حيث تجاوز عدد عمليات الدفع المنفذة ببطاقات الدفع على أجهزة نقاط البيع حاجز 10 مليار عملية.
- بلغ إجمالي عدد شركات المدفوعات المرخصة سبعًا وعشرين شركة، منها اثنتي عشرة شركة تقدم خدمات المحافظ الإلكترونية، وخمس عشرة شركة تقدم خدمات مدفوعات مختلفة.
- بلغ عدد أجهزة نقاط البيع المستخدمة لدى شركات مقدمي خدمات المدفوعات 360 ألف جهاز، من جانب آخر، بلغ عدد العملاء المسجلين في المحافظ الإلكترونية 14 مليون عميل.
- في أكتوبر 2024م، تم اصدار قواعد المحافظ الالكترونية والتي تنطبق على شركات المدفوعات عند تقديمها لخدمة المحفظة الإلكترونية في المملكة، وتهدف إلى تحديد المتطلبات ذات الصلة بفتح المحفظة الإلكترونية وحفظها وإدارتها، والتي يجب الالتزام بها من قبل الشركة؛ بغرض حماية المتعاملين في القطاع، وبما يساهم في تعزيز سلامة واستقرار القطاع.

السياسة النقدية

يؤدي البنك المركزي دورًا محوريًا في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال سياسته النقدية التي تهدف إلى المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان توفر السيولة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية، إضافةً إلى المحافظة على استقرار سعر الصرف، إذ حافظ البنك المركزي على استقرار سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي عند 3.75 ريال لكل دولار منذ عام 1986م. ويستخدم البنك المركزي حزمة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق هذه الأهداف، من ضمنها: معدل اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس، وأذونات ساما، ونسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك التجارية، والودائع المباشرة، إضافةً إلى عمليات السوق المفتوحة وغيرها من الأدوات النقدية المتاحة لدى البنك المركزي للتحكم بمستويات السيولة. وقد ساهمت الإجراءات المُتخذة في المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية، وهو ما انعكس بدوره على دعم النمو الاقتصادي.

الاستقرار المالي

يقوم البنك المركزي بدوره الفاعل تجاه النظام المصرفي والمالي، ويتضمن ذلك الرقابة على المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافه، وذلك لتحقيق أحد أهدافه الاستراتيجية في المحافظة على سلامة النظام المصرفي والمالي ومتانته، وتحديد المخاطر بأشكالها المختلفة وتقييمها وقياسها ومعالجتها من خلال مراقبة رؤوس الأموال، ومستويات سيولة القطاع المالي وربحيته، بالإضافة إلى اختبارات الجهد للقطاع المصرفي ومراقبة مؤشرات سلامته المالية لضمان متانة القطاع المالي وقدرته على تحمل الصدمات.

إدارة احتياطيات النقد الأجنبي واستثمارها

يهدف البنك المركزي من خلال إدارة احتياطيات النقد الأجنبي إلى تحقيق التوازن بين تعظيم العوائد الاستثمارية والإيفاء بمتطلبات السيولة. ويدير هذه العمليات كوادر وطنية متخصصة وذات خبرة وحاصلة على أعلى درجات التأهيل العلمي والمهني، وتُدار هذه العمليات وفق أفضل المعايير والضوابط الدولية لإدارة الأصول الأجنبية، ومن خلال سياسة استثمارية شاملة تخضع للمراجعة الدورية. ويجري البنك المركزي استثماراته من خلال محافظ استثمارية متينة ومتنوعة تُدار بشكل ديناميكي لتحقيق التوزيع الأمثل للأصول والاستفادة من الفرص الاستثمارية. وانطلاقًا من الحرص على تبني أفضل الممارسات العالمية، يطبق البنك المركزي معايير قياس الأداء الاستثماري (GIPS) الصادرة عن معهد المحللين الماليين المعتمدين (CFA Institute). بالإضافة إلى ذلك، يطبق البنك المركزي المسؤولية الأخلاقية في ممارساته الاستثمارية عبر حظره الاستثمار في بعض الأنشطة، مثل: المقامرة، والكحول، والتبغ، والأسلحة.

النزاهة المالية

في إطار سعي البنك المركزي السعودي لتعزيز النزاهة المالية، شهد عام 2024م مجموعة من المبادرات والجهود، وفيما يلي أهمها:

- على الصعيد المحلي، واصل البنك المركزي تعاونه مع عدد من الجهات الحكومية في مجموعة متنوعة من الموضوعات ذات العلاقة بالنزاهة المالية. وذلك من خلال عقد الاجتماعات، ومشاركة الخبرات، وتبادل المعلومات، التي بدورها تسهم في تطوير إجراءات مكافحة الجرائم المالية.
- أطلق البنك المركزي نظام "امتثال" لقياس ومراقبة المخاطر المتعلقة بالنزاهة المالية في القطاع المالي، حيثُ يهدف النظام إلى تعزيز الأدوات الإشرافية والرقابية، كما يعتبر إطلاق نظام امتثال جزء من الأهداف الاستراتيجية للبنك المركزي الذي بدوره يعزز من مكانة المملكة كأحد الدول الرائدة في استخدام التقنية المتقدمة لتعزيز النزاهة المالية.
- على الصعيد الدولي، نظم البنك المركزي عدة مؤتمرات وورش عمل متخصصة لدعم جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال عام 2024م. حيث استضاف الاجتماع العام التاسع والثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، الذي ركّز على آخر التطورات التنظيمية والتشريعية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إضافة إلى ذلك، نظّم البنك المركزي السعودي مؤتمرًا دوليًا حول المستجدات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، حيث ناقش المؤتمر تبنّي المعايير الدولية، وتقييم المخاطر، والتحديات المرتبطة بالأصول الافتراضية.
- تعزيزًا للابتكار في القطاع المالي، دشن البنك المركزي السعودي بالتعاون مع وزارة الداخلية المرحلة الأولى من خدمات الهوية الرقمية للمؤسسات المالية في القطاع المالي، بهدف الاستفادة من التقنية الحديثة وتعزيز تجربة المستخدم. ويسهم هذا التدشين في تعزيز موثوقية التعاملات وتيسير إجراءات الأعمال المالية بيسر وسهولة.
- أطلق البنك المركزي نظام تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لقطاع التمويل والصرافة وهو نظام لمتابعة وتسجيل مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لقطاع التمويل والصرافة، يهدف إلى أتمتة أعمال قطاع التمويل والصرافة وتحسين الإجراءات للمؤسسات المالية.

الرقابة على المتانة التشغيلية

في إطار التزام البنك المركزي السعودي بحماية منظومته الرقمية، يطبّق البنك أعلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية في مجال الأمن السيبراني، مما يُسهم في توفير بيئة تقنية آمنة وموثوقة. كما يتبنّى البنك نهجًا استباقيًا يهدف إلى تعزيز مستوى الجاهزية السيبرانية وضمان حماية البيانات والأنظمة، بما يواكب المتغيرات المتسارعة في المشهد الرقمي والحفاظ على استقرار البنية التحتية التقنية. انطلاقًا من أهمية الأمن السيبراني في دعم الاستقرار المالي واستدامته وتعزيز ثقة المتعاملين مع القطاع المالي، ويحرص البنك المركزي على بناء نظام مالي قوي يتضمن بيئة أكثر أمانًا وموثوقية، وذلك من خلال تطوير استراتيجية الأمن السيبراني للقطاع المالي، حيث تم وضع أهداف طموحة لرفع أمان ومتانة القطاع المالي وتعزيز موثوقيته في التصدي والتعامل مع التهديدات الجديدة والناشئة، إلى جانب تبني أفضل الممارسات وإصدار عدد من الأطر التنظيمية المهمة، وفيما يلي أبرز الجهود المبذولة في هذا الإطار خلال عام 1445هـ/1446هـ (2024م):

- العمل على تحليل شامل للخدمات المالية وتحديد الأنظمة الحساسة ومدى الاعتمادية على تلك الخدمات، والتأثير المحتمل لأي خلل فيها، إلى جانب تحليل التهديدات السيبرانية وأنماط الاختراقات التي تستهدف القطاع المالي، ونتج عن ذلك تطوير سيناريوهات سيبرانية مبنية على تلك التهديدات ومحاكاتها لقياس مستوى النضج السيبراني، لا سيما في التصدي والرصد والاستجابة، ورفع كفاءة مراكز المراقبة الأمنية.
- العمل على رفع مستوى المتانة التشغيلية من خلال جاهزية المراكز الاحتياطية، من خلال تنفيذ عدد من الأنشطة، من ضمنها اختبارات مفاجئة للتأكد من جاهزية المراكز والفرق الفنية في التعامل مع الحوادث التشغيلية والسيبرانية.
- تبني عددٍ من المبادرات الاستراتيجية لتطوير النظام المالي، بهدف دعم التطور التقني، وتشجيع الابتكار، وتحسين إجراءات العمل، ودعم الشركات الناشئة والاستثمار والنمو الاقتصادي. حيثُ شمل ذلك تطوير منهجية خاصة للتعامل مع تلك الشركات لتمكينها ورفع مستوى نضجها السيبراني.
- إطلاق النسخة الرابعة من برنامج (Secure)، وهو أحد البرامج التي تهدف إلى تهيئة الكوادر الوطنية في مجال الأمن السيبراني ومكافحة الاحتيال في القطاع المالي، حيث احتوى البرنامج على تأهيل علمي، وتدريب وتطبيق عملي على يد خبراء عالميين في هذا المجال استمر لمدة ستة أشهر بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، واشتمل على عدة مسارات رئيسة، هي: الدفاع والحماية، والهجوم واختبار الاختراق، والبنية التحتية والهيكلية، والحوكمة وإدارة المخاطر.
- تنفيذ النسخة الثانية من برنامج مكافحة الاحتيال السيبراني (CAFP)، ضمن مبادرة تهدف إلى تنمية وتطوير مهارات منسوبي البنك المركزي المتخصصين في مجال مكافحة الاحتيال السيبراني، بالتعاون مع جامعة كامبريديج البريطانية، وبمشاركة (21) مؤسسة مالية، حيث تم تدريب (68) موظفًا. وقد شمل البرنامج دراسة تطبيقية وعملية على الإطار التنظيمي لمكافحة الاحتيال الصادر عن البنك، بهدف تعزيز معرفة الكوادر بأساليب ومخاطر الاحتيال وطرق التصدي لها والحد منها، وذلك من خلال أربع ركائز أساسية: الحوكمة، والتصدي، والرصد، والاستجابة، إلى جانب تطبيق عملي في بنوك وشركات عالمية.
- وقع البنك المركزي والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA) مذكرة تفاهم إلحاقيه لتنظيم آليات وإجراءات الرقابة والإشراف على التزام المؤسسات المالية، تنفيذًا لمذكرة التفاهم المبرمة بين الجهتين لتطبيق أحكام نظام حماية البيانات الشخصية ولوائحه التنفيذية، وتهدف المذكرة إلى تنظيم الجوانب المتعلقة بتطبيق النظام ولوائحه التنفيذية.
- تطوير الدليل التنظيمي لمكافحة الاحتيال، والذي يستهدف تعزيز الضوابط والإجراءات الاحترازية المتبعة في القطاع المالي، لا سيما القطاع المصرفي، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والمخاطر الناشئة عن الرقمنة في الخدمات المالية الحديثة، حيثُ يتضمن الدليل التنظيمي على أكثر من 500 ضابط رقابي تندرج ضمن ركائز الحوكمة، والتصدي، والرصد، والاستجابة، بما يعزز أمان التعاملات وموثوقية القطاع المالي.

إعداد البحوث والدراسات ونشر الإحصائيات

يسعى البنك المركزي إلى تطوير الجانب الفكري والمعرفي من خلال إعداد الدراسات والتقارير ذات القيمة والجودة العالية في المجالين المالي والاقتصادي، وإصدار أحدث البيانات النقدية والمصرفية والمالية؛ لتواكب التطور الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي. ومن أبرز المنجزات في هذا المجال خلال عام 1445هـ/1446هـ (2024م) ما يلي:

- إعداد التقرير السنوي للبنك المركزي الذي يُعد مرجعًا مهمًا للباحثين والمهتمين بشؤون الاقتصاد الوطني.
- إعداد تقارير وإحصاءات أسبوعية وشهرية وربع سنوية وسنوية، ونشرها على موقع البنك المركزي الإلكتروني، ومنها: النشرة الإحصائية الشهرية، وتقرير التضخم، وتقرير التطورات الاقتصادية، وتقرير الاستقرار المالي.
- السعي إلى الوفاء بمتطلبات مبادرة مجموعة دول العشرين لفجوة البيانات.
- تزويد الجهات ذات العلاقة ببحوث متخصصة في المجالات النقدية والمصرفية والمالية، إضافةً إلى تزويدهم بتوقعات البنك المركزي بشأن الاقتصاد الوطني.

تطوير القطاع المالي

يعمل البنك المركزي مع برنامج تطوير القطاع المالي في الحفاظ على استقرار النظام المالي. وتطويره، وتطبيق أفضل التقنيات التي تعمل على تحسين أداء القطاع المالي وتسهيل خدماته والحصول على أفضل المنتجات والخدمات المالية. ويسعى البنك المركزي إلى توفير قطاع مالي حيوي وفاعل يساهم في دعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله وتحفيز الادخار، والتمويل، والاستثمار، ومن أبرز المنجزات في هذا المجال خلال عام 1445هـ/1446هـ (2024م) ما يلي:

- انطلاق النسخة الأولى من فعاليات المؤتمر الدولي المتخصص في قطاع التقنية المالية (فنتك 24)، في إطار مساعي المملكة لتصبح مركزًا رئيسًا للتقنية المالية، والذي استمر على مدى ثلاثة أيام، باستضافة البنك المركزي السعودي "ساما"، وهيئة السوق المالية، وهيئة التأمين، وبرنامج تطوير القطاع المالي، وبتنظيم مشترك من (فنتك السعودية) و(تحالف). حيث قدم المؤتمر حوالي 175 ساعة من المحتوى المتخصص بإشراف مجموعة من الخبراء، الأمر الذي يجعله منافسًا بارزًا لأفضل مؤتمرات التقنية المالية في العالم. كما حقق المؤتمر في جذب أكثر من 37 ألف مشارك، وبلغ إجمالي عدد الدول المشاركة في المؤتمر ما يزيد عن 45 دولة، وجذب أكثر من 300 جهة عارضة 550 مستثمر، وأكثر من 350 متحدث (منهم 252 متحدثين دوليين).
- إطلاق خدمة التحقق من الهوية الرقمية في القطاع المالي بالتعاون مع وزارة الداخلية، والتي تتيح للمؤسسات المالية التأكد من هوية الأفراد رقميًا عند تقديم الخدمات المالية لهم.
- أطلق البنك المركزي "إطلاق تجريبي" لخدمة عدم الممانعة على المناصب القيادية والتي تهدف إلى تحسين عملية تقديم ومعالجة طلبات عدم الممانعة على المناصب القيادية والتواصل مع المؤسسات المالية المرخصة، من خلال بوابة الخدمات الإلكترونية "ساما أعمال".
- بدعم من البنك المركزي السعودي "ساما"، وبالتعاون مع البنك الأهلي السعودي، والمركز الوطني للمناهج، وشركة ميم عين للتعليم الوقفية، وُقعت اتفاقية المرحلة الثانية من مبادرة "مالي" لقياس ورفع مستويات الثقافة المالية لدى الأطفال، وذلك على هامش أعمال مؤتمر فنتك 24 المعني بالتقنيات المالية والمنعقد في الرياض خلال شهر سبتمبر 2024م، حيث تهدف المبادرة إلى قياس مستويات الثقافة المالية لدى الأطفال بعمر 8 - 12 عامًا بشكل مبتكر عبر لعبة (مالي) الأولى من نوعها في العالم لقياس الثقافة المالية للأطفال؛ بحسب تقرير صادر عن المركز العالمي للتميز في الثقافة المالية. كما تهدف المبادرة إلى تطوير منتجات تعليمية وتصميم حملات توعوية وفعاليات تعليمية تتناسب مع احتياجات الأطفال ومستويات مهاراتهم الحالية، وتُكسِبهم المهارات اللازمة لإدارة مواردهم المالية بكفاءة ومسؤولية.

المصرفية المفتوحة

يواصل البنك المركزي دعمه لبرنامج المصرفية المفتوحة الذي يعد إحدى ركائز الإستراتيجية الوطنية للتقنية المالية. ويهدف البرنامج إلى اعتماد ممارسات المصرفية المفتوحة في المملكة التي تمكن عملاء المؤسسات المالية من مشاركة بياناتهم المالية مع شركات التقنية المالية بصورة آمنة، مما يعزز من التنافسية والابتكار ويحسن من تجربة العميل. ويحرص البنك المركزي على تمكين خدمات المصرفية المفتوحة وفق أفضل الممارسات الدولية، مؤكدًا بذلك على دعمه المستمر للمصرفية المفتوحة التي تعد من المبادرات المهمة لرؤية السعودية 2030 نحو اقتصاد مُمكّن رقميًا. ومن أبرز المنجزات في هذا المجال خلال عام 1445هـ/1446هـ (2024م) ما يلي:

- أصدر البنك المركزي السعودي النسخة الثانية من إطار المصرفية المفتوحة، والتي تركز على خدمة إنشاء المدفوعات (Payment Initiation Service (PIS))، وذلك كجزء من جهود البنك المركزي في تعزيز منظومة التقنية المالية في المملكة، وتمكين الابتكارالمالي وتحسين تجربة العميل، بالإضافة إلى توفير فرص جديدة في القطاع؛ لتقديم منتجات وحلول موسعة للعملاء. ويشتمل إطار المصرفية المفتوحة على مجموعة من التعليمات والمعايير الفنية وفق أفضل الممارسات العالمية؛ لتمكين البنوك وشركات التقنية المالية من تقديم خدمات المصرفية المفتوحة في المملكة. تجدر الإشارة إلى أن خدمة إنشاء المدفوعات تُمكن عملاء شركات التقنية المالية الأفراد والمنشآت، إنشاء عمليات المدفوعات مباشرة من حساباتهم البنكية إلى حسابات المستفيدين بطريقة آمنة. كذلك تُمكن هذه الخدمة العملاء من إدارة حساباتهم البنكية بصورة أفضل، وستوفر لهم خيارات متعددة ومبتكرة لإجراء تعاملاتهم المالية.
- اعتمد البنك المركزي نموذجًا مبتكرًا للتواصل مع السوق يهدف إلى تعزيز الابتكار والتعاون بين جميع الأطراف المعنية، حيث يتميز هذا النموذج بأنه مدفوع تنظيميًا، ويلعب البنك المركزي دورًا استباقيًا في تطوير حالات الاستخدام والأطر التنظيمية، مما يجعل ذلك النموذج مختلفًا عن النماذج العالمية الأخرى، حيث يضمن هذا النهج أن تكون المصرفية المفتوحة في المملكة متجاوبة مع احتياجات السوق ومتوافقة مع أفضل الممارسات الدولية، مما يعزز الشفافية والاستقرار التنظيمي.
- أطلق البنك المركزي خلال عام 2024م منتديات ربع سنوية تجمع بين شركات التقنية المالية والبنوك، بهدف تبادل الأراء ومشاركة التوقعات وتقديم الإرشادات حول كيفية التعامل بفعالية مع التحديات التنظيمية والفنية التي تواجه المشاركين في منظومة المصرفية المفتوحة، وتساعد هذه المنتديات شركات التقنية المالية على فهم الأبعاد التنظيمية المرتبطة بالمصرفية المفتوحة، وأن تكون منصة مستمرة لتبادل الأراء واستقبال المقترحات من قبل شركات التقنية المالية والبنوك لضمان الاستباقية في التطور والابتكار، مما يسهم في تعزيز التعاون والامتثال التنظيمي ويدعم تطوير بيئة مالية رقمية أكثر استدامة.

تنمية رأس المال البشري وتطويره

واصل البنك المركزي جهوده في تطوير كوادره البشرية من خلال برنامج الابتعاث للدراسة في الخارج للحصول على شهادات الماجستير والدكتوراه من الجامعات العالمية، إضافةً إلى تقديم التدريب الداخلي والخارجي حيث بلغ إجمالي أعداد المتدربين لعام 2024م لكافة البرامج سواء كان ضمن برامج التدريب القصير أو البرامج التدريبية الطويلة أو برامج التدريب الجماعية أو الشهادات المهنية حوالي 1,803 موظفًا وموظفة. ويتيح البنك المركزي أيضًا الفرصة لطلبة الجامعات للانضمام إلى التدريب التطبيقي في التخصصات المتصلة بأعمال البنك المركزي لإعدادهم لدخول بيئة العمل مستقبلًا. ومن أبرز مُنجزات عام 1445هـ/1446هـ (2024م) ما يلي:

- استكمال برنامج التطوير القيادي الذي يهدف إلى تدريب منسوبي البنك المركزي وتطوير مهاراتهم القيادية بهدف تأهيلهم لمهام قيادية في المستقبل. ويُقام هذا البرنامج بالتعاون مع جامعات عالمية ومراكز قيادية. وقد بلغ إجمالي المستفيدين من البرنامج حوالي 123 موظفًا وموظفة.
- برنامج ماجستير البنوك المركزية الذي يهدف إلى تمكين موظفي البنك المركزي ودعمهم بالأدوات التحليلية وإثرائهم بالخبرات المتنوعة لمواكبة التطورات المستقبلية. ويُقام البرنامج بالتعاون مع بعض الجامعات العالمية. وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج ستة مشاركين خلال عام 2024م.
- برنامج الكفاءات الاستثمارية الذي يهدف إلى تطوير القدرات الاستثمارية للمختصين في مجال الاستثمار وحديثي التخرج منهم، إذ يتضمن البرنامج التدريب النظري والتطبيقي المكثّف في مجالات استثمارية متعدّدة، منها: تطوير الخبرات في الأسواق العالميّة، وإدارة الاستثمارات، والاقتصاد الكلي، والتواصل الفعّال، والتفكير الإستراتيجي. وقد بلغ عدد المتدربين في البرنامج حوالي 22 متدربًا ومتدربة خلال عام 2024م.
- برنامج الاقتصاديين السعوديين الذي يهدف إلى استقطاب حديثي التخرج وتأهيلهم في المجال الاقتصادي للالتحاق ببرامج الدراسات العليا التي يهدف لها البرنامج. وقد بلغ إجمالي منسوبي البرنامج في عام 2024م نحو 19 متدربًا ومتدربة.
- البرنامج التحضيري للشهادات المهنية الذي يهدف إلى تقوية الجانب المهني للموظف ومساعدته على الإلمام بأفضل الممارسات في مجاله. ويوفر البنك المركزي قائمة معتمدة تحتوي على حوالي 53 شهادة مهنية من أبرز الجهات العالمية الرائدة في المجالات المالية والرقابية والتقنية والإدارية وغيرها. وقد بلغ عدد الحاصلين على شهادات مهنية حوالي 78 موظفًا وموظفة خلال عام 2024م.
- توفير حلول تدريبية وتطويرية متنوعة تتضمن المنصات التدريبية الإلكترونية، والمشاركة في برامج التدريب لدى عدد من الجهات الإقليمية والدولية، وإقامة دورات ومحاضرات جماعية تهدف إلى تنمية المهارات الفنية والسلوكية للموظفين، بالإضافة إلى تقديم برامج اللغة الإنجليزية الداخلية والخارجية، وبلغ عدد الحاصلين على دورات تدريبية قصيرة 1,147 موظفًا وموظفة بإجمالي بلغ 1,453 برنامج تدريبي قصير خلال عام 2024م.
- بلغ عدد المبتعثين بالخارج حوالي 75 مبتعث، وبلغ إجمالي الدارسين في الداخل بنظام التفرغ الجزئي أو الانتساب حوالي 62 دارسًا ودارسة.
- برنامج التدريب التعاوني للمقبلين على التخرج من الجامعات السعودية والجامعات الدولية المعتمدة في التخصصات التي تخدم أعمال البنك المركزي المالية، إذ يركز البرنامج على تدريبهم على مجموعة من المهارات والمعارف لإكساب المتدربين أفكارًا ومهارات عملية من خلال اندماجهم بالعمل المباشر في إدارات البنك المركزي وإثرائهم ببرامج تدريبية وتطويرية تعزز فرص التوظيف في القطاع المالي. وبلغ عدد المتدربين حوالي 44 متدربًا ومتدربة خلال عام 2024م.

- بلغ عدد المستفيدين من برنامج التعليم المهني لحديثي التخرج حوالي 42 متدرب ومتدربة خلال عام 2024م، ويأتي هذا البرنامج استمرارًا للجهود المقدمة من البنك المركزي للمساهمة في دعم صناعة الخدمات المالية في المملكة، من خلال بناء وإعداد كوادر وطنية للمستقبل.
- برنامج مكافحة الاحتيال السيبراني الذي يأتي انطلاقًا من التوجه الإستراتيجي للبنك المركزي ودوره بشأن مواضيع الاحتيال السيبراني، وحرصًا منه على اكتساب المعرفة التخصصية الدقيقة ضد جرائم الاحتيال، واستكمالًا لجهوده في تطوير منسوبيه ومنسوبي القطاع المالي في تبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية المطبقة في مجال الاحتيال السيبراني والتقنيات اللازمة لمواجهة الاحتيال. ويهدف البرنامج إلى تعزيز الوعي واكتساب الخبرات اللازمة من خلال التدريب النظري في المؤسسات التعليمية الكبرى والتدريب التطبيقي في شركات وبنوك عالمية لاكتساب المهارات والمعرفة من الأشخاص ذوي الخبرة في المجال. وبلغ عدد المتدربين حوالي 68 مشاركًا ومشاركة خلال عام 2024م.
- برنامج المهارات الأساسية لحديثي الانضمام، ويستهدف البرنامج الموظفين المنضمين حديثًا إلى البنك المركزي من حديثي الخبرة وذلك لتعزيز اندماجهم في بيئة العمل، وتنمية أهم المهارات الأساسية من خلال التدريب النظري والتطبيقي. وقد بلغ عدد المتدربين حوالي 99 متدربًا ومتدربة خلال عام 2024م.

حماية العملاء في القطاع المالي

يهدف البنك المركزي إلى ضمان حصول عملاء القطاع المالي على معاملة عادلة تتسم بالشفافية والصدق والأمانة، والالتزام بالأنظمة واللوائح السارية، إضافةً إلى حصولهم على الخدمات والمنتجات المالية بسهولة، وبتكلفة مناسبة وجودة عالية. كما يسعى البتك المركزي إلى نشر الوعي بين جميع الفئات المستهدفة، والاستمرار في استقصاء الرأي العام حول الجهود والحملات التوعوية لقياس مدى نجاحها في إيصال رسالتها واستفادة المتلقي منها. إضافةً إلى ذلك، يستقبل البنك المركزي شكاوى العملاء على مختلف القطاعات المالية عبر نظام «ساما تهتم»، الذي يتيح لعملاء القطاعات المالية الخاضعة لإشراف البنك المركزي تقديم شكاواهم ومتابعتها، وذلك ضمن إطار يضمن سرعة المعالجة والوضوح. وفي هذا الصدد بلغ عدد الشكاوى الواردة للبنك المركزي في عام 2024م نحو 746 ألف شكوى، وبلغت نسبة الشكاوى المسجلة على قطاع البنوك نحو 85 في المئة من إجمالي الشكاوى، بينما بلغت نسبة الشكاوى المسجلة على شركات التمويل نحو 9.5 في المئة من إجمالي الشكاوى، في حين بلغت نسبة شركات المدفوعات والتقنية المالية (التطبيقات المالية) 5.3 في المئة من إجمالي الشكاوى، بينما تشكل النسبة المتبقية نسبة الشكاوى المسجلة على مراكز الصرافة. وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى وإنجاز معالجتها وفق الأطر النظامية والتعليمات الرقابية، بما يضمن حماية العملاء ورفع مستوى جودة الخدمات المالية. وفي إطار تعزيز حماية عملاء الجهات المالية التي يُشرف عليها البنك المركزي. بالإضافة إلى ذلك، تم العمل على عددٍ من المبادرات، من أبرزها: إكمال الفحص الموضوعي لمعالجة مصادر نشوء الشكاوى لعددٍ من البنوك المحلية وذلك بالتعاون مع البنك المركزي، بالإضافة إلى العمل على مبادرة إنشاء نظام إدارة الشكاوى بشكله الجديد لكافة القطاعات الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي، والذي من شأنه تعزيز تجربة عملاء المؤسسات المالية.

المشاركة في تنمية المجتمع

يساهم البنك المركزي بدور تثقيفي وتوعوي يستهدف المستفيدين من خدماته وخدمات الجهات التي يشرف عليها، وذلك من خلال الحملات التوعوية المستمرة. ويتفاعل البنك المركزي أيضًا مع أهم المناسبات الاجتماعية السنوية المعتمدة عالميًا ومحليًا من خلال برامج مختلفة تأكيدًا لدوره المحوري في خدمة المجتمع. وتبنى البنك المركزي خلال عام 2024م تنفيذ عدة حملات ومبادرات وأنشطة اجتماعية وتطوعية، ومن أبرزها معرض يوم التوظيف بأكاديمية طويق، الذي نظمه الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة في مدينة الرياض، ومعرض التوظيف بجامعة الفيصل،

بمشاركة جهات من القطاعين العام والخاص، إضافةً إلى اليوم المفتوح للتوظيف بجامعة الأمير سلطان ومعرض "خطوة" للتوظيف. كما شارك البنك المركزي في ملتقى القصيم لتمكين الشباب "فرصتي 3"، الذي نظمته إمارة منطقة القصيم في مركز الملك خالد الحضاري بمدينة بريدة، واستضاف مراسم توقيع اتفاقية بين صندوق دعم الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين، برعاية معالي محافظ البنك المركزي. وفي إطار دوره المجتمعي، قدم البنك المركزي العديد من البرامج الهادفة إلى دعم المجتمع المحلي بمختلف مكوناته، لدعم تطويره، وتعزيز قدرات الوطن والارتقاء بها.

المشاركات الدولية والإقليمية

يواصل البنك المركزي السعودي تعزيز حضوره الفاعل على المستويين الإقليمي والدولي، تأكيدًا على دوره المحوري في دعم الاستقرار المالي والنقدي، وتوطيد التعاون مع المؤسسات المالية العالمية. وتتنوع مشاركات البنك لتشمل العديد من الاجتماعات والمؤتمرات التي تُعقد في إطار التنسيق الإقليمي والدولي، والتي تتناول أبرز القضايا الاقتصادية والمالية والتنظيمية، وتُظهر التزام المملكة بالتفاعل مع مستجدات الساحة الاقتصادية العالمية. كما تعكس هذه المشاركات المتعددة التزام البنك المركزي السعودي المتواصل بدعم الاستقرار المالي العالمي، وتعزيز التعاون مع الجهات والمؤسسات المالية الدولية، ومواكبة التطورات الاقتصادية المتسارعة، لدعم تعزيز المتانة، والقدرة على مواكبة التحديات المستقبلية، وتحقيق تطلعات رؤية السعودية 2030، وفيما يلي أبرز مشاركات عام 2024م:

- على المستوى الإقليمي، ترأس معالي محافظ البنك المركزي السعودي اجتماع مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الذي عُقد في العاصمة المصرية. وقد ناقش الاجتماع مجموعة من الموضوعات المهمة والمتعلقة بالسياسات النقدية، وسبل تعزيز الاستقرار المالي، إلى جانب مناقشة التحديات المتعلقة بالتغير المناخي، والتطورات في مجال الذكاء الاصطناعي وأثرها على القطاع المالي. وقد شكّل هذا الاجتماع منصة إقليمية مهمة لتبادل الآراء والخبرات بين المحافظين.
- شارك معالي محافظ البنك المركزي في اجتماعات لجنة محافظي البنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي استضافتها مدينة الدوحة. وقد تركزت المناقشات على المستجدات الاقتصادية في دول المجلس، وسبل تعزيز العمل الخليجي المشترك في المجال المالي والمصرفي. وتزامن مع هذه الاجتماعات أيضًا انعقاد اجتماعات مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي، مما أتاح فرصة إضافية لبحث آليات تطوير التعاون النقدي بين الدول الأعضاء، وتعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي.
- ترأس معالي محافظ البنك المركزي وفد المملكة المشارك في الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية، والتي أُقيمت في القاهرة. وقد تناولت هذه الاجتماعات أبرز القضايا المالية والاقتصادية والتنموية، مع التركيز على الجهود المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي.
- استضاف البنك المركزي السعودي في مدينة الرياض الاجتماع العام (39) لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)إضافة إلى اجتماعات فرق العمل المصاحبة له التي يترأسها الجانب اليمني، والتي تضمنت على هامشها مؤتمرًا مهمًا حول مستجدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح. ويأتي تنظيم هذا المؤتمر ضمن جهود المملكة المستمرة لتعزيز التعاون الدولي في مجالات الامتثال المالي، ومكافحة الجرائم المالية، وضمان توافق الأطر التشريعية والتنظيمية مع المعايير الدولية.
- شارك معالي المحافظ في الاجتماع المشترك لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع مدير صندوق النقد الدولي المنعقد بتاريخ 3 أكتوبر 2024م في مدينة الدوحة بدولة قطر. وجرى خلال الاجتماع تبادل الآراء حول التطورات الاقتصادية والمالية على الصعيدين الاقليمي والدولي، ومناقشة أوراق القضايا المختارة المُعدة من قبل صندوق النقد الدولي.

- شارك معالي المحافظ في اجتماع مجموعة العشرين (G20) لعام 2024م، الذي عُقد تحت الرئاسة البرازيلية، وناقش الاجتماع أبرز القضايا المالية والاقتصادية العالمية. وقد شملت النقاشات التطورات الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على الاستقرار المالي والنقدي، ودور السياسات النقدية في مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة، بالإضافة إلى مناقشة موضوع التقنية المالية الحديثة وأثرها في تعزيز الشمول المالي والرقابة المالية، وقضايا إعادة هيكلة الديون وتحسين كفاءة عمليات إعادة الجدولة، فضلًا عن بحث سبل إصلاح الهيكل المالي العالمي، بما يعزز استقراره وعدالته ومرونته.
- شارك البنك المركزي السعودي في الاجتماعات السنوية والربيعية لصندوق النقد والبنك الدوليين (IMF&WBG) بما في ذلك اجتماع الجلسة العامة للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (IMFC) – تحت رئاسة المملكة – والاجتماعات المصاحبة لها، حيث شارك معالي المحافظ ممثلًا لعضوية المملكة في الاجتماعات والجلسات سالفة الذكر والتي على ضوءها تم إصدار بيان ختامي للمملكة. تناولت الاجتماعات أبرز المسائل المتعلقة بالتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالاقتصاد العالمي، والصراعات الجيوسياسية، وتأثير تلك الأحداث على القرارات والسياسات الاقتصادية. وقد تمت مناقشة التدابير والسياسات الملائمة التي ينبغي اعتمادها لمواجهة هذه التحديات بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي العالمي.
- أشادت مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي للمملكة العربية السعودية لعام 2024م بالإصلاحات المالية والتنظيمية التي قامت بها المملكة، والدور الذي لعبته هذه الإصلاحات في دعم النمو الاقتصادي، وخفض البطالة إلى أدنى مستوياتها التاريخية. وأكدت المشاورات على أهمية التحول الاقتصادي الجاري في المملكة، وجهود تنويع الاقتصاد الوطني في ظل رؤية السعودية 2030.
- شارك البنك المركزي السعودي خلال عام 2024م في اجتماعات بنك التسويات الدولية (BIS)، إضافة إلى مشاركته في أعمال لجنة بازل للرقابة المصرفية. وتأتي هذه المشاركات في إطار دعم الجهود الدولية المبذولة لتطوير الأطر الرقابية والإشرافية على البنوك، وتعزيز مرونة النظام المصرفي العالمي، وزيادة فعالية الرقابة على المخاطر.
- شارك البنك المركزي في أعمال مجلس الاستقرار المالي (FSB) التي تضمنت التطورات والقضايا على الاستقرار المالي، وتحديد نقاط الضعف المالية الدولية والسياسات اللازمة لتعزيز أمن وسلامة النظام المالي العالمي، ومتابعة تطبيق المعايير مع الدول الأعضاء. كما تطرق المجلس خلال العام 2024م إلى العديد من المواضيع ومن أبرزها المواضيع المعنية بتطوير التقنية المالية، كمتابعة تطبيق معايير تنظيم الأصول المشفرة ومواضيع استخدامات الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي وأثاره المترتبة على الاستقرار المالي، إضافةً إلى متابعة نقاط الضعف الناتجة من المؤسسات المالية غير المصرفية والعمل على تطوير إطار تنظيمي واضح يخص هذا القطاع، ومتابعة نقاط الضعف المالية، والعمل على التخطيط الانتقالي لمجابهة التغير المناخي من الناحية المالية والتنظيمية.
- ساهم البنك المركزي في المراجعة الدورية التي تجريها وكالات التصنيف الائتماني (CRAs)، حيث شهدت التصنيفات الائتمانية للمملكة تغيرات إيجابية وملحوظة، تعكس الجهود الكبيرة المبذولة في مجال التحول الاقتصادي، وتطور السياسات المالية والنقدية، إلى جانب نجاح الإصلاحات الهيكلية التي تنفذها المملكة في مختلف القطاعات.

8

القوائم المالية للبنك المركـــزي السعـودي

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

السادة/ أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي السعودي ساما **الموقرون**

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية للبنك المركزي السعودي – ساما "البنك"، والتي تشتمل على الميزانية العامة لقسم الإصدار والميزانية العامة لقسم الاعمال المصرفية، والميزانية العامة للحسابات النظامية كما في 30 يونيو 2024م، وقائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية التي تتضمن ملخصًا للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة للبنك كما في وللسنة المنتهية في 30 يونيو 2024م قد تم إعدادها من كافة النواحي الجوهرية وفقًا لأسس الإعداد الموضحة في إيضاح (2) حول القوائم المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقًا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في تقريرنا بالتفصيل في "قسم مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية". باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساسًا لإبداء رأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن البنك وذلك وفقًا للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية ("الميثاق") المتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذا الميثاق.

لفت انتباه – أساس المحاسبة

نلفت الانتباه إلى إيضاح رقم (2) حول القوائم المالية، والذي يوضح أساس الإعداد والمحاسبة. وقد تم إعداد القوائم المالية لأغراض التقرير المالي للبنك بناءً على السياسات المحاسبية المعتمدة من قبل محافظ البنك المركزي السعودي. وبناءً على ذلك، قد لا تكون القوائم المالية مناسبة لأغراض أخرى. لم يتم تعديل رأينا بهذا الشأن.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات التي سيتم إدراجها في التقرير السنوي للبنك (لكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا حولها)، والتي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نبدي أي نوع من أنواع التأكيد عليها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند قراءتها نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو تتضمن تعريفات جوهرية.

إذا استنتجنا، عند قراءة المعلومات الأخرى للبنك أنه يحتوي على تحريفات جوهرية، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية وفقًا لأساس الإعداد الموضح في إيضاح رقم (2) حول القوائم المالية، وعن إجراءات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من أي تحريفٍ جوهري سواءً كان ناتجًا عن غش أو خطأ. عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة البنك على الاستمرار في نشاطه وفقًا لمبدأ الاستمرارية والإفصاح بحسب ما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية للإدارة في تصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو عندما لا يكون هناك خيار آخر ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في البنك.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي تحريف جوهري سواءً كان ناتجًا عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانًا على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقًا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائمًا عن أي تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان المعقول توقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية. وكجزء من عملية المراجعة وفقًا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال أعمال المراجعة. كما قمنا بـ :

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة هذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش يعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، استنادًا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا جوهريًا حول قدرة البنك على الاستمرار في أعماله وفقًا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف البنك عن الاستمرار في أعماله وفقًا لمبدأ الاستمرارية.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي نكتشفها خلال مراجعتنا.

شركة إرنست ويونغ للخدمات المهنية

لمياء سلطان الرشيد
محاسب قانوني – ترخيص رقم 634

برايس وترهاوس كوبرز

بدر ابراهيم بن محارب
محاسب قانوني - ترخيص رقم 471

17 شعبان 1446هـ
(16 فبراير 2025م)

البنك المركزي السعودي (ساما) | قائمة الميزانية العامة
كما في 30 يونية 2024م | قسم الإصدار

(بآلاف الريالات السعودية)

	2024م	2023م
الموجودات		
غطاء العملة المصدرة:		
ذهب (إيضاح 2/ي)	1,623,503	1,623,503
استثمارات في أوراق مالية بالعملة الأجنبية	273,275,338	263,457,896
مجموع الموجودات	**274,898,841**	**265,081,399**
المطلوبات		
عملة مصدرة:		
في التداول	254,721,739	246,943,520
في قسم الأعمال المصرفية	20,177,102	18,137,879
مجموع المطلوبات	**274,898,841**	**265,081,399**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 7 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنك المركزي السعودي (ساما) | قائمة الميزانية العامة
كما في 30 يونية 2024م | قسم الأعمال المصرفية

(بآلاف الريالات السعودية)

	2024م	2023م
الموجودات		
نقد في الصندوق	20,177,102	18,137,879
ودائع لدى بنوك محلية	78,641,340	81,702,390
نقد وودائع لدى بنوك بالعملة الأجنبية	426,588,579	400,312,521
استثمارات بالعملة الأجنبية	1,034,472,158	977,644,769
موجودات متنوعة أخرى	61,808,773	89,403,852
مجموع الموجودات	1,621,687,952	1,567,201,411
المطلوبات		
ودائع هيئات وجهات حكومية وشبه حكومية	534,293,709	518,143,203
ودائع لجهات أجنبية	6,400,832	5,383,527
ودائع بنوك محلية	148,733,658	139,681,580
مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات	932,259,753	903,993,101
مجموع المطلوبات	**1,621,687,952**	**1,567,201,411**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 7 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنك المركزي السعودي (ساما) | قائمة الميزانية العامة
كما في 30 يونية 2024م | حسابات نظامية

(بآلاف الريالات السعودية)

	2024م	2023م
الموجودات		
شيكات برسم التحصيل وأخرى (إيضاح 2/س)	--	91
المطلوبات		
مطلوبات مقابل شيكات برسم التحصيل وأخرى	--	91

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 7 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنك المركزي السعودي (ساما) | قائمة الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في 30 يونية 2024م

(بآلاف الريالات السعودية)

	2024م	2023م
الإيرادات	**5,184,680**	**5,760,822**
المصروفات		
عمومية وإدارية	3,531,735	3,012,000
اشتراك البنك المركزي السعودي في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (إيضاح5)	61,506	49,959
إجمالي المصروفات	3,593,241	3,061,959
فائض مرحَّل للاحتياطي العام للبنك المركزي (إيضاح 2/ع)	1,591,439	2,698,863

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 7 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنك المركزي السعودي (ساما)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 30 يونية 2024م

(1) طبيعة أعمال البنك المركزي السعودية ("البنك") وطريقة عرض القوائم المالية

في 11 ربيع الآخر 1442هـ (الموافق 26 نوفمبر 2020م)، تمت الموافقة على نظام البنك المركزي السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/36)، لتحقيق الأهداف التالية:

- المحافظة على الاستقرار النقدي.
- دعم استقرار القطاع المالي، وتعزيز الثقة به.
- دعم النمو الاقتصادي.

يتم عرض القوائم المالية للبنك وفقًا لكل من الأنشطة التالية:

قسم الإصدار

يتمثل النشاط الرئيسي لقسم الإصدار في سك العملات المعدنية وطبع الأوراق النقدية الوطنية (الريال السعودي)، لدعم استقرار النقد وتثبيت قيمته الداخلية والخارجية.

قسم الأعمال المصرفية

تشمل موجودات قسم الأعمال المصرفية النقد في الصندوق، نقد وودائع لدى بنوك بالعملة الأجنبية، الاستثمارات بالعملة الأجنبية، والودائع في البنوك المحلية، بالإضافة إلى موجودات متنوعة أخرى.

تشمل المطلوبات الودائع من الجهات الحكومية وشبه الحكومية، ودائع لجهات أجنبية، ودائع من البنوك المحلية، بالإضافة إلى مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات.

يتم تسجيل عوائد الاستثمار في الميزانية العامة لقسم الأعمال المصرفية ضمن مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات. وبناءً على موافقة مجلس إدارة البنك، يتم تسجيل جزء من عوائد الاستثمار كإيراد في قائمة الإيرادات والمصروفات.

(2) ملخص لأهم السياسات المحاسبية

أ - أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقًا للسياسات المحاسبية المعتمدة من قبل محافظ البنك المركزي السعودي، سيتم تطبيق هذه السياسات على جميع السنوات القادمة مالم ينص على خلاف ذلك.

ويتطلب اعداد القوائم المالية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الرئيسية، كما يتطلب من الإدارة ممارسة الحكم عند تطبيق السياسات المحاسبية للبنك.

ب - الأساس المحاسبي

يتبع البنك المركزي السعودي أساس الاستحقاق في تسجيل وإثبات عملياته.

ج - عملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالريال السعودي (العملة المحلية) الذي يعتبر العملة الوظيفية للبنك المركزي السعودي، وتقرب جميع القيم إلى أقرب ألف ريال سعودي، مالم يذكر خلاف ذلك.

د - أساس القياس

يتم إعداد القوائم المالية للبنك المركزي وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية، ما لم يذكر خلاف ذلك، كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

هـ - القياس الأولي للأدوات المالية

يقوم البنك المركزي بقياس قيمة الأدوات والاستثمارات المالية والمطلوبات المالية في سجلات البنك المركزي بالقيمة العادلة.

و- إعادة قياس الأدوات المالية

يتم إعادة تقييم الاستثمارات المتوفرة للبيع أو المحتفظ بها للتداول كوحدة واحدة نهاية كل سنة مالية بناء على القيمة الدفترية أو القيمة السوقية حسب أحدث البيانات المتوفرة أيهما أقل. يقيد الانخفاض في القيمة، إن وجد في احتياطي هبوط أسعار الاستثمارات الأجنبية كجزء من مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات.

ز- الإطفاء والعوائد المستحقة

يقوم البنك المركزي بإطفاء خصم/ علاوة الإصدار للموجودات والمطلوبات المالية باستخدام طريقة العائد الفعلي وتسجيل العوائد المستحقة حسب سعر العائد المحدد في الأداة المالية وتسجيل الأرباح والخسائر في عوائد الاستثمار.

ح- غطاء العملة

تغطي العملة المصدرة بموجودات تشتمل الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى ذهب، وتتم موازنة هذه الموجودات على أساس المطلوبات المقابلة لها والتي تشمل العملة المصدرة المتداولة والعملة المصدرة في قسم الأعمال المصرفية، ويتم تسجيل موجودات العملة (غطاء العملة) والمطلوبات المقابلة لها في الميزانية العمومية (قسم الإصدار).

ط- العملات الأجنبية

يتم تحويل الأرصدة والمعاملات بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي باستخدام أسعار الصرف الدفترية المثبتة للبنك بتاريخ 29 شوال 1406هـ (الموافق 7 يوليو 1986م) والتعديلات اللاحقة المعتمدة، وكان آخر تعديل بتاريخ 8 صفر 1445هـ (الموافق 24 أغسطس 2023م). يتم تسجيل فروق تغير أسعار الصرف في حساب احتياطي تقلبات أسعار الصرف كجزء من مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات.

ي- الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة

يتم تقويم الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة بسعر ريال سعودي واحد لكل 0,20751 جرام، وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (م/38) بتاريخ 13 رجب 1393هـ (الموافق 12 أغسطس 1973م).

ك- الأصول الملموسة وغير الملموسة

يتم تسجيل الأصول الملموسة وغير الملموسة بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك/الإطفاء المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة – إن وجدت – ضمن الموجودات المتنوعة الأخرى في قائمة الميزانية العامة لقسم الأعمال المصرفية. يتم استهلاك قيمة الأصول الملموسة – فيما عدا الأراضي – والأصول غير الملموسة بطريقة القسط الثابت على العمر الافتراضي المقدر لتلك الأصول.

الاعمار الافتراضية للأصول الملموسة وغير الملموسة	
فئات الأصول	العمر الافتراضي بالسنوات
الأراضي	ليس لها عمر افتراضي
المباني	25
الآلات	7
المعدات وأجهزة الحاسب	4
الأثاث والتركيبات	4
السيارات	4 – 10
الحلول التقنية	15
الرخص	مدة سريان الرخصة
البرامج	7

ل- الهبوط في قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة

تتم مراجعة الأصول (الأراضي، والمباني، والحلول التقنية) نهاية كل سنة مالية لتحديد ما إذا كانت هناك مؤشرات تدل على احتمال هبوط في قيمتها. إذا تم تحديد وجود مؤشر على هبوط محتمل في قيمة أي من الأصول، يتم اجراء اختبار لتحديد ما إذا كانت القيمة الدفترية للأصول تتجاوز قيمته القابلة للاسترداد. في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد أقل من القيمة الدفترية، يتم الاعتراف بخسارة هبوط والافصاح عن الأحداث والظروف الرئيسة التي أدت إلى حدوث الهبوط.

م- مساهمات واشتراكات البنك المركزي

يساهم البنك المركزي بحصص متباينة النسب في هيئات ومنظمات وجهات إقليمية ودولية، وبحصص مدفوعة في ترتيبات مشتركة.

ن- حسابات الهيئات والمؤسسات المستقلة

يقوم البنك المركزي بدور حافظ ويدير موجودات بعض الهيئات والجهات الحكومية، تشمل تلك الموجودات على حسابات نقدية واستثمارات متنوعة، لا يتم معاملة هذه الموجودات كموجودات تابعة للبنك المركزي وعليه لا يتم إدراجها في القوائم المالية للبنك المركزي.

س- حسابات نظامية

خلال السنة المالية الحالية تم تسوية وإقفال الحسابات النظامية.

ع- الإيرادات والمصروفات

وفقًا للمادة 5 من نظام البنك الأساسي يحصل البنك على رسوم لقاء الخدمات التي يؤديها وذلك لتغطية نفقاته. وطبقاً لأساس الاستحقاق يتم تسجيل إيرادات البنك المركزي التي تخص فترة مالية معينة عند استحقاقها ويتم تحميل المصروفات التي تخص الفترة نفسها عند تكبدها، ويقوم البنك المركزي بترحيل فائض الإيرادات على المصروفات إلى حساب الاحتياطي العام للبنك والذي يظهر ضمن المطلوبات المتنوعة الأخرى والاحتياطيات في قائمة الميزانية العامة لقسم الأعمال المصرفية.

ف- الاستثمارات في الشركات التابعة

كما هو موضح في الإيضاح رقم 6 في القوائم المالية، خلال السنة المنتهية في 30 يونيو 2024م، أكمل البنك المركزي عملية إعادة تنظيم المدفوعات السعودية لتكون وكالة المدفوعات في البنك المركزي.

الشركة التابعة	بلد التأسيس	نسبة الملكية الفعلية كما في 30 يونية 2024م	نسبة الملكية الفعلية كما في 30 يونية 2023م
المدفوعات السعودية	المملكة العربية السعودية	--	%100

ص- الضريبة

- ضريبة القيمة المضافة:

يتم احتساب وتوريد ضريبة القيمة المضافة للقطاعات والأنشطة الخاضعة لنظام القيمة المضافة في البنك المركزي وتورد على أساس دوري لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك. يدفع البنك المركزي ضريبة القيمة المضافة على المشتريات أو الخدمات التي يقدمها الموردون، وبالتالي تسجل ضريبة القيمة المضافة المدفوعة باعتبارها مصروفات في قائمة الإيرادات والمصروفات.

- ضريبة الاستقطاع:

يتم احتساب ضريبة الاستقطاع على المبالغ المدفوعة إلى الجهات غير المقيمة في المملكة، التي توفر السلع والخدمات للبنك المركزي في المملكة، وتورد ضريبة الاستقطاع إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

ق- التغيير في السياسات المحاسبية، التغيير في التقديرات المحاسبية والأخطاء

- التغيير في السياسات المحاسبة:

يقوم البنك المركزي بتغيير السياسة المحاسبية إذا كان مطلوبًا بموجب سياسة محاسبية أخرى للبنك المركزي، أو ينتج عن تقديم قوائم مالية أكثر موثوقية تتضمن مزيدًا من المعلومات ذات الصلة عن تأثير المعاملات والأحداث والظروف الأخرى على الميزانية العامة والإيرادات والمصرفات للبنك المركزي، وعند تغيير أي سياسة محاسبية يتم الإفصاح عن:

- عنوان السياسة المحاسبية؛
- طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية؛
- الأسباب التي تجعل السياسة الجديدة توفر معلومات أكثر موثوقية وذات صلة؛
- مبلغ التعديل لكل بند من بنود القوائم المالية المتأثرة، للفترة الحالية وكل فترة سابقة معروضة وذلك بالقدر الممكن عمليًا.

- التغيير في التقديرات المحاسبية:

إن وجود تغيير في أساس القياس المطبق هو بمثابة تغيير في سياسة محاسبية وليس تغييرًا في تقدير محاسبي، وعندما يكون من الصعب التمييز بين تغيير في سياسة وتغيير في تقدير محاسبي، يتم اعتبار هذا التغيير تغييرًا في التقدير المحاسبي، وعند تغيير أي تقديرات محاسبية يتم الإفصاح عن:

- طبيعة التغيير؛
- قيمة التغيير في التقدير المحاسبي والذي يكون له أثر في الفترة الحالية.

- الأخطاء:

قد تنشأ الأخطاء فيما يتعلق بإثبات أو قياس أو عرض عناصر القوائم المالية أو الإفصاح عنها وتكون القوائم المالية غير متوافقة مع السياسات المحاسبية للبنك المركزي إذا كانت تحتوي على أخطاء جوهرية أو أخطاء غير جوهرية.

وتصحح أخطاء الفترة الحالية المحتملة المكتشفة في تلك الفترة قبل اعتماد إصدار القوائم المالية وعند وجود أخطاء يتم الإفصاح عن أخطاء الفترة السابقة الجوهرية بأثر رجعي بالقدر الممكن عمليًا.

ر- الأحداث اللاحقة

يعالج البنك المركزي الأحداث اللاحقة التي تقع ما بين تاريخ إعداد وإعتماد القوائم المالية وفقًا للآتي:

- أحداث لاحقة تتطلب تعديلات: يتم تعديل المبالغ المثبتة في القوائم المالية لتعكس هذه الأحداث.
- أحداث لاحقة لا تتطلب تعديلات: يتم الإفصاح عن طبيعتها بشكل ملائم في القوائم المالية.

(3) فترة القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية عن الفترة من 1 يوليو 2023م إلى 30 يونيو 2024م (الموافق 13 ذو الحجة 1444هـ إلى 24 ذو الحجة 1445هـ).

(4) حسابات الهيئات والمؤسسات المستقلة

تبلغ موجودات الهيئات المستقلة كما في 30 يونيو 2024م مبلغ 251 مليار ريال سعودي (2023م 247 مليار ريال سعودي).

(5) الاشتراك في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

يتم الاشتراك في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لموظفي البنك طبقًا للمادة الثالثة عشر من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 29 رجب 1393هـ (الموافق 28 أغسطس 1973م).

(6) إعادة تنظيم المدفوعات السعودية

في 13 فبراير 2024م، (تم اعتماد نهاية الشهر كتاريخ ملائم للإثبات) تم إعادة تنظيم المدفوعات السعودية لتكون وكالة المدفوعات بالبنك المركزي وهي وكالة معنية بالجانب التشغيلي لأنظمة الدفع الوطنية، وتم تسجيل موجودات ومطلوبات المدفوعات السعودية في الميزانية العامة للبنك المركزي قسم الأعمال المصرفية تحت بند "موجودات متنوعة أخرى" و "مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات" على التوالي، بالقيمة الدفترية في حين أن الإيرادات والمصروفات بعد إعادة التنظيم تسجل في قائمة الإيرادات والمصروفات تحت بند "الإيرادات" و "المصروفات العمومية والإدارية"، على التوالي.

يلخص الجدول أدناه قيمة الموجودات والمطلوبات للمدفوعات السعودية، كما في تاريخ الإثبات المعتمد:

(بآلاف الريالات السعودي)	
الموجودات المتداولة، بما في ذلك النقد	1,945,066
الممتلكات والمعدات	301,541
الأصول غير الملموسة	331,427
المطلوبات المتداولة	(334,022)
المطلوبات الغير متداولة	(27,713)
صافي الموجودات	**2,216,299**

كما هو مفصل أدناه، بعد إعادة التنظيم ساهمت المدفوعات السعودية بفائض قدره 287.9 مليون ريال في قائمة الإيرادات والمصروفات للبنك المركزي:

(بآلاف الريالات السعودي)	
الإيرادات	618,720
المصروفات	(330,788)
فائض مرحّل للاحتياطي العام للبنك المركزي	**287,932**

(7) الأحداث اللاحقة

تعتقد الإدارة أنه لم تحدث أي أحداث جوهرية بعد نهاية السنة المالية تتطلب التعديل أو الإفصاح عنها في القوائم المالية.

رقم التصنيف
ردمد: ISSN: 1319 - 1845

ملحق الجداول الإحصائية متوفر على موقع البنك المركزي السعودي على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:
http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx

استبيان التقرير السنوي متوفر على موقع البنك المركزي السعودي على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:
http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/QuestionAnswer.aspx

WWW.SAMA.GOV.SA